الدور التركي الإقليمي في المنطقة العربية

(الأزمة السورية أنموذجاً)



تأليف

المدرس المساعد

إبراهيم أحمد حسن الجبوري

باحث في العلاقات الدولية

جامعة الموصل كلية العلوم السياسية



الدور التركي الإقليمي في المنطقة العربية

"الأزمة السورية أنموذجاً"

الطبعـة الأولـى

1440هـ - 2019م



شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع

المملكة الأردنية الهاشمية

عمان – مقابل البوابة الرئيسية للجامعة الأردنية

تلفاكس : 0096265330508

جـوال : 00962795699711

E-mail: academpub@yahoo.com

رقم الإيداع لدى المكتبة الوطنية

(2018/4/1990)

رقم التصنيف: 327.530561

المؤلف ومن في حكمه:

ابراهيم احمد الجبوري

الناشر

شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع

عمان – الأردن

عنوان الكتاب:

الدور التركي الاقليمي في المنطقة العربية

الأزمة السورية انموذجا

الواصفات:

/ السياسة الدولية/ / العلاقات الدولية/ / تركيا

- يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى .

- يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عـن محتوى مصنفه ولا يعبر هذا المصـنف عـن رأي شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع .

ISBN : 978-9957-637-76-7

الـدور التركي الإقليمـي
فـي المنطقـة العربيـة

"الأزمة السورية أنموذجاً"

تأليـف المدرس المساعد

إبراهيـم أحمـد حسـن الجبـوري

باحث في العلاقات الدوليّة

جامعة الموصل كلية العلوم السياسية



شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع

الفهرس

المقدمة

لطالما لعب موقع تركيا دوراً حاسماً في التاريخ على الصعيدين الاقليمي والعالمي، أذ شكلت هذه المنطقة تقاطعاً لمختلف الحضارات البشرية العريقة التي شكلت قلب العالم القديم، اما تركيا الحديثة فقد انبثقت من ركام الدولة العثمانية التي انهارت في الحرب العالمية الثانية لتظهر من ركامها جمهورية تركيا الحديثة في عام 1923.

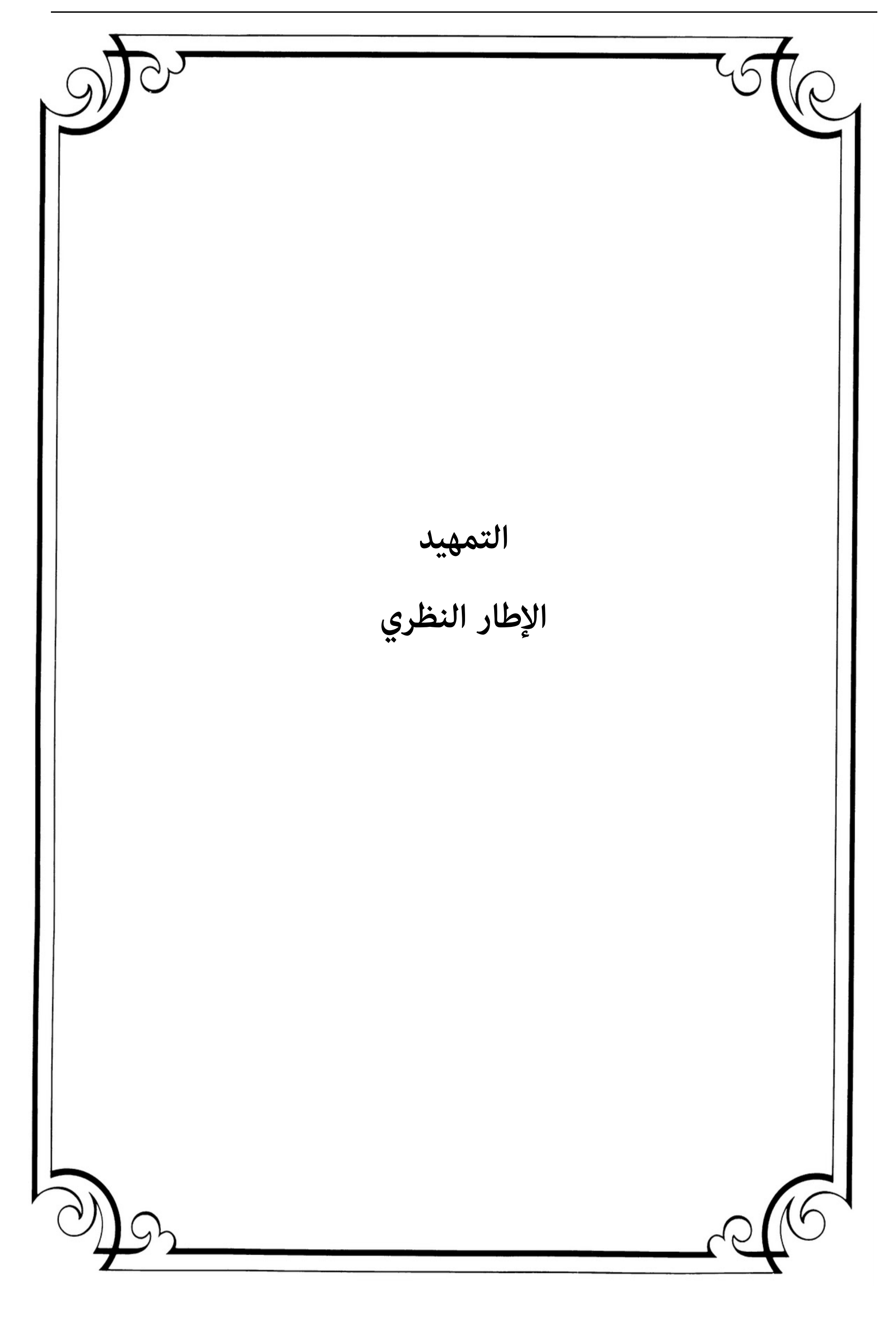
وان تركيا الحديثة دولة علمانية ذات اغلبية مسلمة وقد اتجهت سياستها الخارجية نحو الغرب من خلال حصولها على عضوا في مجلس أوربا عام 1949، وكذلك انضمامها ومشاركتها في حلف شمال الأطلسي عام 1952 وباتت مرتبطة بالتوجه الغربي، اضف الى ذلك وقعت تركيا اتفاق مع الجماعة الأوربية عام 1963 من اجل سعي تركيا في الانضمام الى الاتحاد الأوربي.

وان الدور التركي قد ضعف في فترة الحرب العالمية الثانية، ولكن مع بداية الحرب الباردة فقد استطاعت تركيا ان تستعيد جزءاً كبيراً من دورها الجيوسياسي وذلك عندما شكلت سداً منيعاً لوقف المد السوفيتي الى أروبا والشرق الاوسط، وان احداث حرب الخليج الثانية قد ساعدت في بروز الدور التركي بشكل اكبر بعد تحطيم قوة العراق العسكرية بعد ان اصبح الاخير منافس اقليمي كبير لتركيا بعد انتهاء الحرب العراقية - الايرانية عام 1988.

وقد شهدت السنوات الأخيرة تصاعداً كبيراً للدور الإقليمي التركي والاهتمام به في غالبية القضايا المحورية في الشرق الأوسط ولاسيما بعد وصول حزب العدالة والتنمية للحكم في عام 2002 وإعلانه تدشين سياسة تركية جديدة تجاه المنطقة قوامها تأكيد حضور تركيا ومكانتها كقوة مركزية للاستقرار وطرف فاعل في معالجة مختلف القضايا والصراعات في المنطقة، وان حزب العدالة والتنمية قد حمل مشروعاً

سياسياً اصلاحياً في الـداخل والخـارج، لـذا فـأن الـدور الإقليمـي الـتركي هـو حصـيلة السياسة الخارجية الجديدة التي ركزت على اهمية التغيير الـداخلي وبخاصـة تحقيـق الاستقرار السياسي والاقتصادي في البلاد الذي اتاح لتركيا خلال سنوات عـدة ان تكـون طرفاً مؤثراً على الصعيد الاقليمي والدولي. وقـد أدى الضـعف العـربي دوراً في تسريـع تقبل الدور الاقليمي التركي، حيث كان لتركيا دوراً بارزاُ في القضية الفلسطينية وكـذلك أدت دور الوسيط بين سورية واسرائيل وعملت على تقوية علاقاتها بطهران، وشاركت في قوات حفظ السلام الموجودة في جنوب لبنان وكان لها دوراً في العراق بعد الاحتلال الامريكي في العام 2003.

إلا أن هـذه السياسـة مـا لبثـت أن واجهـت تحـديات جمـة في إثـر انـدلاع أولى شرارات الربيع العربي التي ما لبثت أن انتشرت في المنطقة العربية، الأمـر الـذي أخـل بالتوازنات القائمـة، ومازالـت فصـول الربيـع العـربي تتـوالى وتتسـارع وخاصـة الأزمـة السـورية مهـددة السياسـات والتوازنـات الإقليميـة برمتهـا والتـي مـن أبرزهـا الـدور الاقليمي التركي. فالأزمة السورية كانت بمثابة محطة اختبار للسياسة التركية الخارجية ولـدورها الإقليمـي، أذ شـكلت هـذه الأزمـة تحـدياً حقيقيـاً لتركيـا في ضـوء تعاطيهـا وانغماسها ودورها فيها، وأن التحرك التركي حيال الأزمة السورية لم يأتي كـون الحـدود البرية الطويلة مع سورية والتماثـل السـكاني في كـلا البلـدين وإنمـا لتحديـد مسـتقبل السياسة التركية على الصعيدين الإقليمي والدولي.



التمهيد

الإطار النظري

التمهيد

الإطار النظري

مـفهـوم الـدور

يعد مصطلح الدور (Role) من اكثر المصـطلحات السياسـية غموضـاً ولاسـيماأنه يمكن أن يفهم بأكثر من معنى واحد، ويرجع ذلك بصـورة كبـيرة الى التنـوع الكبـير في مجـالات اسـتخدامه، فالمصـطلح لايـرتبط بمجـال معـين دون الأخر،وقـد تطـرق إليـه الباحثون في مختلف التخصصات إذا اقتضى الأمر أثناء بحثهم وتحليلهم للظواهر التي تدخل ضمن تخصصاتهم سواء كانـت سياسـية أو اجتماعيـة أو اقتصـادية او طبيعيـة[1] وللإلمام بكل التفاصيل التي تعني بمفهوم الدور تم تقسيم هذا الإطار النظري الى:-

- الدور لغة واصطلاحاً
- مقومات الدور واهدافه وابعاده

أولاً:- الدور لغةً واصطلاحاً

يعد مفهوم الدور (Role) اصطلاح غربي، وانه مفهوم لم يرد استخدامه في القرآن أو السـنة النبويـة الشريفـة[2]، فمفهـوم الـدور مـن حيـث دلالتـه وأبعـاده في اللغـة والاصطلاح يكون كالأتي:-

---

(1) مثنى فائق العبيدي، دور اسرائيل في الاستراتيجية الامريكية مرحلة مابعد الحرب الباردة، ط1، مجمع الوليد الطباعي، تكريت، 2014، ص4.

(2) أملان عباس محسن زغير الغريري، الدور الاسرائـيلي في السياسـة الخارجيـة الامريكيـة حيـال الشرق الاوسط بعد احداث (11/ايلول/2001)، رسالة ماجسـتير غـير منشـورة، كليـة العلـوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، 2010، ص2.

1- الدلالة اللغوية لمفهوم الدور:-

أن مفهوم الدور له مجموعة من المعاني الاتية:-

أ- الوظيفة :- وبقصد بالدور هنا هو المهمة أو الواجب المنوط بشخص ما في عمل معين، وفي مفهوم علماء المنطق "الدور" يعني توقف شيء على شيء أخر.[1]

ب- **الدور** :- بمعنى الحركة وعودة الشيء الى ما كان عليه وخروج شيء من القوة الكامنة الى الحركة الفعلية بالتدريج والمراد بلفظ (التدريج) وهو وقوع الشيء من زمان[2].

فقاموس وبستر يعرف مصطلح الدور لغة "بانه الجزء الذي يؤديه الشخص أو الشيء في موقف محدد"[3].

ويعرف الجرجاني مصطلح الدور بأنه "هو توقف الشيء على ما يتوقف عليه، ويسمى: الدور المصرح، كما يتوقف أ على ب، وبالعكس، أو بمراتب، ويسمى: الدور المضمر، والفرق بين الدور وبين تعريف الشيء بنفسه هو أنه في الدور يلزم تقدمه عليه بمرتبتين، إن كان صريحاً، وفي تعريف الشيء بنفسه يلزم تقدمه على نفسه بمرتبة واحدة[4].

---

(1) أملان عباس محسن زغير الغريري، مصدر سبق ذكره، ص3.
(2) خليل احمد خليل، المفاهيم الاساسية في علم الاجتماع، دار الحداثة للنشر والطبع والتوزيع، ط1، بيروت، 1984، ص ص98-100.
(3) نقلاً عن: رنا خالد عبد الجبار العلي، دور المملكة المتحدة في الاستراتيجية الامريكية حيال العراق في مرحلة مابعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسيه، جامعة النهرين، بغداد، 2002، ص99.
(4) كتاب التعريفات للشريف الجرجاني،(2015/1/25) متاح على الرابط:-
http://www.ghazali.org/arabic/jurjani-tarifat.htm

ويبحث في مفهوم الدور حول المعاني الاتية:

أ- البحث على مفهوم الدور من الزاوية التي يتم بحثه منها. فالدور من زاوية البناء الاجتماعي هو وضع اجتماعي ترتبط به مجموعة من الخصائص الشخصية، ومجموعة من أوجه النشاط الذي له قيمة على مستوى الفرد والمجتمع،ويفهم من الدور منزاوية التفاعل الاجتماعي ايضاً على انه مجموعة من الافعال المكتسبة يقوم بها ويؤديها شخص في موقع تفاعل اجتماعي تحدده الدوافع الذي يسعى الفرد الى ارضائها من خلال القيام بتلك الأفعال. أما الدور من الزاوية الثقافية يفهم على انه مجموعة من الانماط المعيارية المرتبطة بمركز معين، والدور "مركز حركي ذو علاقة واضحة بالمعايير السلوكية محوره الاتجاهات والقيم والسلوك الذي يحدده المجتمع بواسطة شغل مركز معين[1].

أما من الزاوية النفسية الاجتماعية يفهم الدور بأنه سلوك الفاعلين الذين يشغلون مراكز اجتماعية معينه بصرف النظر عن الانماط المعيارية التي تعين الفاعلين ما ينبغي عليهم فعله بحكم مراكزهم الاجتماعية[2].

ب- يفهم أن الدورهو وضع اجتماعي معين، يتميز بمجموعة من الصفات الشخصية والذاتية والإنشطة، ويخضع هذا الوضع الاجتماعي الى تقييم معياري عن طريق اولئك الذين شغلوا ذلك الوضع، وينظر أيضاً على أن الدور هو نمط متكرر

(1) ينظر: صبحي فاروق صبحي، الدور الاقليمي لمصر في الاستراتيجية الامريكية بعد احداث 11 ايلول 2001، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، 2009، ص4.

(2) ينظر: احسان محمد الحسن، علم الاجتماع السياسي، مطبعة الموصل، الموصل، 1984، ص-ص 97-101.

من الافعال المكتسبة التي يقوم بها شخص معين في موقف تفاعلي اجتماعي معين اي ممارسة مجموعة من الحقوق والواجبات في اطار هذا الموقف التفاعلي [1]

كما أن الدور مفهوم ذو طابع حركي يرتبط بالسلوك ويحتاج إلى حيز زمني، ويجمع بين الطابع الموضوعي الذاتي وبين التأثير المتبادل بين أطرافه، طالما كان القائم به المستقبل له كائناً بشرياً محكوماً بمعطيات موقف معين، كالمنصب الذي يعطي نفوذاً متماثلاً لكل من يشغله وبحكم أنه لو أتيح لكل شخص وقت متماثل لعرض وجهة نظره فإن التأثير سيتفاوت، ولذلك فإنه لا سبيل لبحث الدور السياسي بمنأى عن الوظائفالعامة.

ومن هنا يمكن فهم مفهوم الدور لغويا بدلالة الحركة في محيط أم بيئة معينة، بمعنى انه مجموعة طرق الحركة أم الأفعال والعمل والسلوك الذي يكون مقبول في مجتمع ما، والمتوقع لأداء واقامة وممارسة وظيفة محددة[2]

2-الدلالة الاصطلاحية لمفهوم الدور:

ظل مفهوم الدور مفهوماً غامضاً. واتصل بالدراسات السيكولوجية الاجتماعية الحديثة التي إنبثقت عنها محاولات في تفسير السلوك السياسي الخارجي للدولة، فشهدت فترة السبعينات والثمانيات من القرن العشرين العديد من الدراسات التي قام بها المفكرون مثل (والتز 1969، هولستي 1970، دش 1980) وقد اثمرت جهود المشاركين في المشروع (Creon) في جامعة ولاية اوهايو الأمريكية وضمت ثلاثة من المفكرين(هرمان وهدسون وسنكر) في كتابهم الصادر عام 1985 عن أن

(1)محمد الجوهري واخرون، مقدمة في علم الاجتماع، دار المعارف، القاهرة، ط5، 1981، ص 155،157.

(2) صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي أسسه وابعاده، دار الحكمة للطباعة، بغداد، 1990، ص123-124.

مفهوم الدور له بعد اجتماعي _سيكولوجي بالدرجة الاولى . وهو أمر يتعلق بالفرد ولذلك سحب هذا المفهوم نحو السياسة في معالجة دور الدولة (كوحدة) بين مجموعة دول (وحدات) ربما يعطي دلالة مشتركة إنطلاقاً من منهج سلوكي بوصفأن الدولة تعبر عن إرادتها عبر سلوك سياسي خارجي[1].

ويعرف الدور بأنه ((أحد مكونات السياسة الخارجية، وهو ينصرف الى الوظيفة او الوظائف الرئيسة التي تقوم بها الدولة في الخارج عبر مدة زمنية طويلة، وذلك في سعيها لتحقيق اهداف سياستها الخارجية)) كذلك يعرف بأنه ((مفهوم صانعي السياسة الخارجية لماهية القرارات والالتزامات والقواعد والافعال المناسبة لدولتهم، والوظائف التي يجب عليهم القيام بها في عدد من الأطر الجغرافية الموضوعية))، ومن هذا المنطلق لا ينشأ الدور الإقليمي الا عندما تسعى الدولة الى القيام به وصياغته صياغة واعية[2].

وكذلك يعرف الدور ايضاً بأنه: نمط من الدوافع والاهداف والمعتقدات، والقيم والاتجاهات والسلوك التي يتوقع اعضاء الجماعة رؤيتها كردود أفعال تجاه ما يجري من احداث سياسية، أو اقتصادية، أو اجتماعية، والدور بناء على ذلك تتابع نمطي لمعارف واتجاهات ومهارات مكتسبة يقوم به الافراد في موقف من المواقف وعادة مايرتبط دور الفرد بأدوار الافراد الأخرين[3].

(1) قبس ناطق محمد، سياسة تركيا الاقليمية وانعكاساتها على دول الجوار، ط1، دار الفراهيدي للنشر والتوزيع، بغداد، 2011، ص28.

(2) منتديات طموحنا، نظرية الدور الإقليمي :- (2015/7/27) متاح على الرابط التالي:-
http://www.tomohna.net/vb/showthread.php?t=10529-:

(3) صدام احمد سليمان الحجاحجه، دور حزب العدالة والتنمية في التحولات الاستراتيجية للعلاقات العربية التركية في الفترة 2002 – 2010، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب، جامعة الشرق الاوسط،عمان، 2011، ص6.

أما معجم المعاني الجامع فيعرف الدور بأنه " هـو مجموعـة مـن المسـؤوليات و الأنشطة و الصلاحيات الممنوحة لشخص أو فريق . و يتم تعريف الدور في عملية . و يمكن لشخص أو فريق أن يكون له عدة أدوار، على سبيل المثـال دورا مـدير الهيئـة و مدير التغيير يمكن أن يقوم بهما شخص واحد"[1]

يفهم من ذلك أن الدور هـو مفهـوم (قـائم عـلى العلاقـات) هـادف متعمـد ذو طابع حركي وتراكمي، فهو جهـد مقصـود لا يـتم بشـكل عضـوي ويتمركـز حـول أداء مهمة أو وظيفة. أي أنه يرتبط بمكانة شخص يقوم بمهمة ويشغل مكانة اجتماعيـة في ظرف بيئي وبشري محدد وهو نشاط يقوم به المرء من تلقاء نفسـه أم بتكليـف مـن الآخرين، ويتردد بالتالي بين الطابع الفردي والطابع الجمعي من جهـة، وبـين الاختيـار والإلزام من جهة أخرى، وقد تنشأ عنه علاقة متعددةالأطراف[2].

وينظر الى الدور عـلى انـه يعـد اقـتراب سـياسي يمكـن بواسـطة تحليـل السـلوك السياسي في محيطة وبيئته الاجتماعية على الاصعدة والمستويات كافة[3].

وتعرف دائرة العلوم والمعارف الدولية للعلوم الاجتماعية الـدور "بانـه يسـتخدم لتوضيح وتفسير التوقعات والمدركات السلوكية للفرد، والتي يمكـن بواسـطتها معرفـة وضعة أو مكانته، ويركز هذا التعريف على المظاهر الاجتماعية للـدور ولاسـيما بـزوغ الدور وعلاقته بالفاعل وبالمكانة وبالاطار التنظيمي، وكذلك علاقة الشخص بنفسه[4].

(1)معجم المعاني الجامع، (2015/1/27)، متاح على الرابط:-
http://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D8%AF%D9%88%D8%B1/

(2) صبحي فاروق صبحي، مصدر سبق ذكره، ص3.

(3) احسان محمد الحسن، مصدر سبق ذكره،ص97-101

(4)International Encyclopedia of the Social Scinces (New York, the Macmillan Company & amp; The Free Press,1968), Vol.13, PP.546-556.

وقد عرّف الدور ايضاً "بأنه نتاج المدركين ألأكثر شمولاً واتساعاً،وهما المعيارية الاجتماعية والتمايز الاجتماعي أو بشكل أكثر دقة نتيجة ترابط معين بين كلا المدركين، فكل مجتمع يمكن وصفه كإطار من المعايير السلوكية وإنه يمكن تمييز أنساق معينة من الفعل الاجتماعي بشكل دائم ومستمرعلى أنها جبرية وملزمة، كما أن كل مجتمع يمكن وصفه بناء متمايز اجتماعياً وكإطار مركب من أجزاء متمايزة من الناحية الاجتماعية"[1].

وكذلك عرف مفهوم الدور بأنه(نموذج للسلوك مبني على حقوق وواجبات الدور بمجموعة التوقعات من جانب الآخرين، ومن جانب الشخص نفسه عن سلوكه[2].

ويفهم من ذلك أن الدور قائم على العلاقات، فهو جهد مقصود يتمركز حول أداء مهمة أو وظيفة. أي يرتبط بمكانة الشخص الذي يقوم بمهمة ويشغل مكانة اجتماعية في ظرف بيئي أو بشري محدد وهو نشاط يقوم المرء به من تلقاء نفسه أو بتكليف الأخرين[3].

وكذلك قد فهم الدور على انه أداة للتحليل السلوكي يقع ضمن عدة مستويات فهو يبحث في المستوى الاجتماعي على تركيبة العلل المتعدد الأطراف ونمط الاتصال والرابطة فيما بين أطرافهِ، في حين يبحث في المستوى الثقافي على المقاييس

---

(1) رفل هاشم محمد، دور الصين في التوازنات الإقليمية مرحلة مابعد الحرب الباردة "أنموذج جنوب وجنوب شرق اسيا"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بغداد، 2012، ص3.

(2) المصدر نفسه، ص3.

(3)أملان عباس محسن زغير الغريري، مصدر سبق ذكره، ص4.

والتوقعات والحقوق والواجبات التي تقرر استمرار تلك العلاقة والـنماذج السـلوكية المرافقة لها[1]

ثانـياً:- مقومات الدور واهدافه وابعاده

1- مقومات الدور

هناك عدة مقومات تعطي الدولة دوراً كبـيراً ومهـماً ضـمن بيئتهـا الإقليميـة او الدولية وأن الدور يجـب أن تكـون لـه أرضـية ومقومـات يتفاعـل معهـا لـكي يحقـق أهدافه وتمارس دوراً فعالاً وهنـاك عوامـل عـدة تشـكل مقوماتأساسـية للـدور ومـن أبرزها هي:

1-المقومات الجغرافية : ان قوة الدولةتعتمد بشكل كبير على موقعهـا الجغـرافي الذي يحـدد المجـال الحيـوي المبـاشر لسياسـة الدولـة الخارجيـة ومصـالحها الحيوية الاستراتيجية وطبيعة التهديدات الموجة لها من قبل الآخرين[2].

2- المقومات والامكانيات البشريـة: مـما لا شـك فيـه إن حجـم السـكان يشـكل عنصراً مهماً مـن عنـاصر قـوة الدولـة وتنـامي دورهـا بالتـالي زيـادة قـدرتها وقيمتها الاستراتيجية التي تتيح قـدرة متناوبـة في إعـادة انتاجهـا الاجتماعـي ككل وتلبية متطلبات قدراتها العسكرية من حيث العـدد مـما يسـاعد عـلى سد شواغله الامنية المتعددة التي جاء بها توسع اقليمها الجيوبولتكي[3]

3-المقومات الاقتصادية: التي تشكل الاساس للنمو الاقتصـادي الـذي يمكنهـا مـن الدخول الى البيئة الاقليمية او الدوليـة في علاقـات اقتصـادية كبـيرة ومكثفـة وهذا يساعدها ايضاً على المنافسة والدخول في سباق عالمي اقتصـادي فضـلاً

(1)خليل احمد خليل، مصدر سبق ذكره، ص99-100.

(2) رفل هاشم محمد، مصدر سبق ذكره، ص6.

(3) ينظر: قبس ناطق محمد، مصدر سبق ذكره، ص38.

عن ذلك فأنه يزيد من قدرتها على الدخول في سباق التسلح وحتى خوض الحروب مما يجعلها دولة لها وزنها الاقليمي والدولي بسبب قدرتها الاقتصادية التي تساعدها على شراء وتصنيع الاسلحة.

4- المقومات المجتمعية: ويقصد بها القيم والتقاليد الإجتماعية، والتجارب التاريخية التي تؤثر في الرأي العام، والجماعات الضاغطة، والاطار القيمي للنظام السياسي، وما يتعلق به من احزاب وايديولوجيات وإرادات[1].

5- المقومات والقدرات العسكرية: يرتبط مفهوم القدرة العسكرية بمدى إمكانية الدولة في توظيف قواتها المسلحة كماً ونوعاً خدمة لأهداف سياستها الخارجية، والدولة التي تكون قوية عسكرياً يكون لها دور اقليمي ودولي كبير ويكون لها تأثير سياسي خارجي كبير ايضاً[2].

6- المقومات السياسية:- وتتمثل بالاستقرار السياسي، طبيعة النظام السياسي القائم، المقبولية في المحيط الإقليمي للدولة، العلاقات الإيجابية مع الخارج، الحضور الفاعل للدولة في مختلف الأحداث والتطورات.

2- أهداف الدور وأبعاده

هناك تعاريف ووجهات نظر في تحديد معنى الهدف إذ عرفه اسماعيل صبري مقلد "هو وضع معين يقترن بوجود رغبة مؤكدة لتحقيقه من خلال تخصيص ذلك القدر من الجهد والإمكانيات التي يستلزمها الانتقال بهذا الوضع من مرحلة التصور النظري للبحث إلى مرحلة الوجود أو التحقق المادي"، وكذلك ترى الدكتورة ودودة

(1) ينظر:عبد القادر محمد فهمي، دور الصين في البنية الهيكلية للنظام الدولي، دراسات استراتيجية، ط1، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد 42، ابو ظبي، 2000، ص14.

(2)ينظر: شيماء عادل فاضل القره غولي، الدور الاقليمي للعراق والمتغيرات الدولية دراسة مستقبلية،رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، 2002،ص11-12.

بدران "ان الهدف هو التطلعات التـي تتبناهـا الحكومـات في محاولتهـا التـأثير في البيئـة الخارجية أي انها تمثل حاجات الدول ومتطلباتها في علاقتها بغيرها من الدول والمـنظمات التي تشكل البيئة الخارجية"[1].

وكذلك عرفه أحمد عباس عبد البـديع "انـه صـورة أو شـكل الظـروف والاوضـاع الدوليـة التـي تأمـل الدولـة في ان تكـون عليهـا أو تحقيقهـا في المسـتقبل باسـتخدام نفوذها أو تأثيرها في الخارج لتغيير سلوك الدول الاخرى أو الابقاء عليه"[2]، أمـا مـازن اسماعيل الرمضاني فـيرى الهـدف انـه "الحالـة المسـتقبلية التـي يطمـح صـانع القـرار مدعوماً بالقدرات التأثيرية لدولة التي ترتيبها خارج حدود السياسة خدمـة لمصـالحها الوطنية"[3].

وهناك معايير في تصنيف الأهداف تتمثل في:[4]

1. القيمة المتعلقة بالهدف ومن ثم درجة الالتزام بتحقيقه.
2. عامل الوقت لخدمة الهدف.
3. نوع المطالب التي يتوجب تحقيقها في النظام الدولي أو النظام الاقليمي للدولة لخدمة الهدف.

(1)رفل هاشم محمد، مصدر سبق ذكره، ص 6-7.

(2) شيماء عادل فاضل القره غولي، مصدر سبق ذكره، ص16.

(3) المصدر نفسه، ص17.

(4) غيث سفاح متعب، الـدور الصـيني في اسـيا...دراسـة لواقـع ومسـتقبل دور الصـين في القـارة الاسيوية وأثره على مكانتها الدولية، اطروحة دكتوراه غـير منشـورة، كليـة العلـوم السياسـية جامعة بغداد، بغداد، 1999، ص2.

وعلى هذا الاساس ذهب العديد من الباحثين في تصنيفهم للأهداف إلى النحو الاتي:-[1]

1. الاهداف الدفاعية : تشمل حماية الدولة ومواطنيها من تهديدات العنف التي قد توجهها دولة أخرى أو حماية النظام السياسي الداخلي من أي تهديد خارجي.

2. أهداف اقتصادية : وتشمل تلك التي تتعلق بتحقيق الرفاهية الاقتصادية للدولة في علاقتها بالدول الاخرى والتبادل التجاري والاستثماري في الدول الأخرى.

3. أهداف ترتبط بالنظام الدولي : تشمل تلك التي تتعلق بتدعيم نظام سياسي اقتصادي تستطيع الدولة أن تشعر في أطاره بالأمن، ويستطيع مواطنيها وتجارتها الخارجية أن تتحرك في أمان خارج حدودها الدولية.

ونلاحظ أن للدور ثلاثة أبعاد أساسية وهي :-[2]

1- مفهوم الدور لا ينصرف إلى مجرد تصور "صانع القرار" ولكن إلى كيفية ممارسته في مجال السياسة الخارجية، فقد يتخذ صانع القرار الخارجي مفهوم الدور أنه يحقق السلام العالمي، لكن في الواقع لا يفعل شيئاً على الصعيد الواقعي.

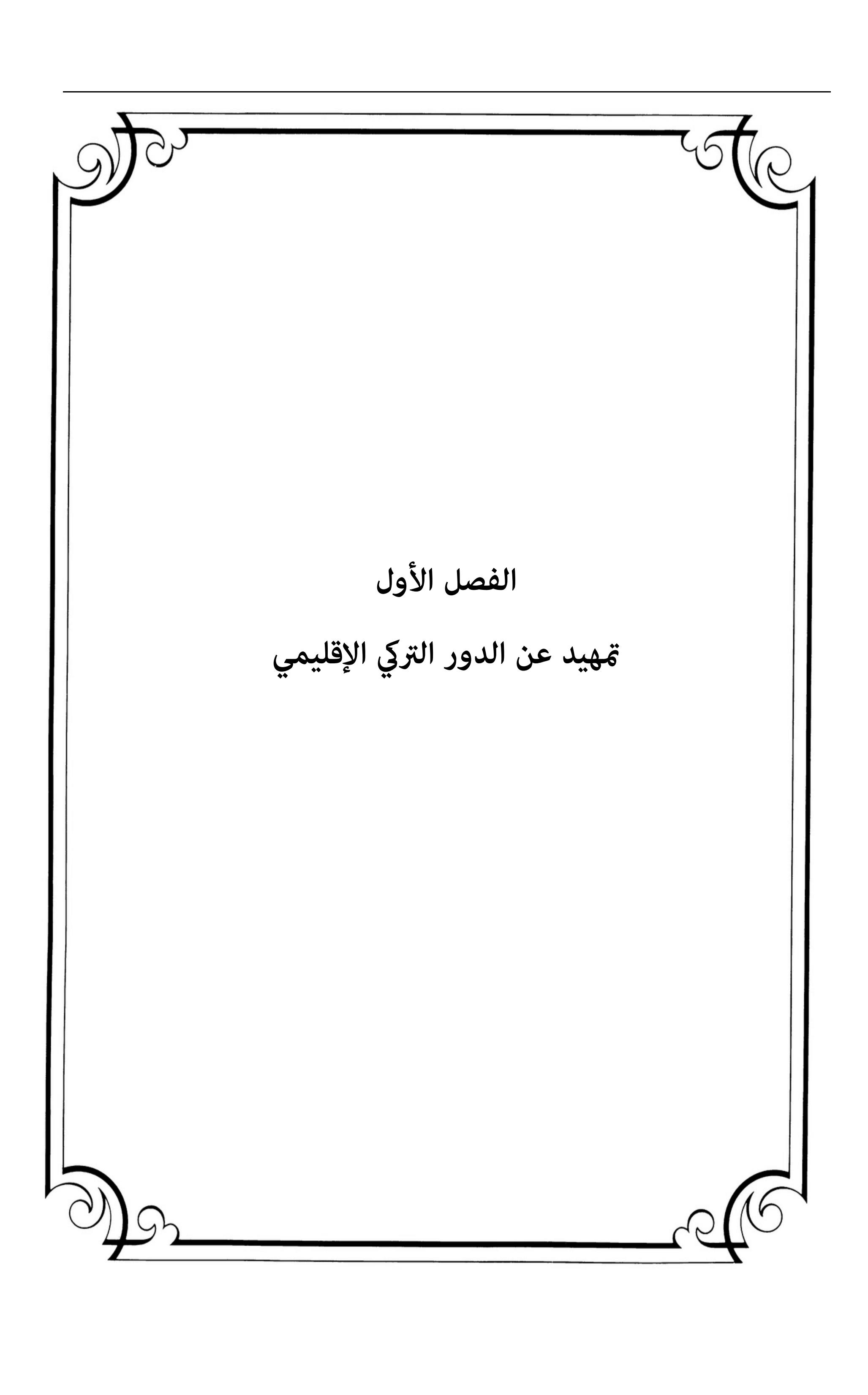
2- أن مفهوم الدور لا يقتصر على تصور صانع القرار الخارجي لدور دولته ولكن أيضاً تصوره للدور الذي يمارسه أعداؤه ومنافسوه الرئيسيون في النسق الدولي.

(1)المصدر نفسه، ص2.

(2)رفل هاشم محمد، مصدر سبق ذكره، ص8.

3- تؤدي الدولة أكثر من دور في آن واحد سياسي كان او اقتصادي او عسكري وهذا شائعاً في السياسة الدوليةبشكل عام.

ونلاحظ مما سبق من تعريف مفهوم الدور وأهدافه وأبعاده ومقوماته تتحدد طبيعة الدور اذا كانت متوازنة أم العكس((تبعية))، إذ يلاحظ أن أداء الدور أصبح



الفصل الأول

تمهيد عن الدور التركي الإقليمي

الفصل الأول

تمهيد عن الدورالتركي الإقليمي

مقدمة:

يستند تنامي الدور الإقليمي التركي الى نظرية (العمق الاستراتيجي) التي اولت إهتمامها بموقع تركيا وتاريخها الذي يجعل منها دولة مستعدة للتحرك الإيجابي على كافة الاتجاهات وبخاصة على جوراها الجغرافي والمنطقة الجنوبية، وإن موقعها الجغرافي وتاريخها يجعلانها مستعدة للتحرك للحفاظ على امنها ومصالحها، وكذلك عليها انهاء القطيعة التركية مع دول الجوار والعالم العربي وذلك عن طريق تصفير المشاكل مع الجيران، وقبل ذلك كانت تركيا تعيش في حالة عزلة وانطواء على نفسها، وتتصرف على أنها دولة هامشية وطرف لصد زحف النفوذ السوفيتي لصالح المعسكر الغربي. ولكن بعد وصول حزب العدالة والتنمية شهدت تركيا تحولا تاريخياً في دورها الإقليمي عندما انتهجت سلوك مغايرا لما سبق ورؤية جديدة في مقاربة القضايا الداخلية، مستفيدة من ضعف الموقف العربي وكذلك الدعم والمباركة الأمريكية والغربية للحد من النفوذ الإيراني بعد إحتلال الولايات المتحدة الأمريكية للعراق عام 2003. لذلك سوف نقسم فصل التمهيد عن الدور الإقليمي التركي الى ثلاثة مباحث، وسنحاول البحث في المبحث الاول عن مفهوم الدور ودلالاته، وسنتناول في المبحث الثاني الدور الاقليمي لتركيا في فترة الحرب الباردة، اما المبحث الثالث فسنحاول البحث فيه عن دور تركيا الإقليمي بعد وصول حزب العدالة والتنمية الى سلم السلطة.

المبحث الأول:مفهوم الدور

يعد مصطلح الدور (Role) من اكثر المصطلحات السياسية غموضاً ولاسيما أنه يمكن أن يفهم بأكثر من معنى واحد، ويرجع ذلك بصورة كبيرة الى التنوع الكبير

في مجالات استخدامه، فالمصطلح لايـرتبط بمجـال معـين دون الأخر،وقـد تطـرق إليـه الباحثون في مختلف التخصصات إذا اقتضى الأمر أثناء بحثهم وتحليلهم للظواهر التي تدخل ضمن تخصصاتهم سواء كانت سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية او طبيعية[1].

وقـد ظـل مفهـوم الـدور مفهومـاً غامضـاً. واتصـل بالدراسـات السـيكولوجية الاجتماعية الحديثة التي انبثقت عنها محاولات في تفسير السلوك السـياسي الخـارجي للدولـة، فشـهدت فـترة السـبعينات والثمانيـات مـن القـرن العشريـن العديـد مـن الدراسات التي قام بها المفكرون مثل (والتز 1969، هولستي 1970، دش 1980) وقـد اثمـرت جهـود المشـاركين في المشروع (Creon) في جامعـة ولايـة اوهـايو الأمريكيـة وضمت ثلاثة من المفكرين(هرمان وهدسون وسنكر) في كتابهم الصـادر عـام 1985 عن أن مفهوم الدور لـه بعداجتماعيسـيكولوجي بالدرجـة الاولى . وهـو أمـر يتعلـق بالفرد ولذلك سحب هذا المفهوم نحو السياسة في معالجة دور الدولة (كوحدة) بـين مجموعة دول (وحدات) ربما يعطي دلالة مشتركة إنطلاقاً من منهج سـلوكي بوصـفأن الدولة تعبر عن إرادتها عبر سلوك سياسي خارجي[2].

ويعرف الدور بأنه :أحد مكونات السياسة الخارجية، وهـو يـنصرف الى الوظيفـة او الوظائف الرئيسية التي تقوم بها الدولة في الخارج عبر فترة زمنية طويلة، وذلـك في سعيها لتحقيق اهداف سياستها الخارجية. كذلك يعرف بأنه مفهوم صانعي السياسـة الخارجية لماهية القرارات والالتزاماتوالقواعد والافعال المناسـبة لـدولتهم، والوظـائف التـي يجـب علـيهم القيـام بهـا في عـدد مـن الأطـر الجغرافيـة الموضـوعية. ومـن

(1) مثنى فائق العبيدي، دور اسرائيل في الاستراتيجية الامريكية مرحلة مابعد الحرب الباردة، ط1، مجمع الوليد الطباعي، تكريت، العراق،2014، ص4.

(2) قبس ناطق محمد، سياسة تركيا الاقليمية وانعكاساتها على دول الجـوار، ط1، دار الفراهيـدي للنشر والتوزيع، بغداد، 2011، ص28.

هذا المنطلق لا ينشأ الدور الإقليمي الا عندما تسعى الدولة الى القيام به وصياغته صياغة واعيه[1].

وكذلك يعرف الدور ايضاً بأنه: نمط من الدوافع والاهداف والمعتقدات، والقيم والاتجاهات والسلوك التي يتوقع اعضاء الجماعة رؤيتها كردود أفعال تجاه ما يجري من احداث سياسية، أو اقتصادية، أو اجتماعية، والدور بناء على ذلك تتابع نمطي لمعارف واتجاهات ومهارات مكتسبة يقوم به الافراد في موقف من المواقف وعادة مايرتبط دور الفرد بأدوار الافراد الأخرين[2].

وللإلمام بكل التفاصيل التي تعني بمفهوم الدور تم تقسيم المطلب الى قسمين لأجل الوصول الى الغاية الدراسية وهي كالتالي.

المطلب الاول:-

أولآ :- الدور لغة واصطلاحاً:- يعد مفهوم الدور (Role) اصطلاح غربي، وانه مفهوم لم يرد استخدامه في القرآن أو السنة النبوية الشريفة، فمفهوم الدور من حيث دلالته وأبعاده في اللغة والاصطلاح يكون كالأتي[3].

---

(1) نظرية الدور الإقليمي :-متاح على الرابط التالي:- ====>

http://www.tomohna.net/vb/showthread.php?t=10529

(2) صدام احمد سليمان الحجاجحه، دور حزب العدالة والتنمية في التحولات الاستراتيجية للعلاقات العربية التركية في الفترة 2002 – 2010، رسالة ماجستير غير منشوره، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب، جامعة الشرق الاوسط، 2011، ص6.

(3) أملان عباس محسن زغير الغريري، الدور الاسرائيلي في السياسة الخارجية الامريكية حيال الشرق الاوسط بعد احداث (11/ايلول/2001)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2010، صpg3.

1. **الدلالة اللغوية لمفهوم الدور:-**

أن مفهوم الدور له مجموعة من المعاني الاتية:-

أ- **الوظيفة** :- وبقصد بالدور هنا هو المهمة أو الواجب المنوط بشخص ما في عمل معين، وفي مفهوم علماء المنطق "الدور" يعني توقف شيء على شيء أخر.

ب- **الدور** :- بمعنى الحركة وعودة الشيء الى ما كان عليه وخروج شيء من القوة الكامنة الى الحركة الفعلية بالتدريج والمراد بلفظ (التدريج) وهو وقوع الشيء من زمان[1].

فقاموس وبستر يعرف مصطلح الدور لغة "بانه الجزء الذي يؤديه الشخص أو الشيء في موقف محدد"[2].

ويعرف الجرجاني مصطلح الدور بأنه "هو توقف الشيء على ما يتوقف عليه، ويسمى: الدور المصرح، كما يتوقف أ على ب، وبالعكس، أو بمراتب، ويسمى: الدور المضمر، والفرق بين الدور وبين تعريف الشيء بنفسه هو أنه في الدور يلزم تقدمه عليه بمرتبتين، إن كان صريحاً، وفي تعريف الشيء بنفسه يلزم تقدمه على نفسه بمرتبة واحدة[3].

(1) خليل احمد خليل، المفاهيم الاساسية في علم الاجتماع، ط1، دار الحداثة للنشر والطبع والتوزيع، بيروت،،1984، ص ص98-100.

(2) رنا خالد عبد الجبار العلي، دور المملكة المتحدة في الاستراتيجية الامريكية حيال العراق في مرحلة مابعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسيه، جامعة النهرين، بغداد، 2002، ص99.

(3) كتاب التعريفات للشريف الجرجاني، انظر الى الرابط التالي:-
http://www.ghazali.org/arabic/jurjani-tarifat.htm

أما معجم المعاني الجامع فيعرف الدور بأنه " هو مجموعة من المسؤوليات و الأنشطة و الصلاحيات الممنوحة لشخص أو فريق . و يتم تعريف الدور في عملية . و يمكن لشخص أو فريق أن يكون له عدة أدوار، على سبيل المثال دورا مدير الهيئة و مدير التغيير يمكن أن يقوم بهما شخص واحد"[1].

يفهم من ذلك أن الدور هو مفهوم (قائم على العلاقات) هادف متعمد ذو طابع حركي وتراكمي، فهو جهد مقصود لا يتم بشكل عضوي ويتمركز حول أداء مهمة أو وظيفة. أي أنه يرتبط بمكانة شخص يقوم بمهمة ويشغل مكانة اجتماعية في ظرف بيئي وبشري محدد وهو نشاط يقوم به المرء من تلقاء نفسه أم بتكليف من الآخرين، ويتردد بالتالي بين الطابع الفردي والطابع الجمعي من جهة، وبين الاختيار والإلزام من جهة أخرى، وقد تنشأ عنه علاقة متعددةالأطراف[2].

كما أن الدور مفهوم ذو طابع حركي يرتبط بالسلوك ويحتاج إلى حيز زمني، ويجمع بين الطابع الموضوعي الذاتي وبين التأثير المتبادل بين أطرافه، طالما كان القائم به المستقبل له كائناً بشرياً محكوماً بمعطيات موقف معين، كالمنصب الذي يعطي نفوذاً متماثلاً لكل من يشغله وبحكم أنه لو أتيح لكل شخص وقت متماثل لعرض وجهة نظره فإن التأثير سيتفاوت، ولذلك فإنه لا سبيل لبحث الدور السياسي بمنأى عن الوظائف العامة.

(1)معجم المعاني الجامع، متاح على الرابط التالي

http://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D8%AF%D9%88%D8%B1/

(2) صبحي فاروق صبحي، الدور الاقليمي لمصر في الاستراتيجية الامريكية بعد احداث 11 ايلول 2001، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، 2009،ص3.

ومن هنا يمكن فهم مفهوم الدور لغويا بدلالة الحركة في محيط أم بيئة معينة، بمعنى انه مجموعة طرق الحركة أم الأفعال والعمل والسلوك الذي يكون مقبول في مجتمع ما، والمتوقع لأداء واقامة وممارسة وظيفة محددة[1].

وينظر الى الدور على انه يعد اقتراب سياسي يمكن بواسطة تحليل السلوك السياسي في محيطة وبيئته الاجتماعية على الاصعدة والمستويات كافة[2].

وتعرف دائرة العلوم والمعارف الدولية للعلوم الاجتماعية الدور "بانه يستخدم لتوضيح وتفسير التوقعات والمدركات السلوكية للفرد، والتي يمكن بواسطتها معرفة وضعة أو مكانته، ويركز هذا التعريف على المظاهر الاجتماعية للدور ولاسيما بزوغ الدور وعلاقته بالفاعل وبالمكانة وبالاطار التنظيمي، وكذلك علاقة الشخص بنفسه[3].

أما بويتز (Popitz) فقد عرّف الدور " بأنه نتاج المدركين ألأكثر شمولاً واتساعاً،وهما المعيارية الاجتماعية والتمايز الاجتماعي أو بشكل أكثر دقة نتيجة ترابط معين بين كلا المدركين، فكل مجتمع يمكن وصفه كإطار من المعايير السلوكية وإنه يمكن تمييز أنساق معينة من الفعل الاجتماعي بشكل دائم ومستمر على أنها جبرية وملزمة، كما أن كل مجتمع يمكن وصفه بناء متمايز اجتماعياً وكإطار مركب من أجزاء متمايزة من الناحية الاجتماعية "[4].

---

(1) صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي أسسه وابعاده، بغداد، دار الحكمة للطباعة، 1990، ص123-124.

(2) احسان محمد الحسن، علم الاجتماع السياسي، الموصل، مطبعة الموصل، 1984،ص97-101

(3)International Encyclopedia of the Social Scinces (New York، the Macmillan Company & amp; The Free Press,1968), Vol.13, PP.546-556.

(4) رفل هاشم محمد، دور الصين في التوازنات الإقليمية مرحلة مابعد الحرب الباردة "أنموذج جنوب وجنوب شرق اسيا"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بغداد، 2012، ص3.

ومن جانبه فإن ثيدرسون (Theodroson) الذي يؤكد على جانب التوقعات في التعريف، فيرى أن : الدور هو نموذج للسلوك مبني على حقوق وواجبات الدور بمجموعة التوقعات من جانب الآخرين، ومن جانب الشخص نفسه عن سلوكه[1].

ويفهم من ذلك أن الدور قائم على العلاقات، فهو جهد مقصود يتمركز حول أداء مهمة أو وظيفة. أي يرتبط بمكانة الشخص الذي يقوم بمهمة ويشغل مكانة اجتماعية في ظرف بيئي أو بشري محدد وهو نشاط يقوم المرء به من تلقاء نفسه أو بتكليف الأخرين[2].

2. الدلالة الاصطلاحية لمفهوم الدور:

يدور مفهوم الدور حول المعاني الاتية:

أ- البحث على مفهوم الدور من الزاوية التي يتم بحثه منها. فالدور من زاوية البناء الاجتماعي هو وضع اجتماعي ترتبط به مجموعة من الخصائص الشخصية، ومجموعة من أوجه النشاط الذي له قيمة على مستوى الفرد والمجتمع،ويفهم من الدور منزاوية التفاعل الاجتماعي ايضاً على انه مجموعة من الافعال المكتسبة يقوم بها ويؤديها شخص في موقع تفاعل اجتماعي تحدده الدوافع الذي يسعى الفرد الى ارضائها من خلال القيام بتلك الأفعال. أما الدور من الزاوية الثقافية يفهم على انه مجموعة من الانماط المعيارية المرتبطة بمركز معين، والدور "مركز حركي ذو علاقة واضحة بالمعايير السلوكية محوره الاتجاهات والقيم والسلوك الذي يحدده المجتمع بواسطة شغل مركز معين[3].

(1) المصدر نفسه، ص3.
(2)أملان عباس محسن زغير الغريري، مصدر سبق ذكرة ص4.
(3) ينظر: صبحي فاروق صبحي، مصدر سبق ذكره، ص4.

أما من الزاوية النفسية الاجتماعية يفهم الدور بأنه سلوك الفاعلين الذين يشغلون مراكز اجتماعية معينه بصرف النظر عن الانماط المعيارية التي تعين الفاعلين ما ينبغي عليهم فعله بحكم مراكزهم الاجتماعية[1].

ب- يفهم أن الدورهو وضع اجتماعي معين، يتميز بمجموعة من الصفات الشخصية والذاتية والانشطة، ويخضع هذا الوضع الاجتماعي الى تقييم معياري عن طريق اولئك الذين شغلوا ذلك الوضع، وينظر الاخرين على أن الدور هو نمط متكرر من الافعال المكتسبة التي يقوم بها شخص معين في موقف تفاعلي اجتماعي معين اي ممارسة مجموعة من الحقوق والواجبات في اطار هذا الموقف التفاعلي[2].

وعليه يفهم الدور على انه أداة للتحليل السلوكي يقع ضمن عدة مستويات فهو يبحث في المستوى الاجتماعي على تركيبة العلل المتعدد الأطراف ونمط الاتصال والرابطة فيما بين أطرافهِ، في حين يبحث في المستوى الثقافي على المقاييس والتوقعات والحقوق والواجبات التي تقرر استمرار تلك العلاقة والنماذج السلوكية المرافقة لها[3].

في حين يبحث في المستوى السياسي في مضمون الدور وفقاً لهذا المستوى قائماً على فرضية مفادها (أنه توقعات متبادلة حول خيارات سياسية عامة)[4]

ويعرف الدور السياسي على انه مجموعة من الادوار السياسية وردود الافعال تجاه الاحداث السياسية في المنطقة، وقد ساهمت هذه الادوار بشكل رئيسي بين الدول ويشير في هذا المصطلح السياسي في هذه الدراسة الى الدور أو مجموعة من

(1) ينظر: احسان محمد حسن، مصدر سبق ذكره، ص-ص 97-101.

(2)محمد الجوهري واخرون، مقدمة في علم الاجتماع،ط5، القاهرة، دار المعارف،1981، ص 155،157.

(3)خليل احمد خليل، مصدر سبق ذكره، ص99-100.

(4)املان عباس محسن زغير الغريري مصدر سبق ذكره ص5.

الأدوار في شتى المجالات،سياسي،اقتصادي، ثقافي التي تقوم بها دولة او حزب حاكم ومعين لأحداث تحول استراتيجي في العلاقات مابينه وبين وبين الطرف الاخر،[1]

وعن طريق سمات الدور يفهم انه يخضع للتحليل والتقويم، اي تحليل السلوك السياسي من مظاهره الفردية كالسمات الواجب توفرها في شاغله والتوقعات السلوكية المرتبطة بماكنته، كالعائلة والجيرة كنواة للاندماج السياسي، بوصف المجتمعات كحاضنة وناقلة للقيم السياسية والمنظمات كبوتقة للرأي العام السياسي، والامم كمحل للولاء السياسي من جانب المنتمين اليه.

وبمعنى أخر ان الدور أداة يخضع للتحليل والتقويم ويرتبط بمفهوم السلطة وبمنظومة القيم السياسية في المجتمع وفي كلاهما للدور السياسي معاير ضابطة وسلم أولويات،أذ تدور المعايير الضابطة حول محورين متلازمين هما:-

الأول :- مفادهُ التوافق بين أهداف وآليات الدور السياسي من جهة ومنظومة القيم السياسية من المجتمع من جهة ثانية.

الثاني:- يمثل المحور الثاني مَيل ميزان القوى في جانب القوى الداخلية والخارجية المواتية للدور السياسي في مواجهة الضغوط الداخلية والخارجية[2].

وتحدد أولويات الدور السياسي بالمعايير التالية:

أ- معيار مجال النشاط من حيث حجم الشريحة المتأثرة بسلوكيات الدور بمجال معين.

ب- معيار استمرار تأثير الدور .

ج-معيار احتمال التأثير المستقبلي للدور.

(1) صدام احمد سليمان الحجاحجه، مصدر سبق ذكره، ص6.

(2)نقلاً عن: صبحي فاروق صبحي، مصدر سبق ذكره، ص5.

وهناك من يقوم بتعريف الدور عبر تمييزه إلى عناصر هي:[1]

1- توقعات الدور : وهي القواعد التي تنظم الأفعال السياسية، أي الأفعال التي تتضمن التأثير وصنع القرار والتوزيع السلطوي للقيم، وتشير هذه التوقعات إلى مطالب المجتمع من الأفراد الذين يشغلون مناصب متشابهة[2].

2- توجهات الدور :وهي الأفكار الخاصة بالفرد شاغل الدور كالسلوك الذي يجب أن يسلكه عندما يكون في وضع معين، وتعكس هذه الأفكار القواعد التي يضعها المجتمع وخاصية القائم بالدور وإدراكه لمطالب وتوقعات من حوله .

3- سلوك الدور : وهو عبارة عن الأفعال التي يقوم بها الفرد الذي يشغل منصباً معيناً حيث يتم التركيز هنا على الفعل كما حدث لا كما يجب أن يكون[3].

فالبحث في مفهوم الدور ضمن المستوى السياسي وضح لنا النتيجة التالية بان " الدور " عبارة عن القواعد التي تنظم الأفعال السياسية والتي تؤثر في صنع القرار وتوزيع القيم؛ فهو يشير إلى الأفكار الخاصة بالفرد الشاغل للدور كالسلوك الذي يحب أن يسلكه عندما يكون في وضع معين. وأخيراً فالدور عبارة عن الأفعال التي يقوم بها الفرد والذي يشغل منصب معين وهنا يركز الدور على العقل كما حدث لا كما يجب أن يكون[4].

(1) صادق الاسود، مصدر سبق ذكره، ص-ص80- 81.

(2) موقع السياسة كوم، متاح على الرابط التالي

http://www.elsyasi.com/article_detail.aspx?id=865

(3) صادق الاسود، مصدر سبق ذكره، ص-ص 81-82.

(4)املان عباس محسن زغير الغريري، مصدر سبق ذكره، صp5.

ومن خلال دراستنا لمفهوم الدور فأنه يرتبط بمصطلحات اخرى متعددة وأهم هذه المصطلحات هي:

أ-المركز: تعد المراكز تصنيفات للكائنات الإنسانية. فالمركز يُعبر عن هوية مستخدمه للدلالة على شخصية أو أكثر، وهي الشخصيات التي من المفترض أنها تشترك في واحدٍ أو أكثر من الصفات الواضحة. بمعنى أن مفهوم المركز يمثل أحد نواحي بنيان الجماعة. في حين تعد الأدوار تصنيفات للسلوك، فمفهوم الدور الاجتماعي يشير إلى الوظيفة المتعلقة بذلك المركز. وبهذا فإن مفهوم الدور هو مفهوم وصفي إذ يصف السلوك المرتبط بالمركز[1].

ب-الهوية: ويشمل تعريف الأنسان من أسمهُ وشخصيتهِ وحياتهِ الماضية، بمعنى أن الهوية تمثل توصيفاً للفرد، بينما يمثل الدور توصيفاً لسلوك الفرد.

ج-النسق الاجتماعي: يمثل مجموعة متميزة من الأدوار ذات الاعتماد المتبادل ومن ثم فانالدور يمثل أحد أجزاء النسق.

د-النشاط: هو التفاعل المؤقت والمتميز لعدد من الأدوار التي يكون بينها إعتمادمتبادل. وهو يُعد في ذاته شكلاً من النسق الإجتماعي المبسط. وبهذا فإن الأدوار تمثل الوحدات الصغرى من البنيان السلوكي التي عادة ما يهتم بها المحلل. كما تمثل النشاطات وحدات متوسطة من حيث الحجم، بينما يمثل النسق ما يحوي كلاهما الأدوار والنشاطات،

هـ-المهمة: يمثل مفهوم المهمة ومفهوم الوظيفة مفهومين متشابهين فكلاهما يهتم بتأثيرات النشاط ويخدمان نطاق نظرية الدور المعاصرة.

(1) صادق الاسود، مصدر سبق ذكره، ص-ص80-81

و- **الوظيفة:** يعني سلوكيات معينة تؤدي إلى تأثيرات ملموسة، يمكن أن يتلمسها الباحث، وغالباً ما يدركها المشاركون في أداء الوظيفة. ويمثل الدور في معناه الملائم سلوكاً يقوم على مجموعة من الحقوق والواجبات، مع وجود نوع من الوظيفة الاجتماعية. بمعنى أن مفهوم الوظيفة يُعد مرادفاً لمفهوم الاستعمال، وهكذا فبينما الأدوار تمثل سلوكاً فإن الوظائف تمثل نتائج للسلوك.

ز- **الصورة النمطية:** تُعرف بأنها معتقدات مسبقة تجاه أفراد أم جماعات أم موضوعات تنتج ليس عن تقييمات حديثة لكل ظاهرة من هذه الظواهر، ولكن من عادات روتينية من الأحكام والتوقعات. ويُنظر إلى الصورة النمطية على أنها معتقدات وأحكام تتسم بالجمود، وأنها تُبنى على الإشاعة وأقوال الآخرين أكثر مما تُبنى على الدليل الفعلي[1].

وبالإضافة الى كل ماسبق هناك مجموعة اخرى من التعاريف المقدمة لمفهوم الدور ومن تلك التعاريف هي:

1-تعريف "هيلين برلمان" Helen Perlman

يعرف الدور بأنه "انماط الشخص السلوكية المنظمة من حيث تأثرها بالمكانة التي يشغلها أو الوظائف التي يؤديها في علاقته بشخص واحد أو اكثر.

2-تعريف "تيودر ساربن" Theodere R. Sarbin

يعرفه الدور بأنه "هو نمط الافعال أو التصرفات التي يتم تعاملها أما بشكل مقصود أو بشكل عارض والتي يقوم بها شخص ما في موقف يتضمن تفاعلاً.

(1) صبحي فاروق صبحي، مصدر سبق ذكره، ص6

3- تعريف "سنية خليل"

"الدور هو مجموعة من الأفعال والواجبات التي يتوقعها المجتمع ممثلاً في هيئاته وأفراده فيمن يشغل وضع اجتماعي معين في وقت معين".

4- تعريف "احمد عزت راجح":- يعرف الدور بانه "هو نمط السلوك الذي تنتظره الجماعة وتطلبه من فرد له مركز معين فيها وهو سلوك يميز الفرد عن غيره ممن يشغلون مراكز أخرى"[1].

5- تعريف بيدل:

تناول بروس بيدل مفهوم الدور من خلال تركيزه على مفهوم المكانة في تحديد مفهوم الدور، "فالدور بالنسبة الى بيدل هو قائمة دليل سلوك مميز لشخص او مكانة او منظومة من المعايير والتوصيفات والقيم والتصورات المحددة لسلوكيات شخص او مكانة اجتماعية"[2].

6- تعريف ليفي:حيث يرى أن الدور هو بمثابة مركز متميزفي نطاق بنيان اجتماعي معين.

7- تعريف بارسونز:

يعرف الدور"هو مايقوم بفعله الفاعل الاجتماعي في علاقته مع الاخرين.

(1) طلال حرير العنزي واخرون، نظرية الدور (ROLE THEORY)، قسم علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، كلية الاداب والعلوم الانسانية، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، 2013، ص1.

(2)Bruce Biddle & Edwin Thomas, Role theory: Concepts & Reaserch, New York, London, Sydney, Willy & Sons, 1966, P7.

8- تعريف ميريل:- يشير ان الدور يعتبر نموذجاً مـن السـلوك المتوقـع والمـرتبط بموقع معين في مجتمع معين[1].

المطلب الثاني:-مقومات الدور واهدافه وابعاده

1- مقومات الدور

هناك عدة عوامل تعطـي الدولـة دوراً كبـيراً ومهـماً ضـمن بيئتهـا الإقليميـة او الدولية وأن الدور يجـب أن تكـون لـه أرضـية ومقومـات يتفاعـل معهـا لـكي يحقـق أهدافه ويلعب دوراً فعالاً وهناك متغيرات عدة تشكل مقومات أساسية للـدور ومـن أبرزها هي:

1-المتغيرات الجغرافية : ان قوة الدولةتعتمد بشـكل كبـير ومـؤثر عـلى موقعهـا الجغـرافي الـذي يحـدد المجـال الحيـوي المبـاشر لسياسـة الدولـة الخارجيـة ومصالحها الحيوية الاستراتيجية وطبيعة التهديدات الموجة لها من قبل[2]

2- المتغيرات والامكانيـات البشريـة: مـما لا شـك فيـه أن حجـم السـكان يشـكل عنصراً مهماً مـن عنـاصر قـوة الدولـة وتنـامي دورهـا بالتـالي زيـادة قـدرتها وقيمتها الاستراتيجية التي اتاحـت بـدورها قـدرة متناوبـة في إعـادة انتاجهـا الاجتماعي ككل وتلبية متطلبات قدراتها العسـكرية مـن حيـث العـدد مـما يسـاعد عـلى سـد شـواغله الامنيـة المتعـددة التـي جـاء بهـا توسـع اقليمهـا الجيوبولتكي[3]

(1)موقع السياسة كوم، متاح على الرابط التالي
http://www.elsyasi.com/article_detail.aspx?id=865

(2) رفل هاشم محمد، مصدر سبق ذكره، ص6.

(3)ينظر: قبس ناطق محمد، مصدر سبق ذكره، ص38.

3-المتغيرات الاقتصادية: التي تشكل الاساس للنمو الاقتصادي والذي يمكنها من الدخول الى البيئة الاقليمية او الدولية في علاقات اقتصادية كبيرة ومكثفة وهذا يساعدها ايضاً على المنافسة والدخول في سباق عالمي اقتصادي فضلاًعن ذلك فأنه يزيد من قدرتها على الدخول في سباق التسلح وحتى خوض الحروب مما يجعلها دولة لها وزنها الاقليمي والدولي بسبب قدرتها الاقتصادية التي تساعدها على شراء وتصنيع الاسلحة.

4- المتغيرات المجتمعية: ويقصد بها القيم والتقاليد الإجتماعية، والتجارب التاريخية التي تؤثر في الرأي العام، والجماعات الضاغطة، والاطار الاقليمي للنظام السياسي، وما يتعلق به من احزاب وايديولوجيات وإرادات[1].

4- المتغيرات العسكرية: يرتبط مفهوم القدرة العسكرية بمدى إمكانية الدولة في توظيف قواتها المسلحة كماَ ونوعاً خدمة لأهداف سياستها الخارجية، والدولة التي تكون قوية عسكرياً يكون لها دور اقليمي ودولي كبير ويكون لها تأثير سياسي خارجي كبير[2].

2- أهداف الدور وأبعاده :-

هناك تعاريف ووجهات نظر في تحديد معنى الهدف إذ عرفه (اسماعيل صبري مقلد) "هو وضع معين يقترن بوجود رغبة مؤكده لتحقيقه من خلال تخصيص ذلك القدر من الجهد والإمكانيات التي يستلزمها الانتقال بهذا الوضع من مرحلة التصورالنظري للبحث إلى مرحلة الوجود أو التحقق المادي"، وكذلك ترى الدكتورة ودودة

(1) ينظر:عبد القادر محمد فهمي، دور الصين في البنية الهيكلية للنظام الدولي، دراسات استراتيجية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد 42، ط1، 2000، ص14.

(2)ينظر: شيماء عادل فاضل القره غولي، الدور الاقليمي للعراق والمتغيرات الدولية دراسة مستقبلية،رسالة ماجستير غير منشوره، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين،2002،ص-ص 11-12.

بدران "ان الهدف هو التطلعات التي تتبناها الحكومات في محاولتها التأثير في البيئة الخارجية أي انها تمثل حاجات الدول ومتطلباتها في علاقتها بغيرها من الدول والمنظمات التي تشكل البيئة الخارجية[1].

وكذلك عرفه (أحمد عباس عبد البديع) "انه صورة أو شكل الظروف والاوضاع الدولية التي تأمل الدولة في ان تكون عليها أو تحقيقها في المستقبل باستخدام نفوذها أو تأثيرها في الخارج لتغيير سلوك الدول الاخرى أو الابقاء علية"[2]، أما (مازن اسماعيل الرمضاني) فيرى الهدف انه "الحالة المستقبلية التي يطمح صانع القرار مدعوماً بالقدرات التأثيرية لدولة التي ترتيبها خارج حدود السياسة خدمة لمصالحها الوطنية"[3].

وهناك معايير في تصنيف الأهداف تتمثل بالتالي:

1-القيمة المتعلقة بالهدف ومن ثم درجة الالتزام بتحقيقه.

2- عامل الوقت لخدمة الهدف.

3- نوع المطالب التي يتوجب تحقيقها في النظام الدولي أو النظام الاقليمي للدولة لخدمة الهدف.

وعلى هذا الاساس ذهب العديد من الباحثين في تصنيفهم للأهداف إلى النحو الاتي:-

(1)رفل هاشم محمد، مصدر سبق ذكره، ص-ص،6-7.
(2) شيماء عادل فاضل القره غولي، مصدر سبق ذكره، ص16.
(3) المصدر نفسه، ص17.

1-الاهداف الدفاعية : تشمل حماية الدولة ومواطنيها من تهديدات العنف التي قد توجهها دولة أخرى أو حماية النظام السياسي الداخلي من أي تهديد خارجي.

2- أهداف اقتصادية : وتشمل تلك التي تتعلق بتحقيق الرفاهية الاقتصادية للدولة في علاقتها بالدول الاخرى.

3- أهداف ترتبط بالنظام الدولي : تشمل تلك التي تتعلق بتدعيم نظام سياسي اقتصادي تستطيع الدولة أن تشعر في أطاره بالأمن، ويستطيع مواطنيها وتجارتها الخارجية أن تتحرك في أمان خارج حدودها الدولية[1].

ونلاحظ أن للدور ثلاثة أبعاد أساسية وهي :

1- مفهوم الدور لا ينصرف إلى مجرد تصور "صانع القرار" ولكن إلى كيفية ممارسته في مجال السياسة الخارجية، فقد يتخذ صانع القرار الخارجي مفهوم الدور أنه يحقق السلام العالمي، لكن في الواقع لا يفعل شيئاً على الصعيد الواقعي.

2- أن مفهوم الدور لا يقتصر على تصور صانع القرار الخارجي لدور دولته ولكن أيضاً تصوره للدور الذي يمارسه أعداؤه ومنافسوه الرئيسيون في النسق الدولي.

3- تؤدي الدولة أكثر من دور في آن واحد وهذا شائعاً في السياسة الدوليةبشكل عام[2].

(1) غيث سفاح متعب، الدور الصيني في اسيا، دراسة لواقع ومستقبل دور الصين في القارة الاسيوية وأثره على مكانتها الدولية، اطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم، السياسية جامعة بغداد، 1999، ص2.

(2)رفل هاشم محمد، مصدر سبق ذكره، ص8.

ونلاحظ مما سبق من تعريف مفهوم الدور وأهدافه وأبعاده ومقوماته تتحدد طبيعة الدور اذا كانت متوازنة أم العكس((تبعية))، إذ يلاحظ أن أداء الدور أصبح متأثراً بموقع الدولة وأهميتها على المستوى الاقليمي والدولي وكذلك متأثراً بدور القوى الدولية على نظام التوازن الاقليمي.

المبحث الثاني: الدور الاقليمي التركي في فترة الحرب الباردة

أدت تركيا دوراً حاسماً في التاريخ على الصعيد الإقليمي والعالمي، نظرا لموقعها الجغرافي الذي جعل من اسطنبول قديماً عاصمة لثلاثة من أكبر الإمبراطوريات واقواها على مر العصور من الرومانية الى البيزنطينية وانتهاء بالإمبراطورية العثمانية التي انهارت وأسست على أنقاضها جمهورية تركيا الحديثة عام 1923.[1]

المطلب الأول:- الدور الإقليمي التركي في فترة الحرب الباردة

لقد حاولت تركيا ان تتجنب الدخول في صراعات دولية واقليمية بعد أن نهضت من أنقاض العثمانية في مراحل قيام الجمهورية التركية المبكرة، وركزت على الحفاظ على وجودها ضمن الحدود القومية، وقد حمل مبدأ (السلام داخل الدولة وخارجها) الذي نادى به مؤسس تركيا الحديثة ورئيسها (كمال مصطفى اتاتورك) حسابات سياسية خارجية واقعية، نجمت عن تقييم عقلاني لتطورات الوضع الدولي، مع الحفاظ على السيادة الوطنية، وعلى هذا الأساس بقت تركيا غير منحازة ابان الحرب العالمية الثانية على الرغم من الضغوط التي مورست عليها من كلا الجانبين المتحاربين دول التحالف ودول المحور.[2]

(1)أحمد سليمان سالم الرحالحة، الدور التركي الجديد في منطقة الشرق الأوسط "الفرص والتحديات" رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، 2014، ص46.

(2)أحمد داود أوغلو، العمق الأستراتيجي "موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، مركز الجزيرة للدراسات، الدار العربية للعلوم ناشرون بيروت-لبنان، ط2، 2011،ص222-223.

سرعان ما تغير الموقف التركي بعد الحرب العالمية الثانية إذ سبب الوضع الـدولي الجديد والتهديد السوفيتي المعلـن الى اجبـار تركيـا بـأجراء اتصـالات خارجيـة خـارج قارتها، ومن ثـم التوجـه الى حلـف شـمال الأطـلسي والانضـمام إليـه، وحاولـت أيضـاً الانضمام إلى السوق الاوربية المشتركة في إعقاب تأسيسها عام 1958، وقد تأثر دورهـا وسياسـتها بالتوازنـات الأمريكيـة-الأوربيـة في بعـض الأوقـات، وفي الـبعض الأخـر بالتوازنات التركية-اليونانية، ولذلك بقيت قارتي آسـيا وأفريقيـا خـارج إطـار الإهـتمام التركي في تلك المرحلة، ومـع ذلـك فقـد حاولـت تركيـا فـتح آفـاق جديـدة في علاقتهـا الأسيوية والأفريقية من خلال منظمة المؤتمر الإسلامي.[1]

وقد اسـتطاعت الدبلوماسـية التركيـة أن تسـتثمر موقعهـا الجغـرافي في آسـيا إلى اقصى ما يمكن، عندماإرتبطت بحلف شمال الأطـلسي، وحاولـت الانضـمام إلى السـوق الأوروبية المشتركة منذ عام 1964، مقدمة نفسها للعـالم الغـربي عـلى أنهـا بلـد غـربي الطراز والإطار والثقافة، كما ارتبطت بعلاقـات اقتصـادية بالاتحـاد السـوفيتي، وعـلى الرغم من ذلك فهي لم تترك روابطها الشرقية تماما، فقـد إنضـمت إلى منظمـة المـؤتمر الإسلامي منذ أوائل الثمانينيات من القرن الماضي، وانضمت مع إيران وباكستان ضمن اطار منظمة التعاون الاقتصادي، وتعمق الوجود التركيفي منطقة الشرق الأوسط مـن خلال موقفها المحايد من طرفي الحرب الايرانية العراقية، والتي انتهـت بالقضـاء عـلى قوة خصم قوى لها فى المنطقة وكسر شوكة القوة الإيرانية.[2]

ومما لاشك فيه فقد أظهرت المتغيرات الدولية والإقليمية الجارية في اعقـاب انتهـاء الحرب البـاردة وانهيـار الاتحـاد السـوفيتي وحـرب الخلـيج وعمليـة التسـوية السـلمية العربية-الإسرائيلية التي انطلقت من مدريـد، فضـاء تركيـا في جغرافيـة تمتـد مـن بحـر

(1)أحمد داود أوغلو، مصدر سبق ذكره، ص223.

(2)شريفة فاضل محمد، الدور التركي واستراتيجية الأمن القومي العربي 2002، 2012، 2015، متاح على الرابط http://www.kitabatnews.com/

الأدرياتيكي إلى حدود الصين مروراً بالبلقان والقفقاس غرباً وشمالاً وآسيا الوسطى وايران شرقاً والمنطقة العربية جنوباً، وفي ظل هذه المتغيرات وجدت تركيا نفسها في قلب دوائر جيوسياسية تتشكل من جديد أمنياً واقتصادياً وسياسياً وثقافياً، وبدا لها في الأفق إمكانية القيام بدور محور اقليمي في هذه المنطقة الممتدة في قارات اسيا وأفريقيا و أوربا والمفتوحة على انتماءات حضارية وقومية متعددة.[1]

وأن تركيا كحليفة قديمة للولايات المتحدة و أوربا قد ساهمت منذ بدء الحرب الباردة في عملية الاحتواء الفعال للاتحاد السوفيتي، ورغم أن أهميتها الاستراتيجية قد تغيرت بعد زوال الإمبراطورية السوفيتية ولكنها لم تتضاءل، الى حد بعيد اذ بأمكان تركيا اليوم أن تلعب دوراً مهماً في تطوير موارد الطاقة في حوض بحر قزوين، وتعاونها الاستراتيجي مع اسرائيل يجعلها على قدر كبير من الأهمية بالنسبة الى مستقبل الشرق الأوسط.[2]

وقد استطاعت تركيا في فترة الحرب الباردة أن تقيم علاقات من خلال ثلاث أدوات سياسية مختلفة وذلك بدخولها الى حلف الناتو، كما قامت علاقات مع المناطق القريبة من خلال علاقتها بالاتحاد الأوربي في إطار علاقتها التاريخية مع أوربا، كما أرست علاقة مع مناطق التأثير التاريخي من خلال انضمامها في منظمة المؤتمر الإسلامي كلآ من مناطق اسيا وافريقيا.[3]ولكن علاقة تركيا وسياستها الخارجية كانت تفتقد إلى التوازن الحقيقي، حيث كان تركيزها واهتمامها على علاقتها بأوربا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية إلى حد إهمال مصالح تركيا مع دول أخرى، لاسيما دول الشرق الأوسط، لذلك فأن تركيا قد أهملت في الثمانين سنة الأولى

(1)ينظر:خورشيد حسين دلي، تركيا وقضايا السياسة الخارجية(دراسة)، منشورات اتحاد العرب، 1999، ص9.

(2) أحمد سليمان سالم الرحالحة، مصدر سبق ذكره، ص46-47.

(3)احمد داود أوغلو، مصدر سبق ذكره، ص249.

بعد تأسيسها عام 1923، إلى حد كبير العلاقات مع الدول المستقلة التي انبثقت عن المقاطعات العثمانية السابقة في شمال افريقيا والشرق الأوسط.[1].

يلاحظ مما سبق أن الدور الإقليمي التركي قبل نهاية الحرب الباردة رغم أهمية الموقع التركي الذي شكل السد المنيع ضد تمدد النفوذ السوفيتي على أوربا والشرق الأوسط. لكنه كان دوراً ضعيفاً وتابعاً للسياسة الغربية المتمثلة بالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي.

المطلب الثاني: الدور الإقليمي التركي بعد الحرب الباردة.

لقد وفر إنتهاء الحرب الباردة فرصة سانحة لتركيا من أجل تطوير وتعديل توجهات سياستها الخارجية على وقع ديناميات البيئة العالمية المتحولة عقب تفكك الاتحاد السوفيتي، سيما أن تبلور نظام عالمي جديد تتفرع عنه أنظمة اقليمية فرعية جديدة، كانت السبب وراء ظهور تهديدات أمنية جديدة لتركيا في المحيط الجيو-سياسي الشامل، كالشرق الأوسط والبلقان والقوقاز، الأمر الذي دعا المؤسسة السياسية الحاكمة في تركيا، إلى صياغة مقاربة جيوثقافية تعمل على توظيف تاريخها الإمبراطوري العثماني وميزات موقعها الجيوسياسي المحوري كرصيد إيجابي في مرحلة إعادة بناء نظرية سياسية جديدة للدولة.[2]

وقد عبرت تركيا عن ذلك بمشاركتها في أحداث حرب الخليج الثانية (1991) مستثمرة ذلك عن طريق موقعها الجيوستراتيجي الذي تتمتع به، وقد اطلقت تلك المشاركة فاعلية على المكانة التركية تجاه الشرق الأوسط والمنطقة والاسيوية بشكل

---

(1)عمر تشبينار، سياسات تركيا في الشرق الأوسط بين الكمالية والعثمانية الجديدة، مركز الشرق الأوسط، أوراق كارينغي، العدد (10)، 2008، ص17.

(2)مصطفى جاسم حسين، الدور الأقليمي التركي للمدة من 2002الى2010، مجلة السياسية الدولية العدد(20)، الجامعة المستنصرية، 2012، ص1.

خاص، لاسيما وأن تركيا تعد تقليداً جزء من المنطقة بحكم واقعها الجغرافي والتاريخي والثقافي.[1]

إن حرب الخليج الثانية عام 1991 بظروفها والنتائج التي افرزتها جعلت من تركيا لأول مرة منذ سبعين عاما عنصراَ أساسياً وجزءا لايتجزأ من لعبة الأمم في الشرق الأوسط، وذلك عن طريق العنف والأمن القومي التركي المتأتيين من تغيب سلطة الحكومة العراقية في مناطق شمال العراق ومن نشوء نواة كيان كردي يمس مباشرة الوضع الاستراتيجي لتركيا، وكما اشار نجيب تورماتي رئيس الأركان العامة السابق في تركيا الى ان (أزمة الخليج عبرت بوضوح عن حساسية وأهمية الوضع الجيوبولتيكي والاستراتيجي لتركيا التي تواصل دورها الحيوي كعنصر استقرار في المنطقة، وستظل في وضع يمكنهامن مواجهة التهديدات ضد حلف شمال الاطلسي في جناحه الحيوي وتركيا القوية عسكريا واقتصاديا، ولاسيما بعد أزمة الخليج سوف تؤدي دورا حيويا في التغلب علي المشكلات الجديدة. إذ سيواجه الحلف في المستقبل القريب مخاطر تتصل بالإرهاب والمخدرات والتعصب الديني وانتشار اسلحة الدمار الشامل ويمكن لتركيا أن تؤدي دورا فاعلا في مواجهة معظم هذه المخاطر).[2] وقد حاول نجم الدين أربكان تغيير هذا الموقف والابتعادعن أوربا والولايات المتحدة الأمريكية وقد روج محاولا إقامة حلف اسلامي مع دول مسلمة، مثل ليبيا وايران وماليزيا و إندونيسيا كبديل واضح وصريح عن الغرب.[3]

(1)عماد الضميري، تركيا والشرق الأوسط، مركز القدس للدراسات السياسية(دراسات)، عمان-الأردن، ط بلا، 2002، ص3.

(2) جريدة الزمان، العدد 4121، 2012/2/13

(3)عمر تشبينار، سياسات تركيا في الشرق الأوسط بين الكمالية والعثمانية الجديدة، مصدر سبق ذكره، ص17-18.

وكذلك حاولت تركيا ان تحقق مصالحها في منطقة الشرق الاوسط من منطلق قوة عن طريق تحالفاتها مع الغرب وخصوصا الولايات المتحدة الامريكية فكانت لها مصالح في منطقة الشرق الاوسط حاولت تحقيقها، واهمها:[1]

1-قضية الأكراد:-لقد كانت هذه المشكلة موجودة منذ أواخر العهد العثماني واستمرت مع العهد الجمهوري علي شكل (انتفاضات) ولكنها لم تشكل خطرا كما اصبحت عليه منذ فترة الثمانينيات من القرن العشرين وتصاعدت حتي التسعينيات وما زالت الي الوقت الحاضر. فقد واجهت تركيا حزب العمال الكردستاني خلال الحرب العراقية الايرانية إذ بدأت عمليات هذا الحزب تتصاعد نتيجة فراغ السلطة الذي ظهر في هذه الحرب في المناطق الشمالية للعراق وايران. فتركيا تحاول منع إقامة دولة كردية في شمال العراق، وتسعي الي الحفاظ علي الوضع القائم انطلاقا من مصلحتها الاستراتيجية التي تحاول الحفاظ علي امن محافظاتها الجنوبية، فضلا علي تحقيق ومنع تهديد مصالحها في شمال العراق.

2- المشاركة في عملية السلام في الشرق الأوسط:- لقد أثرت عملية السلام في الشرق الاوسط سلبا على علاقات تركيا بالدول العربية. وهذا يرجع في بداية الامر الي عدم انغماس تركيا في احداث المنطقة في هذه المرحلة، وعدم دعوتها كعضو فاعل في الاجتماعات المتعلقة بالمجال الاقتصادي مما ادى الي ضعاف تأثير تركيا في المنطقة، فضلا عن قيام تركيا بتكثيف اتصالاتها وتحالفها مع اسرائيل، في الجانبين الامني والاستراتيجي وقد تبع ذلك الحديث عن بناء محور امني بين تركيا واسرائيل والاردن في منطقة الشرق الاوسط. ويمكن لتركيا ان تؤدي دوراً كبيراً في عملية السلام في الشرق الأوسط بين العرب واسرائيل، فهي تحظى بتأييد اسرائيلي وأمريكي في الوقت نفسه، حيث صرح شيمعون بيريس (ان تركيا ايضاً حليف

(1) جريدة الزمان، العدد 4121، 2012/2/13، مصدر سبق ذكره.

مشترك لمواجهة الأصولية)، وفي الوقت نفسه فان الولايات المتحدة الأمريكية تدعم تقوية العلاقة بين اسرائيل وتركيا، وان هذا الدعم في مجال الاقتصاد والدفاع ترجم عن طريق عدة اتفاقيات وقعت عام 1996.

وقد شاركت تركيا منذ عام 1992 في محادثات متعددة بشأن العملية السلمية في الشرق الأوسط في محادثات النمو الاقتصادي والمياه والحد من التسلح. أضف الى ذلك قيامها بدور الوساطة في المفاوضات بين سوريا وإسرائيل لإيجاد تسوية سياسية بين الطرفين في ضوء العلاقات المتطورة مع الأخيرة في إعقاب الإتفاقية العسكرية التركية الاسرائيلية عام 1996.[1]

3-قيادة دول منطقة الشرق الاوسط في ظل مشروع الشرق الاوسط الكبير:- استندت الاستراتيجية الاساسية لمشروع الشرق الاوسط الكبير الي منهج عسكري رغم وجهته السياسية وتعد حرب الخليج عام 1991 أول ممارسة علىأرض الواقع لهذا المشروع لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، وقد هيأت هذه المرحلة أرضية لإحتلال العراق في الوقت الراهن. فضلاعن ذلك قد كتبت مستشارة الامن القومي

(1) تعد هذه المرحلة من اخطر المراحل التي شهدتها العلاقات التركية الاسرائيلية والتي ستؤثر على مستقبل المنطقة كلها. اذ تم الاتفاق العسكري في 23 شباط 1996 والذي جاء ليمثل تتويجا لمرحلة متقدمة من العلاقات التركية الاسرائيلية باستخدام المجال الجوي التركي وذلك بوساطة طلعات جوية تدريبية لمدة اسبوع وعلى مدى اربع مرات سنويا والسماح للطائرات الاسرائيلية باستخدام القواعد والاراضي التركية للتجسس على دول الجوار وقيام اسرائيل بمساعدة تركيا بتحديث طائراتها وقيام تعاون بين الصناعات العسكرية في كل من البلدين وفي 28 اب 1996 اعقد اتفاق عسكري ثاني يتعلق بالصناعات العسكرية وما تضمنه قيام اسرائيل ببناء مصنع في تركيا لإنتاج صواريخ بوباي الاسرائيلية جو/ارض، ثم وقع اتفاق ثالث في الاول من كانون الاول 1996 ينص على اجراء تدريبات مشتركة في كلتا الدولتين. انظر:- جلال عبدالله معوض، (العرب ودول الجوار المشرقي- العرب وتركيا)، مركز دراسات الوحدة العربية، المؤتمر القومي العربي، حال الامة العربية، اذار 1997، بيروت 1997، ص119.

الامريكي وقتئذ كونداليزا رايس في 17 اب 2003 عن تغيير الشرق الاوسط كما تحدث بعد ذلك الرئيس الامريكي جورج بوش الأب في 6 تشرين الثاني 2003 عن استراتيجية تحرير الشرق الاوسط. وأن تركيا الحليف الأبرز للولايات المتحدة الأمريكية في المساعدة في تحقيق هذا المشروع.

ويفهم من ذلك أن نهاية الحرب الباردة والاحداث التي تبعتها كحرب الخليج الثانية قد وفرت لتركيا فرصة سانحة لإعادة جزء من دورها الذي كانت تتمتع به في عهد الإمبراطورية العثمانية التي انهارت في الحرب العالمية الأولى.

المبحث الثالث: الدور الإقليمي التركي بعد وصول حزب العدالة والتنمية

منذ تسلم حزب العدالة والتنمية سدة الحكم في تشرين الثاني من عام 2002، بدأت تركيا بإعتماد سياسة جديدة والتوجه جنوباً لبناء علاقات مع الدول المجاورة والعرب وشمال افريقيا،[1] إذ حاول قادة الحزب التواصل مع الشرق لاستكمال علاقاتهم مع الغرب وليس لاستبدالها كما فعل نجم الدين اربكان في تسعينيات القرن الماضي عندما حاول عمل حلف اسلامي والابتعاد عن التبعية الغربية.[2]

المطلب الأول:- توسيع أفق العلاقات التركية مع الجميع

ان تصور حزب العدالة والتنمية الحاكم يكمن بقيام تركيا بإعادة إكتشاف إرثها الإمبريالي والعمل على تحقيق إجماع قومي جديد يمكن الهويات المتعددة من أن تتعايش، وهذه المقاربة تذكر الأتراك بأنهم كانوا فيما مضى إمبراطورية عظيمة

---

(1)عصام فاعور ملكاوي، تركيا والخيارات الأستراتيجية المتاحة، كلية العلوم السياسية، كلية العلوم الأستراتيجية،جامعة نايف للعلوم الأمنية، الخرطوم-السودان، 2013، ص39.

(2)عمر تشبينار، سياسات تركيا في الشرق الأوسط بين الكمالية والعثمانية الجديدة، مصدر سبق ذكره، ص17.

متعددة القوميات، حكمت الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والبلقان وانحاء مـن أوربـا الوسطى.[1]

وقد تزامنت هذه التغيرات في السياسة الخارجية التركية مع تغـيرات في الخلفيـة الداخلية لهذه السياسة، أبرزها وصول التيار الإسـلامي إلى الواجهـة السياسـية التركيـة بعدما ظل ينظر اليه طوال العقود الماضية على أنه تيار هامشي لا وزن له في العمليـة السياسية التركية، ولكن مع وصول هذا التيار الى السلطة بدأت بعض الاوساط التركية تقول إن مكانة تركيا الحقيقية وخيارها السياسي يجب أن يـرتبط بالـدائرة الحضـارية والإسلامية لا بالخيار العلماني فقط الذي يسـعى الى ربـط تركيـا نهائيـاً بـالغرب، وقـد ساعد في ترسيخ ونقل هذه الأوساط اكثر فأكثر هـو الـرفض الأوربي المسـتمر في قبـول تركيا في عضوية الاتحاد الأوربي ومشاكلها مع جارتها اليونان.[2]

ولذلك دخلت سياسة تركيا الجديـدة بقيـادة حـزب العدالـة والتنميـة بمرحلـة تحول عميق، كان لها أثر كبير في زيادة فاعلية الدور الإقليمي التركي في المنطقة، فقد فضلت الحكومة التركية برئاسة (رجب طيب أردوغان) تجاوز سياسـات الحكومـات التركية السابقة التي تعاقبت على الحكم خلال عقد التسعينيات من القـرن المـاضي، التي كانت تفضل الابتعاد عن الشؤون الإقليميـة الخاصـة بظـروف الشرق الأوسـط التقليدية والتي من أبرزها: تطورات عمليـة السـلام الفلسـطينية- الإسرائيليـة التـي انطلقت من مدريد عام (1991) والتفرد الأمريكي في التـأثير عـلى مجمـل الأحـداث في شؤون الشرق الأوسط بعـد زوال المعسـكر الشرقـي بزعامـة الاتحـاد السـوفيتي،

(1) المصدر نفسه، ص17-18.

(2) خورشيد حسين دلي، تركيا وقضايا السياسة الخارجية(دراسة)، مصدر سبق ذكره ص10.

وتداعيات حرب الخليج الثانية (1991) التي أدت الى تغيير ميزان القوة بين دول المنطقة جراء ابعاد العراق بوصفة قوة إقليمية لها ثقلها بالمنطقة.[1]

لذلك فقد استطاع حزب العدالة والتنمية أن يقوم بعدة خطوات عززت من فاعلية الدور الإقليمي، فوفقاً للرؤية التركية الجدية فأنها تتمتع بقدرات كبيرة على الصعيد الجغرافي والعسكري والاقتصادي والبشري، مما يؤهل تركيا أن تؤدي دور اقليمي أكبر وتحقيق مصالحها تبعاً لذلك ومنها:-

1-تحسين علاقتها مع الاتحاد الأوربي من خلال تنشيط عملية التحول الديمقراطي.

2- تحسين الوضع الاقتصادي والخروج من الآزمة الاقتصادية من خلال دفع عجلة الاقتصاد التركي الى الأمام.

3-التفاعل مع قضية قبرص بإعلان رغبة تركيا في حل المشكلة القبرصية عندما تم انتقاد الزعيم القبرصي (رؤوف دنكتاش) لرفضه اقتراح الأمم المتحدة لحل الصراع القائم بين قبرص وتركيا.[2]

4- العمل على انهاء الصراعات وخاصة مع دول الجوار والتعامل بسياسة "تصفير المشاكل مع الجيران".[3]

---

(1) طايل يوسف عبدالله العدوان، الاستراتيجية الإقليمية لكل من تركيا وايران نحو الشرق الأوسط (2002-2013)، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، 2013، ص73.

(2) أحمد سليمان سالم الرحالحة، مصدر سبق ذكره، ص47.

(3) فاتن النصار، تركيا واسرائيل، مجلة السياسة الدولية، جامعة بغداد، العدد(182) اكتوبر 2010، ص-152-153

وبذلك قد أولت تركيا الاهتمام الكبير الى تفاعلات الشرق الأوسط، إذ ظهـر هـذا الاهتمام في طبيعة زيارة المسؤولين الأتراك ومستوى العلاقات المختلفة وحجمها التـي باتت تربط تركيا بعدد من دول الشرق الأوسـط، فضـلا عـن المسـاحات التـي أخـذت تحتلها قضايا المنطقة في وسائل الأعلام، مع تزايـد وتـيرة الاهـتمام الشـعبي وطبيعتـه بهذه المنطقة، على نحو جعل تركيا بالقرب مـن الأحـداث في معظـم تفاعلاتهـا، إن لم تكن مركز هذه التفاعلات.[1]

وقد ساعدت المتغيرات الدوليـة والإقليميـة إلتـي حـدثت بدايـة القـرن الحـادي والعشرين بدءا من احداث الحادي عشر من أيلول (2001) ومـا تبعهـا مـن تطـورات في الغزو الأمريكي على افغانستان والعراق وإسـقاط أنظمـة الحكـم فيهـا واحـتلالهما خلال عامي (2002-2003) عـلى التـوالي، ولـذلك فقـد هيـأت هـذه الاحـداث لتركيـا بتطوير علاقتها مع العالمين العربي والإسلامي، فكان عليهـا أن تقـيم توازنـاً دقيقـاً بـين مختلف المصـالح والاتجاهـات والتيـارات الأمريكيـة والأوربيـة والعربيـة والإسرائيليـة والإسلامية، وذلك عبر إقامة علاقات جيدة مع جميع جيرانها الإقليميين، بحيث تكـون تركيا دولة محورية على مسـافة واحـدة مـن الجميـع ولـديها القـدرة عـلى التـأثير في مجريات الأحداث، وبهذا شـهدت السياسـة الخارجيـة التركيـة تبلـور مشروعهـا تجـاه الشرق الأوسط والمنطقة بشكل عام.[2]

وقـد أقـترح داود أوغلـو أن هنـاك ثـلاث مراحـل شـهدها العـالم مـا بعـد 11 أيلول2001م، المرحلة النفسية وتجلياتها في حـرب أفغانسـتان، والمرحلـة الإسـتراتيجية التي بدأت مع حرب العراق، وفيها ستبحث كل قوة عـن موقعهـا في النظـام العـالمي وستشهد توترات وانفراط تحالفات وتبدلات، وقد تستمر هذه المرحلة مـن عشرة إلى

(1) طايل يوسف عبدالـلـه العدوان، مصدر سبق ذكره، ص74.

(2) طايل يوسف عبدالـلـه العدوان، مصدر سبق ذكره، ص74-75.

خمسة عشر عاما، ثم المرحلة الثالثة، وهي مرحلة تأسيس نظام عالمي جديد إذ ستعمل كل قوة إلى مضاعفة حضورها إلى حين وضوح المعالم الجديدة لهذا النظام لذلك يرى أوغلو أن خروج تركيا بموقع ومكانة متميزة من هذه المرحلة يرتبط باعتماد رؤية ديناميكية مؤثرة في السياسة الخارجية تفضي لأن تكون قوة مركزية.[1]

ويرى أن هناك ثلاثة عوامل ظهرت في التسعينيات كانت عائقاً أمام تركيا لتكون قوة مركزية مؤثرة ذات دور إقليمي فعال[2]

- العنف (والمقصود هنا حزب العمال الكردستاني) وما حمله من مشاكل داخلية .
- عدم الاستقرار السياسي .
- الأزمات الاقتصادية المتلاحقة.

وبذلك فأن مشروع تركيا وفاعلية دورها في المنطقة الذي جاء بعد وصول حزب العدالة والتنمية قد تم بناؤه من قبل ما أطلق عليه (العثمانيون الجدد) بسبب نظرتهم الى التاريخ العثماني بإيجابية على عكس العلمانية الكمالية، وعلى البعد الحضاري الإسلامي القائم على رؤية استراتيجية جديدة لسياسة خارجية تسعى إلى إستغلال الموقع الجيوبوليتكي التركي بين اسيا وأوربا، والعلاقات التاريخية التركية مع دول الجوار من أجل تحقيق مصلحة تركيا الاقتصادية والعسكرية والسياسية.[3]

وبذلك قد شرعت تركيا في تطوير سياستها على نحو يواكب المستجدات في القرن الحادي والعشرين وبذلت جهوداً كبيرة لإرساء رؤيتها واهدافها الإقليمية على

---

(1)خالد موسى جواد، السياسة التركية ازاء منطقة الشرق الوسط في المدة الواقعة بين عام (2002-2010)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2012، ص204-205.

(2)المصدر نفسه، ص205.

(3) طايل يوسف عبدالـله العدوان، مصدر سبق ذكره، ص78.

أرضية صلبة توظف فيها موروثاتها التاريخية والجغرافية الأمثل، ثم تعين على تركيا الالتزام بستة مبادئ حتى يتسنى لها تطبيق سياسة خارجية فعالة ودور اقليمي نشط وهي:[1]

1-التوفيق بين الحريات وألأمن: باعتبار أن تركيا البلد الوحيد الذي نجح في التقدم على صعيد الإصلاح السياسي من دون التفريط بالمتطلبات الأمنية، بينما اللاعبون العالميون وفي مقدمتهم الولايات المتحدة الأمريكية يغلبون الاعتبارات الأمنية على ما عداها بعد أحداث 11 من ايلول (2001)، مما جعل تركيا نموذجاً لبلدان أخرى.

2- تقليل المشكلات بين تركيا وجيرانها ألى نقطة الصفر بسياسة ما يسمى (سياسة تصفير المشكلات مع الجيران)، وابعاد تركيا عن المشكلات المحيطة بها وتحويلها الى بلد ذو علاقات جيدة مع الجميع. مما يساعدها على كسب مناورة إستثنائية في السياسة الخارجية.

3- التأثير في الأقاليم الداخلية والخارجية لدول الجوار، يقصد من ذلك هو تأثير تركيا على الشرق الأوسط والقوقاز والبلقان وأسيا الوسطى، ويظهر في هذا السياق أداء تركيا دور في أزمتي البوسنة والهرسك وكوسوفو، ومشكلة حزب العمال الكردستاني، حيث يؤكد داود اوغلو أن هناك صورة سلبية تجاه العرب الذين خانوا الدولة العثمانية، وأن العرب ينظرون إلى تركيا بأنها احتلتهم لأربعة قرون، ولكن سياسة تركيا البرجماتية ولدت الحاجة إلى الدعم الدبلوماسي المتبادل، وفتحت العلاقات بين العرب وتركيا وهو ما جعل من السياسة التركية أكثر التزاماً بالشرق الأوسط منذ تولي حزب العدالة والتنمية عام 2002. وهذا ما جعل من

(1)أحمد داود أوغلو، مصدر سبق ذكره، ص612-616،

تركيا ان تمتلك قنوات اتصال مهمة تجعلها قادرة على متابعة كافة التطورات التي تحدث بالشرق الأوسط ساعة بساعة، فعلى سبيل المثال تعد تركيا لاعب اساسي وأحد أبرز الاعبين في لبنان وكذلك تبنيها للمحادثات بين سوريا واسرائيل، إضافة إلى القضية الفلسطينية والمشاكل التي نشبت مع اسرائيل بسبب سفينة المساعدات التركية (مرمرة) التي أرادت كسر الحصار عن غزة وتعرض لها الجيش الإسرائيلي بنيرانه وأدى إلى مقتل العديد من طاقم السفينة في عام 2010 وأدت الاحداث إلى قطع تركيا علاقتها مع اسرائيل وسحب سفيرها آنذاك.

4- اعتماد سياسة خارجية متعددة الأبعاد ومتعددة المسالك، ففي الأوضاع الدولية المتحركة الحالية من غير الممكن اتباع سياسة ذات بعد واحد. بحث تكون تركيا مصدر حل للمشكلات بدل من مصدر مشكلة في استقطاعات الغرب والشرق والشمال والجنوب واسيا واروبا والغرب والاسلام، وتكون مبادرة لطرح ولوضع حلول لهذه المشكلات، وتكون بلداً لإرساء السلام الإقليمي .

5- الدبلوماسية المتناغمة:- ويقصد بها تبلور حالة من الانسجام بين الاستراتيجية الكبرى للدولة والاستراتيجيات الصغيرة للشركات والأفراد والمؤسسات ومؤسسات المجتمع المدني، بحيث أن سياسة تركيا وسلوكها تتعامل أيضاً كدولة مع غير الدول سواء شركات أو جمعيات أو رجال أعمال، وبهذا فأن تركيا قد انفتحت على افريقيا وحصلت على عضوية مراقب بالاتحاد الأفريقي والجامعة العربية وايضاً تم تشكيل منتدى تركي-عربي، أضف الى ذلك حصولها على عضوية كاملة في عدد من المنظمات الدولية، وكذلك استضافتها للمؤتمرات والقمم الدولية مثل قمة الناتو ومنظمة المؤتمر الإسلامي. ويصاحب هذا الانفتاح تفاعل موازي لمؤسسات

المجتمع المدني التركية والمستثمرين وجمعيات رجال الأعمال التركية مع الدول العربية والأفريقية والإسلامية بشكل متناغم مع توجهات الدولة التركية وسياستها الخارجية.

6- اسلوب دبلوماسي جديد، أي رسم خريطة جديدة تجعلها مرشحة لأداء دور مركزي وأن تكون دولة قابلة وقادرة على انتاج الأفكار والحلول في محافل الشرق ومنتدياته، بحيث تكون على تواصل مع الاحداث الأسيوية بصفتها دولة ضمن خريطة قارة آسيا، وكذلك الدخول في المحافل الأوربية من خلال نظرتها على أنها دولة من الأرض الأوربية.

وفي مقابل ذلك، فقد تبنت حكومة العدالة والتنمية سياسة متعددة الأبعاد ترى تكاملًا لا تعارضًا بين الهويات والتوجهات المتعددة للسياسة التركية، وتتمثل عناصرها الأساسية في[1]

* ضرورة تنشيط الدور التركي في المنطقة بما يتجاوز حدودها المباشرة.

* تغليب الحوار السياسي والمبادرات الدبلوماسية في معالجة الأزمات، ورفض سياسات الحصار والعزل، وتشجيع سياسات الانخراط الإيجابي.

* الاهتمام بالمدخل الاقتصادي لمعالجة الخلافات، وتعزيز الاعتماد المتبادل بين اقتصادات المنطقة.

* ضرورة الحفاظ على وحدة الكيانات القائمة وطابعها المتعدد في إطار تعزيز التعايش الثقافي.

---

(1) رانية طاهر، الدور الإقليمي التركي في ظل ثورات الربيع العربي، مركز آمية للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2014. متاح على الرابط:- http://www.umayya.org/uncategorized/4591

* أهمية التنسيق الأمني ورفض سياسات المحاور وتأكيد مفهوم الأمـن للجميـع، مع عدم استبعاد إمكانية استخدام القوة العسكرية، لكن في إطـار التوظيـف الذكي لعناصر القوة التركية.

وجسدت هذه الرؤية -جنبًا إلى جنـب مـع الأدوار التركيـة الفعليـة تجـاه قضـايا المنطقة- محاولة حكومة العدالة الالتزام بنهج توفيقي تـوازني عـلى كافـة المسـتويات الداخليـة والإقليميـة والدوليـة، بـين التركيـز عـلى المصـالح الوطنيـة التركيـة (الأمنيـة والاقتصادية والسياسية) من جهة، وإعادة صياغتها وتقديمها في إطار يوفق بـين هـذه المصالح ومصالح القـوى الإقليميـة المتعـددة مـن جهـة أخـرى، وبـين السـعي لزيـادة استقلالية الرؤية التركية كدولة إقليمية لها مصالحها المحددة ذاتيًّا بشكل مستقل عن التبعية لارتباطاتها الغربية مـن ناحيـة، وتجنـب الصـدام المبـاشر مـع رؤى ومصـالح وترتيبات الولايات المتحدة والقوى الكبرى في المنطقة من ناحية أخرى.[1]

ويلاحظ مما سبق أن تركيـا ادركـت امكانياتهـا الإقليميـة والظـروف الموضـوعية المحيطة بها، والعوامل الدولية والشرط الموائم لها كي تلعب دورها الإقليمـي باقتـدار، وباتت تشكل قوة إقليمية ذات تأثير لا يمكن تجاهله في وسط آسـيا والعـالمين العـربي والإسلامي ومنطقة القوقاز المجاورة بل وحتى أوربا، وأدركت أيضاُ أن الدور الإقليمـي يقوم أساساً عـلى إدراك المصـالح وتقليـل المشـاكل مـع الجـيران وتصـفيرها والاعـتماد المتبادل لانجاز ما يمكن إنجازه بتكاليف وجهود أقـل عـن طريـق التعامـل بالسياسـة البرغماتية التي اعتمدتها تركيا في الآونة الأخيرة.

(1) رانية طاهر، مصدر سبق ذكره.

المطلب الثاني:- الدور الإقليمي التركي بعد الربيع العربي

تثير موجة الثورات التي تشهدها الدول العربية منذ بـدايات عـم 2011 العديـد من التساؤلات حول أدوار مختلف الفـاعلين فيهـا اقليميـا ودوليـا وتـزداد في السـياق أهمية تحليل كيفي لتعامل تركيا مع هذه التغيرات والتاثرات المتوقعه لها في المنطقة العربية اذ تعد تركيا جزءا رئيسيا مـن منطقـة الشرق الاوسـط بشـكل عـام والمنطقـة العرربية بشكل خاص لما لها اتباط تاريخي وديني مع المنطقة العربية بحكم الحضارة ولتاريخ المشترك كون الدولة العثمانية حكمت المنطقة اربعة قرون من الزمن وهنـاك جاليات تركية استعربت واخر عربية تزاوجت وتداخلت مع المجتمع التركي خلال هذا التاريخ الطويل.[1]

ويمكن القول ان الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط لا يجد معارضة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، نظـراً لأنهـا تعـده يشـكل ثقـلاً موازيـاً للـدور الأيـراني في المنطقة الذي يلقي معارضة الولايات المتحدة الأمريكية، كما أن تركيا تحظـى بصـورة إيجابية لدى العديد من الشرائح العربية التي تبدي اعجابهـا بـالنموذج الـتركي الـذي نجح في حل اشكالية الدين والدولـة واشـكالية التـداول السـلمي للسـلطة الى جانـب النجاحات الاقتصـادية، ولـذلك فـأن دول المنطقـة لا تسـتبعد التعامـل معهـا بسـبب الموقع والذاكرة التاريخية المشتركة بوصفها قوة جذب جديدة قـد تقـدم بـديلاً لأدوار قوى عربية أخرى تضائل دورها في المشهد العربي المتـأزم، الأمـر الـذي يمنحهـا مكانـة جيدة ودوراً هاماً في لعبة التوازنات والتناقضات الإقليميـة ويجعلهـا شريكـاً فـاعلاً في رسم بعض السياسات في المنطقة.[2]

(1) إياد عبد الكريم مجيد، الموقف الأقليمي من التغيير في المنطقة العربية(تركيا) أنموذجاً، مجلـة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد(46)، 2012، ص1.

(2)نظير محمود أمين، موقف تركيا من احداث التغيير في المنطقة العربية، مجلة العلوم القانونيـة والسياسية، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة ديالى، العدد(2)، 2013، ص9-10.

إن فاعلية الدور الإقليمي التركي في ثورات الربيع العربي لم تأتي من السياسة التي استند اليها حزب العدالـة والتنميـة فحسـب، وإنمـا أيضـاُ مـن البيئـة الإقليميـة التـي ساعدت في زيادة هذا الدور والمتمثلة في حالة الفـراغ التـي سـادت المنطقـة العربيـة بعد انهيار النظام الإقليمي العربي وحالة التفكك والتردي التـي اعتريـا الوضـع العـربي بشكل عام، وخصوصاً بعد الاحتلال الأمريكي للعراق في عام 2003، وكذلك في انصراف مصر إلى المشاكل الداخلية بعد ازاحة نظام حسني مبارك.[1]

زد على ذلك فإن الشرق الأوسط هو المجال الجغرافي الوحيد في جوار تركيا الـذي يمكنها من لعب دور إقليمي دون الاصطدام بقوى عالمية كبرى، بالمقارنة مـع القوقـاز حيث النفوذ الروسي أو في البانيا والبوسـنة حيـث النفـوذ الأوربي. وهـذا مـا أسـهم في تدخل تركيا وتعاظم دورها في الشرق الأوسط وذلك بعيداً عن الصراعات والصـدامات المتمثلة بروسيا وأوربا الغربية وبدعم وموافقة أمريكية لهذا التوجه التركي.[2]

وقد شكللت الاحـداث التـي عرفتهـا منطقـة الشرق الأوسـط والمنطقـة العربيـة وتسارعها خصوصا ما سـم بـالربيع العـربي ومـا تمخـض عنهـا مـن تطـورات متلاحقـة امتحانا صعبا لتركيا اذ يبرز امامها تحديان رئيسان، الأول يكمن في كيفية التوفيق بـين مصالح تركيا الاقتصادة الضخمة وعلاقتها السياسية الجيدة مـع الانظمـة في المنطقـة وبـين واجـب دعـم الربيـع العـربي خصوصـا وان تركيـا تسـوق نفسـها كاحـدى الديمقراطيات الرائدة وكانموذج إسلامي واقتصادي يمكن تعميمه في الدولة العربية اما لتحدي الثاني فيتعلق بموازين إسلامي واقتصادي يمكن تعميمه في الدول العربيـة امـا التحدي الثاني فيتعلق بموازين إسلامي واقتصادي يمكن تعميمة في الدول العربية امـا التحدي الثاني فيتعلق بموازين القوى الإقليمية حيث يمكن للربيع العربي ان يفر قوى إقليمية جديدة منافسة لها كمصر التي تعد اكبر دولة عربيـة لهـا مـن المقومـات مـا

(1)عمـر كـوش، تنـامي الـدور الـتركي في الشرق الأوسـط، موقـع الجزيـرة. متـاح عـلى الـرابط:- http://www.aljazeera.net/

(2) رانية طاهر، مصدر سبق ذكره.

يخولها ذلك . امام كل هذه التحديات والامكانيات التي رافقت الربيع العربي فان السلوك السياسي التركي بدا تدريجيا وبشكل سريع في التحويل من طبيعته التعاونية والحميمية الى سلوك فيه الكثير من التوتر والتدخل في الشؤون الداخلية للدول.[1]

إضافة إلى ذلك أن تركيا تتمدد إقليماً في المنطقة بتكاليف سياسية أقل بكثير من العائد السياسي الذي تجنيه، بحيث أن الجدوى الاستراتيجية من لعب هذا الدور تكون محققة تماماً في حالة الشرق الأوسط، وتكفي هنا الإشارة إلى الدور الإيراني، الذي استثمرت فيه إيران مالياً وأيديولوجياً لبناء شبكة من التحالفات مع الدول والحركات والأحزاب السياسية لمدة ثلاثين عاماً.

وتمتلك الدول العربية مفاتيح أساسية للصراع الجيوبوليتيكي العالمي ولايمكن تصنيف امكاناتها فقط في خانة موارد الطاقة من النفط والغاز، فالدول العربية تطل على المضايق المتحكمة في السلسلة البحرية الأهم في العالم المتجهة من الشرق الأوسط شرقاً حتى أوربا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية غرباً، والتي تتمثل في مضايق باب المندب وهرمز وقناة السويس وجبل طارق، إذ تشكل هذه الممرات عنق الزجاجة للسلسلة البحرية الأهم في نصف الكرة الغربي.[2]

إن تنامي الصورة الإيجابية لتركيا عند الشرائح العربية بشكل واسع، والترحيب الغير المسبوق لأوسع القطاعات العربية بدور تركيا في المنطقة لأول مرة منذ قيام الجمهورية عام 1923، والحديث عن (النموذج التركي) وضرورة الاستفادة من الدروس التي تقدمها مثل التناوب السلمي على السلطة، وإدماج التيارات الإسلامية في العملية الديمقراطية، والفصل بين الحزب والدولة، وتوسيع هامش المناورة تحت

(1) إياد عبد الكريم مجيد، مصدر سبق ذكره، ص3.

(2)مصطفى اللباد، الأبعاد الجيوبولتيكية للحوار العربي التركي الإيراني:- متاح على الرابط:-
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/164BC20E-005E-4FAE-82A7-F628CB3E4174.htm

سقف التحالف مع القطب العالمي الأوحد. هو السبب الموضوعي لزيادة فاعلية دور تركيا الإقليمي في المنطقة العربية والـذي يـتلخص في تـوافر تـاريخ مشـترك بـين تركيـا والعرب، ووجود تقارب ثقافي وحضاري ومذهبي بين تركيا والـدول العربيـة، وهـو مـا جعل تركيا عنصرًا وافدًا إلى المنطقة ويسهل قيامها بهذا الدور.

ان نجاح سياسات تركيا الجديـدة وفاعليـة دورهـا بأحـداث الربيـع العـربي جـاء نتيجة لعوامل عدة منها:[1]

1- إن الشعارات الجديدة لتركيا تنتمي إلى هوية المنطقة وقيمتها، بعـد مـا كـان الخطاب التركي قولاً وعملاً في المرحلة السابقة نموذجـاً للشراكـة مـع خصـوم الأمة.

2- وقوف تركيا مع القضية الفلسطينية وخطاباتها المناهضة لإسرائيـل في قمعهـا للفلسطينيين، جعلها شريكـاً جديـداً للعـرب يخفـف مـن الصـعوبات التـي يمرون بها.

3-نجحت السياسات التركية لأنها وجدت مجالاً عربيـاً خاليـاً ينتظـر مـن يملـؤه، وشعوب محبطة تبحث عن فاعل جديد.

4- لم يكن الحياد التركي بين البلدان العربية وحدة كافياً لتفسير الترحيب بصـورة تركيا ودورها عند العرب، فالانقسام العربي ورغبة كل طـرف في أن يكسـب تركيا إلى جانبه ضد الأخر، كان أيضاً من عوامل التهافت لكسب الود الـتركي وتعزيز دوره في ثورات الربيع العربي والواقع العربي بشكل عام.

(1)نغم نذير شـكر، الـدور الـتركي والتغـيرات في المنطقـة العربيـة، مجلـة المسـتنصرية للدراسـات العربية والدولية، العدد(44)، 2012، ص144-145.

المواقف التركية من ثورات الربيع العربي

لقد كان الموقف التركي من ثورة تونس متابعاً وحذراً للأوضاع في تونس مع دعوتها صراحةً الرئيس التونسي زين العابدين بن علي إلى تنفيذ مطالب الشعب التونسي وأن يتنازل عن السلطة، واستقبلت تركيا بعد تنحي زين العابدين المعارضة التونسية، وقدمت لهم النصائح والتسهيلات في العديد من القضايا السياسية، وخصوصاً عملية صياغة الدستور الجديد لتونس، والاستفادة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية وكيف استطاعت تركيا تحسين واقعها الاقتصادي بشكل سليم وسريع بعد تسلم حزب العدالة والتنمية زمام الأمور في عام 2002.[1]

أما الموقف التركي في الحالة المصرية فقد كان أكثر وضوحاً والذي تمثل في دعوة نظام حسني مبارك الى ادخال الإصلاحات والاستجابة الى مطالب الشعب، ثم التحول بعد ذلك إلى نقد النظام ومطالبته بالرحيل، واعد ذلك تحولاً نوعياً في السياسة التركية نحو التدخل المباشر في الشؤون الداخلية لدول أخرى غير مرتبطة بشكل مباشر بالأمن الوطني التركي وسابقة في العلاقات بين القوى الرئيسة في المنطقة. وقد جاء الموقف التركي مغايراً عن سابقته حيث كان أكثر تحفظاً بشكل عام ازاء التدخلات الخارجية في ليبيا، إذ عارضت فرض العقوبات والتدخل العسكري بقيادة حلف الناتو وبدت أقرب إلى تبني المدخل الإنساني تجاه القضية الليبية، مع التواصل مع طرفي النزاع الليبي لأداء دور الوسيط بينهما، وقد يكون سبب موقف تركيا بهذا الشكل هو حجم الاستثمارات التركية في ليبيا التي لا يقل عن 15 مليار دولار وأكثر من مئتي شركة تركية تعمل في ليبيا فضلاً عن ذلك وجود ما لايقل عن 25الف تركي بين موظف وعامل في تلك الشركات.[2]

(1) صدام مرير الجميلي، الموقف التركي من التحولات السياسية في المنطقة العربية، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، المجلد(3)، العدد (12)، 2011، ص235.
(2) نغم نذير شكر، مصدر سبق ذكره، ص150.

وجـاء الموقـف الـتركي أكـثر حـذراً في حالـة البحـرين، فبـالرغم مـن الجهـود الدبلوماسية والاتصالات بقيادة البحرين والسعودية وايران، فأن الموقف التركي اكتفى بدعوة الأطراف بضبط النفس والدعوة إلى الإصلاح بشكل عـام دون أن توجـه انتقـاد مباشر للنظام البحريني، مع التحذير من مخاطر الانقسام الشيعي السني في المنطقة. وقـد تراجـع دور تركيـا في الحالـة اليمنيـة حيـث تجنبـت التـدخل المبـاشر واكتفـت بمناشدات عامة لتحسين مستقبل اليمن من خـلال التحـول الـديمقراطي وعـبرت عـن دعمها للمبادرة الخليجية لانتقال السلطة لمعالجة الأزمة اليمنية. أما في سـورية فقـد تبنت تركيا موقفاً في البداية مزدوجاً في التعامل مع تطورات الأوضاع هناك، إذ يجمع موقفها بين حماية النظام الصديق لتركيـا ودعمـه مـن جهـة والتعـاطف مـع مطالـب المحتجين من جهة اخرى مع تنشيط دور المجتمع المـدني في استضـافة انشـطتهم مـن على الأراضي التركية.[1]

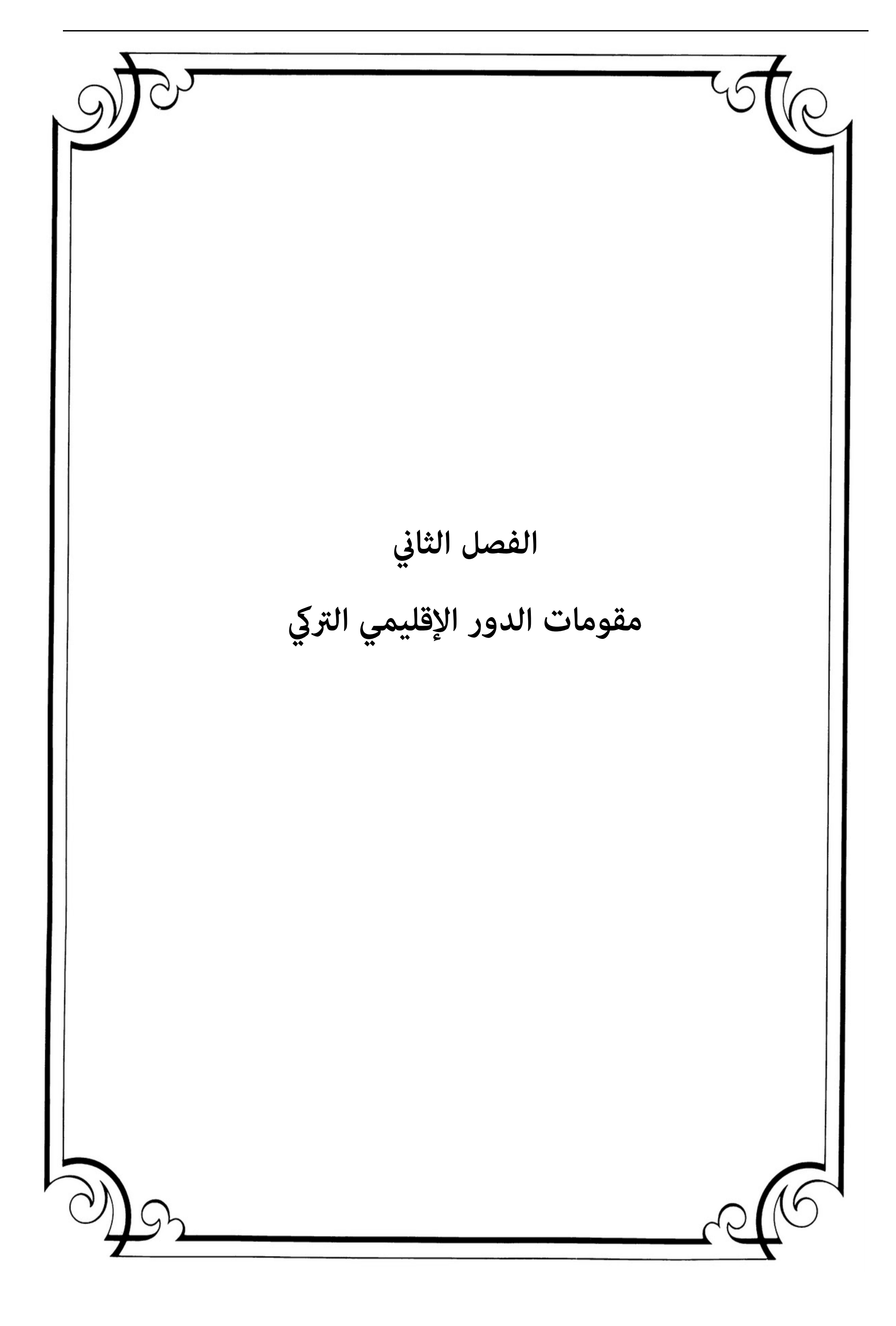
وبهذا فقد تعـددت التفسـيرات والـدلالات المطروحـة نتيجـة اخـتلاف المواقـف والادوار التي تبنتها تركيا في التعامل مع ثورات الربيع العربي، فثمة من يراهـا مـؤشراً على الطابع الـبراغماتي وتغليـب مصـلحة تركيـا الاقتصـادية في التعامـل مـع الثـورات، وهناك من يراها مؤشراً لتخبط وارباك السياسـة الخارجيـة التركيـة نتيجـة وقوعهـا في أسار سياستها التوازنية وعدم انحيازها بوضوح إلى مطالـب الشـعوب بـالتغيير، ويـرى آخرون أنها مؤشر على ابتعاد تركيا عـن الأسـس التوازنيـة لرؤيـة العمـق الاسـتراتيجي بتدخلها في شؤون دولة معينة والانحيـاز لدولـة أخـرى، ويتلاقـى الاتجـاه الأخـير مـع تفسيرات تركز على المرجعيـة الإسـلامية لحـزب العدالـة والتنميـة وارتباطـه بـالإخوان المسلمين في مصر وسورية، وهناك ايضـاً تفسـيرات تـرى في المواقـف التركيـة يتبـع إلى

(1) نغم نذير شكر، مصدر سبق ذكره، ص150.

حد كبير مواقف الدول الغربية وهو ما يتناقض مع تفسيرات رفض التدخل العسكري الخارجي في دول المنطقة كأحد المحددات الأساسية للموقف التركي.[1]

ولعل هذا التخوف من التدخل العسكري الخارجي في الأزمة السورية وما ينجم عن ذلك من تداعيات خطيرة ليس على المشهد السوري فحسب وإنما على ساحة المشهد الإقليمي برمته هو الذي حدد السلوك التركي حيال الأزمة في بدايتها.

(1) نظير محمود أمين، مصدر سبق ذكره، ص18.



الفصل الثاني

مقومات الدور الإقليمي التركي

الفصل الثاني

مقومات الدور الإقليمي التركي

استطاعت تركيا عبر مجموعة من العوامل ان تكون قوة فاعلة ويتنامى دورها الاقليمي، إذ تمتلك تركيا موقعاً جغرافياً متميزاً الذي يعد جسراً رابطاً بين الشرق والغرب، إضافةٍ إلى ذلك قد وفر لها موقعها الجغرافي التحكم بمجموعة من أهم الممرات البحرية كمضيق البسفور والدردنيل، مما مكنها أن تكون ممر تجاري ذا فعالية كبرى بين البلاد المستهلكة كالشرق الاوسط وأفريقيا وبلاد الصناعة في أُوربا، زد على ذلك إمتلاكها للطاقة البشرية والمناخ المعتدل ووفرة المياه. ووفر لها الجانب السياسي بعد الحرب الباردة الى دولة مركز عبر توسيع مشاركاتها على المستوى الاسلامي والاقليمي، وأن تركيا قداستجابت لهذه التغيّرات العالمية والإقليمية بعد الحرب الباردة، التي تزامنت مع تحول في المناخ السياسي الداخلي وإصلاحات هيكلية، توحي بأنّ تركيا أخذت تختبر مرحلة انتقالية في علاقاتها الإقليمية والدولية، وتمكن تركيا من بناء قوة عسكرية ضخمة تتناسب مع دورها الإقليمي، زد على ذلك التخطيط الاستراتيجي وأدوات القوة الناعمة مما عزز مكانة تركيا الإقليمية، وتعي قيادتها السياسية أنّ السياسة الدولية لا تعرف حدودًا لحركة الدول، والمهم فيها هو الإرادة والتصميم والهدف الواضح، والرؤية الثاقبة، والتوظيف الأمثل لعوامل القوة المتاحة. وقد قسم الفصل اربعة مباحث وهي:-

- المقومات الجغرافية
- المقومات السياسية
- المقومات والقدرات العسكرية
- المقومات والمقدرات الأقتصادية

المبحث الأول: المقومات الجغرافية

إن الموقع المميز الذي تقع فيه تركيا جعلها مركز استقطاب للقوى الدولية الكبرى إذ أنها كانت تشكل خط التماس بين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي السابق، وهي شبه جزيرة واسعة كانت تسمى قديماً (تراقيا) وهي نقطة التماس بين الشرق المتمثل بالإسلام وبين الغرب المتمثل بالمسيحية، وتعد تركيا من الدول التي تتمتع بوفرة الخيارات الاستراتيجية بسبب إمتداد عمقها الاستراتيجي في العديد من الأقاليم المجاورة بين آسيا و أوربا، الأمر الذي يفرض عليها أن تكون عضواً فاعلاً في العديد من النظم الإقليمية وخاصة بعد وصول حزب العدالة والتنمية عام 2002 إلى الحكم الذي استطاع أن يجمع ما بين ميزة موقع تركيا الجغرافي الذي يعد موقع مترامي الاطراف وسط أرض واسعة بين قارتي آسيا و أوربا ويمكنها من أن تكون دولة مركز، وكذلك الموروث العثماني والانفتاح على الجميع وخاصة إلى الجنوب الذي طالما تجاهلته السياسة التركية بربط نفسها بالعجلة الغربية قبل وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة.

المطلب الاول: الموقع الجغرافي

أولاً:- الموقع الفلكي

يقصد الموقع الفلكي، الموقع بالنسبة لدوائر العرض وخطوط الطول وتأتي الاهمية لدراستها بالنسبة لدوائر العرض أكثر أهمية من خطوط الطول لأن دوائر العرض تحدد مدى البعد عن خط الاستواء وأتساع الدولة،فكلما أتسعت الدولة وتنوعت دوائر العرض فيها،وتنوع في المناخ لتكون أكثر ملائمة للكثير من الأنشطة الحياتية[1].

(1) نادرة وهاب احمد الفيلي، دور تركيا الأقليمي في العراق من 2002-2009، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2010، ص20-21.

لذا فإن التنوع في المناخ يخلق تنوعاً في النشاط الزراعي ومن ثم تنوعاً في النشاط الاقتصادي وهذا يقود الوحدة السياسية إلى مكانة الدولة المكتفية ذاتياً مما يعزز قوتها السياسية، وعلى العكس من ذلك عندما تكون دوائر العرض للوحدة السياسية محدودة، فإن ذلك ينعكس على محدودية إتساع الدولة مما ينعكس سلباً على التنوع المناخي والنشاط الاقتصادي مما يجعل الوحدة السياسية غير مكتفية ذاتياً فتضطر الدولة إلى تغطية حاجتها عن طريق الاستيراد مما يؤثر سلباً في قوة الدولة[(1)].

وبالنسبة إلى موقع تركيا فإنها تقع بين دائرتي عرض عرض 36ْ ، 42° شمالاً" وخطي طول 25ْ،44° شرقاً.[(2)]

وبذلك فهي تقع ضمن نشاطات المنطقة المعتدلة الدافئة، ويبرز تأثير هذا واضحاً فيما يخص النشاطات الاقتصادية المترتبة عليه فضلاً عن الأحوال المناخية المعتدلة التي هيأت للإنسان نشاطاً يستطيع فيه مواصلة العمل طيلة أيام السنة بنشاط أكبر، ولعل كل ذلك يُمَكن تركيا من تحقيق درجة عالية من الإكتفاء الذاتي في إنتاجها الاقتصادي وفق خطة استراتيجية شاملة وموزونة مما يؤهلها أن تكون قوة جيوبوليتيكية مؤثره في قدرتها على التفاعل سياسياً مع غيرها من الدول على الصعيدين الاقليمي والدولي[(3)].

أما فيما يتعلق بالمناخ فإن شمال تركيا قرب البحر الاسود يجعلها تمتاز بوفرة الأمطار إذ تصل نسبتها إلى(1000)ملم^3 أما جنوب البلاد وغربها وفي الوسط فإن نسبة الأمطار فيه اكثر من (400)ملم^3 سنوياً[(4)].

(1)المصدر نفسه، ص20-21.

(2) نصيف جاسم المطلبي، موقع تركيا الجيوستراتيجي وأهميته للعراق، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، بغداد، 1986، ص29.

(3) نادرة وهاب احمد الفيلي، مصدر سبق ذكره، ص21.

(4)نهرين جواد شرقي العارضي، السياسة الأقليمية التركية لمرحلة مابعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2004، ص20.

ثانياً:- الموقع البحري والقاري

يقصد به معرفة موقع الدولة فيما لو كان موقعاً بحرياً أو قارياً، ومن ثم فهو يحدد العلاقة بين النشاطين البري والبحري لسكانها، وهي علاقة تحدد مصالح الدولة ذاتها فالدول التي تتمتع بسواحل دافئة وموقع جغرافي مهم بالنسبة لحركة الملاحة الدولية، فإنها تتمتع بمكانة مرموقة في النشاط الاقتصادي العالمي.(1)

وتبلغ مساحة تركيا حوالي 779452 كم^2 منها 755688كم^2 في قارة آسيا وتسمى (آسيا الصغرى) وحوالي 23764كم^2 في الجزء الأوربي وتسمى (تراقيا) ويفصل بينهما بحر مرمرة ومضيق البسفور(2)،ويبلغ أقصى طول تركيا 1748 واقصى عرض لها 718، ولها سواحل طويلة على البحر الأسود والبحر المتوسط وبحر أيجة وبحر مرمرة إضافة الى مضيقي البسفور والدردنيل(3).

وتبلغ حدود تركيا 2648 كم، وتحيط بها ثماني دول هي : أرمينيا وطول الحدود معها 268 كم، وأذربيجان 9كم، وبلغارية 240كم، وجورجيا 252كم واليونان 206كم، وأيران 499كم، والعراق 331كم، وسورية 822كم، أما الحدود الساحلية فهي تبلغ 7200كم، ويبلغ مدى المياه الاقليمية في بجر إيجة 6 أميال والبحر المتوسط 12ميلا"، والبحر الاسود 12ميلا"(4).

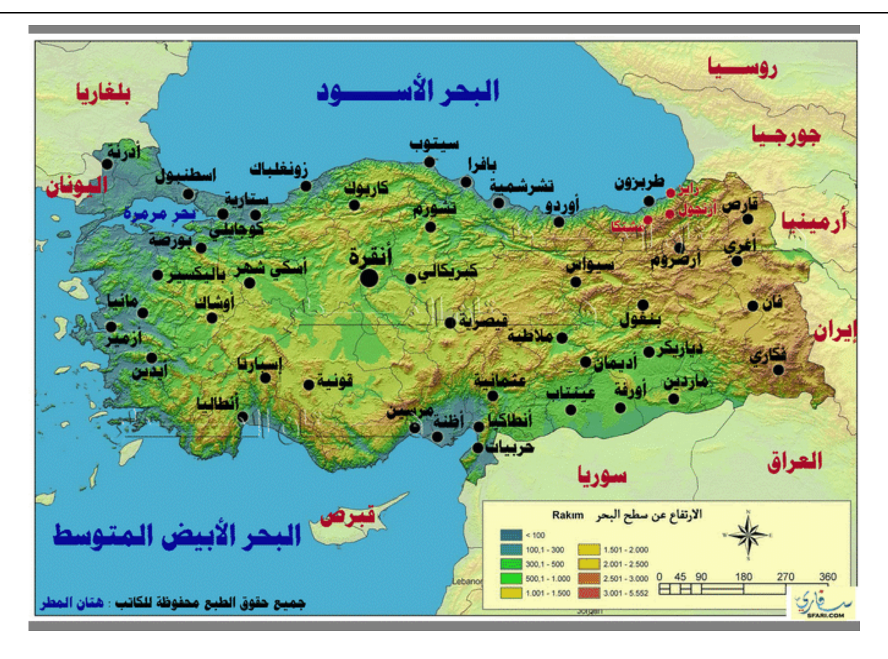
---

(1) نادرة وهاب احمد الفيلي، مصدر سبق ذكره، ص21.

(2)Encyclopedia of Incarta, 1998. P30.

(3) Geography About Com,http://geography.about. com/library/cia/blcturkey. htm.

(4) عبد الزهرة شلش العتابي، توجهات تركيا نحو أقطار الخليج العربي،، ط1، دار الشئون الثقافية العامة، بغداد، 2002، ص21 .



ومن الملاحظ أن تركيا تتمتع بموقع استراتيجي مهم لكونها تؤلف جسراً لأقصر طريق بين اسيا وأوربا فهي بمثابة الجسر البري الذي يربط بين الشرق والغرب، وتمثل حلقة وصل بين أغنى ثلاث مناطق نفطية بالعالم هي قفقاسيا ورومانيا ومنطقة الشرق الأوسط[1].

وقد أهل موقع تركيا القاري أيضاً لأن تكون معبراً رئيساً بين مركزي الكثافة السكانية المرتفعة في جنوب شرق آسيا وبين دول الانتاج الصناعي المتزايد جراء الثورة الصناعية في غرب أوروبا، خاصة عندما كانت تركيا ودول الشرق الاوسط الاخرى التي تشاركها الموقع الجغرافي طريقاً مهماً في تجارة المرور والتبادل الاقتصادي بين المركزين المذكورين في أواخر القرن الماضي[2]، كذلك فأن موقع تركيا البري المجاور لروسيا الاتحادية بصورة خاصة، والدول الاخرى قد أعطى تركيا أهمية

(1)نهرين جواد شرقي العارضي، مصدر سبق ذكره، ص18.
(2) نادرة وهاب احمد الفيلي، مصدر سبق ذكره، ص22.

اسـتراتيجية في الإسـتراتيجية العالميـة وهـذا مـا نـراه منطبقـاً عـلى أهميـة تركيـا في المخططـات الجيوبوليتيكيـة كانضـمامها إلى الاحـلاف والمعسـكرات المتماشـية مـع التخطيط الاستراتيجي العالمي[1]. زد عـلى ذلـك تمتـع تركيـا بموقـع بحـري اسـتراتيجي لأشرافها على عدة جبهات بحرية فهي تطل عـلى البحـر الأسـود بسـاحل يبلـغ طولـه 1200كم وعلى بحر مرمرة 705،2كم وبحـر إيجـة بسـاحل 927،كـم كـما تشرف عـلى البحـر المتوسـط بجبهـة بحريـة طولهـا 1577كـم بالأضـافة الى سـاحلها عـلى مضـيق البسفور 490كم وعلى الدردنيل172كم.[2]

هذا ومن جانب آخر فإن هذا الموقع البحري المهم قد جعل تركيا تتحكم بشكل تام في المضايق وهي المجرى المائي الوحيد الذي يربط بين البحر الاسود والدول المطلـة عليه من جهـة، وبـين البحـر الابـيض المتوسـط ودولـه وخطـوط المواصـلات البحريـة العالمية من جهة أخرى، وقد كان حلم روسيا القيصرية الوصول إلى المياه الدافئة عـبر المضايق التركية [3].

وإنَ تركيا لديها المسطحات المائية التي تطل عليها تركيا ذات مواصفات ملاحيـة مهمه فهـي بحـار دافئـة ومفتوحـة مـما أعطـى تركيـا أهميـة في مجـال الاسـتراتيجية البحرية الدولية والاقليمية، وجعلها منطقة حساسة جيوبوليتيكياً، ومهمـة اسـتراتيجياً في المنظور السياسي العالمي، يعدّها تمثل أحدى مناطق العالم الحيوية الذي يمكنها من ممارسة سياسة مؤثرة في المجال العالمي على الصعيدين الإقلـيـمـي والدولي.[4]

(1)عبد الزهرة شلش العتابي، مصدر سبق ذكره، ص22.

(2) وصال العزاوي، رواء زكي الطويل، العلاقات التركية، دراسات ستراتيجية، جامعـة بغـداد، مركـز الدراسات الدولية، العدد (34)، 2002، ص55.

(3)هاشم خضير الجنابي، جغرافية اوراسيا، دار ابن الأثير للطباعة والنشر، جامعة الموصل، الموصل، 1987، ص233.

(4)نادرة وهاب احمد الفيلي، مصدر سبق ذكره، ص23.

وتتميـز تركيـا كـذلك بـوفرة المياه العذبـة مثـل أنهـار مجموعـة البحـر الأسـود ومجموعة أنهار بحري إيجة ومرمرة، ومجموعـة أنهـار البحـر المتوسـط وأخـيراً أنهـار شرق وجنوب تركيـا، إضـافة الى ذلـك الأنهـار التـي تتواجـد في حـوضي نهـري دجلـة والفرات.[1]

وبناءاً على كل ما تقدم فقد أعطى الموقع البحـري تركيـا أهميـة جيوسـتراتيجية، وبخاصة تحكمها بالمضايق محل أهتمام الدول الكبرى الساعية إلى استقطابها وجذبها اليها وهذا ما يوفر لتركيا فرصة ثمينة لاستثمار ذلك في أداء دور إقليمي فعـال ومـؤثر في المنطقة العربية.

المطلب الثاني: الموقع بالنسبة للدول المجاورة

ويقصد به موقع دولة ما على سطح الارض وعدد الدول التي تجاورها وتشـاركها الحدود السياسية التي تفصل بينها وبين تلك الدول ويعدّ هذا الموقع ذو أهمية بالغة في التطور السياسي للدولـة بمـا يـنعكس مـن تفـاعلات لتحقيـق مصـالح تلـك الـدول المجاورة.[2].

ولموقع الجوار اثار ايجابية وأخرى سلبية على سير العلاقات الدوليـة، الا إن هـذا يتوقـف عـلى عـدد الـدول التـي تجـاور الدولـة وطبيعـة العلاقـات بـين تلـك الـدول المجاورة[3].

وتقع تركيا مع مجموعة مـن دول الجـوار الجغـرافي لهـا، فمـن الجنـوب يحـدها العراق وسوريا، ومن الشمال البحر الاسود ومن الشرق جورجيا وأرمينيا وإيـران ومـن الغرب اليونان وبلغاريا وتبرز الاهمية الجيوبوليتيكية لموقع الجوار التركي عـن طريـق

(1)المصدر نفسه، ص20.

(2) Ali Kulebi , The impact of Turkey's Geopolitics and Geostrategical on our foreign policy , world affairs board , - http :\\ www . world affairsboard . com .

(3)سماح ابراهيم شمخي الحلاوي، مفهوم موقع الجوار، (2015/2/22)، متاح على الرابط:-
http://www.uobabylon.edu.iq/uobColeges/lecture.aspx?fid=11&lcid=33282.

جعل تركيا بلداً آسيوياً وأوربياً في آن واحد مما جعلها قريبة من الاحداث والمتغيرات التي تقع في قارتي آسيا وأوربا، وعليه فقد تنوعت وتعددت المتغيرات الاقليمية المؤثرة في السياسة التركية حيال دول الجوار الجغرافي.[1]

ولم تقتصر أهمية الموقع الجغرافي لتركيا بالنسبة لدول الجوار، بل أن موقعها أكسبها أهمية جيوبوليتيكية، إذ أصبحت ذات ميزة وأهمية عسكرية ضمن الاستراتيجية الامريكية إذ استطاعت تركيا بموجبه أن تؤدي دوراً مهماً في المحيط الدولي عن طريق كونها عضوا" في حلف الناتو الذي انضمت اليه عام 1952.[2].

وفي ضوء عضوية تركيا بهذا الحلف فقد استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية أن تقيم القواعد العسكرية على الأراضي التركية كقاعدة (انجرليك)[*] بتكاليف قليلة وفضلاً عن سهولة استخدامها لكونها قريبة من المنطقة الحيوية المتمثلة بالشرق الاوسط، والتي تسعى الولايات المتحدة الهيمنة على هذه المناطق اقتصاديا" وعسكريا" ضد طموحات روسيا الاتحادية المتمثلة في الوصول للمياه الدافئة، إذ كانت تركيا تمثل حاجزا" بينها وبين دول الخليج العربي وغرب اسيا.[3]

(1)عبد الزهرة شلش العتابي، مصدر سبق ذكره، ص3.

(2)نادره وهاب احمد الفيلي، مصدر سبق ذكره، ص24.

(*) قاعدة انجرليك:- وهي قاعدة عسكرية جوية تابعة للقوات الجوية التركية، وتقع في مدينة أضنة التركية، وقد سعت الولايات المتحدة الامريكية الى استخدامها في غزو العراق عام 2003 لكن جوبهت بالرفض من قبل الحكومة التركية وتسعى الان الولايات المتحدة الامريكية الى استخدام هذه القاعدة في مواجهة تنظيم الدولة الاسلامية (داعش) لكونها قريبة من الحدود مع العراقية والسورية، وتمكنت من ذلك في ضوء الأتفاقية الأخيرة بين الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا في تموز 2015، أذ سمحت الأخيرة بأستخدامها في قصف مواقع تنظيم الدولة الأسلامية (داعش) في سورية والعراق. للمزيد انظر: قاعدة انجرليك الجزية_مقاتل في الصحراء، (2015/7/19)، متاح على الرابط:- http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/monshat7/Incirlik/sec01.doc_cvt.htm

(3) نادره وهاب احمد الفيلي، مصدر سبق ذكره، ص24.

وبهذا يمكن القول أن الموقع الجيوستراتيجي الذي تتمتع به تركيا يؤهلها ويفرض عليها اهتمامات إقليمية وبما يبعد عنها أي شكل من أشكال التهديد الأمني لأراضيها هذا من ناحية، ويعود لها بمنافع اقتصادية شتى سواء في إطار علاقات تجارية أو مرور موارد الطاقة عبر أراضيها من ناحية ثانية، ويمنحها مجالاً أوسع للحركة والبحث عن النفوذ الإقليمي الدولي من ناحية ثالثة.

المبحث الثاني: المقومات السياسية

بنهاية الحرب الباردة والانقلاب الكبير في النظام الشامل للعلاقات الدولية وتفكك الاتحاد السوفيتي وحرب الخليج الثانية فإن ذلك وفر لتركيا أجواء سياسية وأمنية زادت من فاعلية دورها الاقليمي، وبخاصة بعد وصول حزب العدالة إلى الحكم واعتماده سياسة الانفتاح "وتصفير المشاكل مع الجيران" مع العالم الاسلامي والعربي بشكل عام وضعف الأمن القومي العربي بعد الأحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 ومجيء ثورات الربيع العربي التي عصف بالأنظمة العربية والتي اسهمت بالفوضى العربية المتمثلة بضعف الدور المصري الأمر الذي ادى بأن تكون تركيا لاعب إقليمياً أساسياً في المنطقة ككل. لذلك سوف نقسم هذ المبحث إلى مطلبين، وهذا الموضوع يتطلب دراسة من عدة جوانب اهمها:-

-المقومات السياسية لتنامي الدور التركي قبل عام 2002

- المقومات السياسية لتنامي الدور التركي بعد عام 2002

المطلب الأول: المقومات السياسية لتنامي الدور التركي قبل 2002

على مدى عدة عقود من القرن العشرين كانت تركيا فاعل إقليمي أكثر حيوية بعد أن شكلت في مرحلة الحرب الباردة جزء من السياسات الغربية، فقد أعترفت بإسرائيل عام 1949، وكان ثمن ذلك ضمها كعضو في حلف الشمال الأطلسي

عام 1952، وعلى امتداد الحرب الباردة كانت تركيا جزءاً لايتجزأ من المنظومة الغربية وامتدادها الاسرائيلي في منطقة الشرق الأوسط.[1]

وقد ازدادت أهمية تركيا الاستراتيجية الغربيـة بعـد ان صـار الاتحـاد السـوفيتي عامل تهديد بالنسبة الى أوربا والولايات المتحدة الأمريكية، وقد ذكر السفير الأمـريكي في أنقرة 18/أذار 1945، ان الاتحاد السوفيتي يحـاول سـد الفـراغ الأمنـي الموجـود في صديقتنا تركيا.[2]

وإن ظهور تطـورات هامـة كسـقوط نظـام الشـاه في ايـران عـام 1979 وانـدلاع الحرب العراقية الإيرانية عام 1980، أضف إلى ذلك التدخل السـوفيتي في افغانسـتان وأحداث لبنان، أجبرت الغرب على إعادة التفكير بالأهمية الاستراتيجية مع تركيا، وكان الموقف التركي يتسم بالحياد ابان الحرب العراقية- الإيرانية لأنها تتماشى مع مصـالحها السياسية والاقتصادية والأمنية وقامت بدور الوساطة بين الطرفين بالسعي إلى أيقـاف الحرب.[3]

وبعد أحداث 2 أب 1990 ودخول القوات العراقية الى الكويت فقـد أدت تركيا دوراً مهماً ضمن التحالف الدولي المناهض للعراق عندما تـدفقت قـوات ضخمة تابعة لدول حلف الناتو على الأراضي التركية، فضلاً عن عسـكرة مئـات

(1) جنكيز كتنه، تركيا والغرب عقد التاريخ ومصالح الحاضر،(2015/2/28)،متاح عل الرابط:- http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/41eed578-5afb-4092-ba13-0c0c02021033

(2) نضال جهاد حميد العبيدي، الدور الأقليمي لتركيا بين محددات الناتو والتطلع القومي، رسـالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، 2013، ص173.

(3) حامد عبيد حداد، العلاقات العراقية- التركية، الواقع وأفاق المستقبل، (الملف السياسي، حلقـة نقاشية بعنوان الدور التركي في المنطقة العربية)، عدد (79)، جامعة بغـداد، مركـز الدراسـات الدولية، حزيران، 2010، ص20.

الطائرات تابعة للحلف في قاعدة(انجرليك) الجوية التركيـة مـن اجـل اخـراج الجـيش العراقي من الكويت.[1]

وما ان اعلن عن انهيار الاتحاد السوفيتي وتفككه حتى اختفت منظومات وقيم، وظهـرت منظومـات جديـدة واختفـت مصـطلحات الصراع الأيـديولوجي والاشـتراكي والحياد الإيجابي والحرب الباردة.[2]

وقد أوجد تفكك الاتحاد السوفيتي فراغاً سياسياً في منطقة الشرق الأوسط واسيا الوسطى شجع على ظهور تنافس تركي- ايراني، ولاسيما أن تركيا ترى أنها تمثـل نموذجـاً يقتدى به في نظامها السياسي العلماني، إذ عاد هذا الفـراغ إلى الأذهـان فكـرة توحيـد هذه المنطقة مـع تركيـا فسـارعت الأخـيرة إلى الإعـتراف باسـتقلال جمهوريـات اسـيا الوسطى التي كانت تحت النفوذ السوفيتي، وقامت بأنشاء علاقات دبلوماسية معهـا وكذلك إنشاء سفارات في تلك الدول[3].

ومن الأسباب التي أدت إلى بروز المكانة السياسية التركية بشكل أكبر في المنطقـة هي:-[4]

1-الفراغ الكبـير في المنطقـة نتيجـة إنهيـار مـا يسـمي بالنظـام الإقليمـي العـربي خصوصاً عقب احتلال العراق للكويت عام 1991.

---

(1)حامد عبيد حداد، مصدر سبق ذكره، ص20.

(2) صلاح ياسين محمد الحديثي، معتز خالد عبد العزيز، التأثيرات السلبية والأيجابية للعولمـة في القضايا الأجتماعية والثقافية والسياسية والأقتصادية، مجلـة أبحـاث كليـة التربيـة الأساسـية، المجلد (11)، العدد(1)، جامعة الموصل، الموصل، 2011، ص513.

(3)أفراح ناثر جاسم، توركـت اوزال ومشروع العثمانيـة الجديـدة، دراسـات إقليميـة، السـنة (3)، العدد(6)، مركز الدراسات الأقليمية، جامعة الموصل، الموصل، 2007، ص10.

(4) محمد بوبوش، الدور التركي الأقليمي المتصـاعد الى أيـن؟، (3/1/ 2015)، متـاح عـلى الـرابط: www.marocdroit.com

2-إن تركيا ترسم سياستها الإقليمية بغطاء وتأييد من قبل الولايات المتحدة الأمريكية بوصفها ثقلاً موازياً للدور الإيراني الذي لا ترضى عنه أمريكا على الرغم أن تركيا تؤكد دائماً أنها ليس في مواجهة مع إيران في المنطقة.

3- إن سعي تركيا إلى ممارسة دور إقليمي في المنطقة يتمثل هذا في الشرق الأوسط الذي هو المجال الجغرافي الوحيد الذي مكن تركيا من لعب دور إقليمي فيه دون الاصطدام بقوى عالمية بالمقارنة بالقوقاز إذ النفوذ الروسي أو البانيا والبوسنه حيث النفوذ الأوربي.[1]

إن تركيا تنفرد من بين دول منطقة الشرق الأوسط بعلاقات اقليمية متعددة وبخاصية الانفتاح على دول المنطقة لاسيما تلك الدول التي تجمع بينها صراعات تتطلب قيام تركيا بالتدخل كوسيط مثل بعض الدول العربية واسرائيل، وتحاول تركيا ان تؤدي دوراً مهماً في المنطقة ويؤخذ رأيها في القضايا التي تهم المنطقة وخاصة بعد دخول العراق للكويت، حيث الاستفادة من الوضع الأمني والمشاكل والتحديات التي تواجه الولايات المتحدة الأمريكية[2] لذا فأن المصالح التركية ومكانتها الإقليمية السياسية تكمن في بناء علاقة متينة مع الولايات المتحدة على أساس مفهوم الشراكة الاستراتيجية وذلك لأن ثمة أوضاع اقليمية ودولية بعد انتهاء الحرب الباردة تتلاقى فيها مصالح الطرفين زد على ذلك إن إنضمام تركيا إلى حلف الشمال الأطلسي جعل لها مكانة سياسية إقليمية فعالة مدعومة من الغرب والولايات المتحدة الأمريكية وذات نفوذ إقليمي فعال،[3].

---

(1) محمد بوبوش، مصدر سبق ذكره،

(2) turkey's geo political end eavor in the middle east instablogs. http://liberator .instablogs.com/entry/turkeys-geopolitical-endeavor-in-the-middle-east/.

(3) ياسر احمد حسن، تركيا البحث عن المستقبل، الدرار المصرية اللبنانية، ط1، 2006، ص298.

الدعم الغـربي الأمـريكي لـتـركيا

قد أدركت الولايات المتحدة الأمريكية أن تركيا تعد لاعباً جيوسـتراتيجياً مهـماً في منطقتي اسيا الوسطى والشرق الأوسط وهي أيضاً محور جيوبوليتكي مهم تعول عليه الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق أهدافها الاستراتيجية في المنطقة[1].

وتلقت تركيا في هذا المجال تشجيع من قبـل الولايـات المتحـدة الأمريكيـة التـي تسعى الى تحجيم الدور الإيراني في الساحة الأسيوية خوفآ من تسرب الأفكار الإسلامية الأصـولية الى جمهوريـات آسـيا الوسـطى التـي اسـتقلت حـديثاً بعـد انهيـار الاتحـاد السوفيتي، وبالتالي معاداتها للولايات المتحدة الأمريكية على العكـس مـن تركيـا التـي تمثل الذراع الأمريكي الأطلسي في المنطقة، كما أن الدعم الغربي الأمريكي للتوجه الـتركي نحو الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى بمثابة التعـويض لتركيـا عـن الانـدماج في الاتحاد الأوربي[2].

وبعد حرب الخليج الثانية أكـد ديـك تشـيني وزيـر الـدفاع الأمـريكي الأسـبق في 25اذار/مارس 1991 بأن العلاقات بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية أضـحت اكـثر قوة وتطوراً من ذي قبل بفضل أزمة الخليج، وإن ما يربط بين البلدين قـيم مشـتركة، ويذهب هنري كسنجر إلى القول ((أن الوقـت مناسـب جـداً لمعاملـة تركيـا بإسـلوب يتناسب مع أهميتها الاستراتيجية))[3].

ويضيف نيكولاس بيرنز المتحدث الرسمي باسم الخارجيـة الأمريكيـة في ايلـول عام 1996((أن تركيا حليفة لنا.. إنها حليفة رئيسـية...لقـد حصـلنا مـن تركيـا عـلى

(1)بلسم عبد الستار العبيـدي، الوظيفـة الإقليميـة لتركيـا بعـد عـام 2003، رسـالة ماجسـتير غـير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2011، ص104.

(2) أفراح ناثر جاسم، مصدر سبق ذكره، ص10.

(3) ثامر كامل محمد، نبيل محمد سليم، مصدر سبق ذكره، ص44.

دعم قوي لعملية "الملاذ الأمن" للطلعات الجوية المنطلقة من جنوب شرقي تركيا لـذا انا لا ارى حقيقة أية مشكلة مهما كانت فيما يتعلق بمشاركة تركيا في التحالف[1].

وتتميز العلاقات الأمريكية التركية بقدر من الوضوح في السياسة الشرق أوسطية، فتركيا والولايات المتحدة تتفقان على عدة أمور ومواقف تجاه قضايا معينة في هـذه المنطقة، مثل ضرورة الحفاظ على التوازن الإقليمي الموجود وتثبيتـه، في ظـل سـيطرة المصالح الأمريكية والعمل على منـع انتشـار السـلاح والوقـف بوجـه اي قـوة تحـاول الهيمنة على المنطقة عدا "اسرائيل"[2].

وان ما يميز هذه العلاقة كونها ذات طبيعة تحالفية من خـلال انخـراط تركيـا في حلف الشمال الأطلسي اذ عدت تركيا قاعدة منغرسة للمصـالح الأمريكيـة في المنطقـة ضد الأخطار التي تواجه مصالحها في المنطقة[3].

ولقد نقلت أحداث الحـادي عشر مـن أيلـول عـام 2001 العـالم كلـه الى مرحلـة جديدة سعت عن طريقها الولايات المتحدة الأمريكية إلى تأسيس نظام جديد ينطلـق مـن (مفهـوم الامـن القـومي الامـريكي)، ومـن ثـم كـان عـلى تركيـا تطـوير سياسـتها الخارجية، وإعتماد سياسة مؤثرة وفاعلة، ومتعددة المحاور لترسي لها موقعاً (مركزياً) على الساحة الاقليمية والدولية وكذلك كان للغـزو الامـريكي للعـراق وتداعياتـه عـلى

(1) المصدر نفسه، ص45.

(2) لقمان عمر محمود، تركيا والولايات المتحدة الأمريكيـة دراسـة في علاقاتهـا الأسـتراتيجية بعـد الحـرب البـاردة،1991-2000، مجلـة الدراسـات الأقليميـة، العـدد (4)، السـنة (2)، مركـز الدراسات الأقليمية، جامعة موصل، الموصل، 2005، ص200.

(3) بلسم عبد الستار العبيدي، مصدر سبق ذكره، ص104-105.

منطقة الشرق الأوسط والتطورات التي لحقت هذا الحدث الكبير أدت إلى تحـول في طريقة تعاطي الحكومة التركية مع عدد من القوى الاقليمية والدولية[1].

ويلاحظ من ذلك ان المقومات السياسية والدعم الأمريكي التي حدثت بعد نهاية الحرب الباردة قد حفزت تركيا عـلى أن تـؤدي دوراً مـؤثراً وأكـثر فاعليـة في مجريـات وتداعيات أحداث الأزمة السورية منذ بدئها في منتصف أذار من عام 2011ولحد الآن إنطلاقاً من تلك المكانة التي تحظى بها تركيا لدى الولايات المتحدة الأمريكية.

المطلب الثاني: المقومات السياسية للدور التركي بعد 2002

إن تجربـة حـزب العدالـة والتنميـة منـذ عـام 2002، نجحـت في جعـل النظـام السياسي في تركيا نموذجاً يلفت الانتباه، ليس لما ينصـب عليـه مـن إنجـازات وطنيـة، وإنما للتفاعلات التي نتجت عنـه وللمفاعيـل التـي يمكـن أن تنـتج عنـه فـيما لـو تـم تطبيق تجربته في أماكن أخرى على الصعيد الاقليمي وقد صار الجميـع يتحـدث الان عن " الأنموذج التركي " الذي يتمحور عادة حول ثلاث قيم أساسية هـي: الديمقراطيـة والعلمانية والإسلام[2].

لذا فإن انتخابات تشرين الثاني عام 2002 في تركيا قد وضعت الجـذور الشرعيـة لحزب العدالة والتنميـة بفـوز إنتخـابي كبـير بلـغ 34,3% مـن الأصـوات وعـزز فـوزه في إنتخابـات عـام 2004 بنسـبة 42% مـن الأصـوات وقـد تعـزز فـوزه إلى مسـتوى

(1)ينظر: لقمان عمر محمود، البنية السياسية للنظام التركي والمتغيرات الخارجية، النظام السـياسي العربي والاقليمي، التغيير والاستمرارية، سلسلة شؤون أقليميـة، عـدد(26)، مركـز الدراسـات الاقليمية، جامعة الموصل، 2009، ص 71.

(2)نادرة وهاب احمد الفيلي، مصدر سبق ذكره، ص37.

اكثر وضوحاً بحصول الحزب المذكور على 47% من الاصوات (التي استحوذ الحزب فيها على 342 مقعداً في البرلمان) في انتخابات تموز 2007.[1]

وبالنظر إلى التراث الكمالي الكبير للعلمانية في تركيا فإن النجاح حزب العدالة والتنمية كان لسببين هما:السياسة المعتدلة، والإصلاح الاقتصادي، وذلك بالنظر الى الاقتصاد السياسي في الشرق الأوسط المتدني فإن هذا ما يميز التجربة التركية ويجعلها فريدة وغير متوفرة وبما يساعد على أن تكون أنموذجاً يحتذى به في المنطقة العربية[2]

وقد وفرت هذه البنية السياسية للنظام التركي الذي تمثله حكومة حزب العدالة والتنمية عبر تجربتها الأولى (2002-2007)(2007إلى يومنا هذا) أسساً داخلية قوية لممارسة دور إقليمي مهم وفاعل في المنطقة وهو ما يشير الى وجود توجهات لسياسة تركيا ذات مرجعية وطنية[3].

وإن التحول في تاريخ تركيا بوصفها دولة علمانية يتولى رئاستها شخصية إسلامية، وأثبتت مدى نجاح حزب العدالة والتنمية بوصفه حزب اسلامي معتدل في أدارة دفة الحكم وتأييد الشعب لمشروعة الاصلاحي في الداخل والخارج [4]

ويمكن القول أن تركيا الأكثر ديناميكية مع الإسلام السياسي في القرن العشرين، من بين 57 دولة في العالم الإسلامي، كما تقدم الدروس للعالم العربي على الرغم من تاريخها المضطرب (وخاصة في عهد الإمبراطورية العثمانية) ووجود العديد من الخلافات.[5]

---

(1) David Ghanim،Turkish Democracy and political Islam, Middle East POLICY Council, Volume(16), Number (1), , Washington, Spring 2009. P,1.

(2) Ibid, p2.

(3) نضال جهاد حميد العبيدي، مصدر سبق ذكره، ص184.

(4)المصدر نفسه، ص5-6.

(5) Ömer Taşpınar,Turkey: The New Model?, Working Paper,The Brookings Institution,Washington, United States, April 2012. P,1.

وعلى الصعيد الخارجي استطاعت حكومة حزب العدالة والتنمية أن يعكس نظرة إيجابية عن النظام السياسي في تركيا من قبل دول الجوار والعالم العربي والإسلامي، وكذلك قام بعدة خطوات عززت الدور الإقليمي التركي وفقآ للرؤية الجديدة التي مفادها أن تركيا قوة تتمتع بقدرات كبيرة جغرافية واقتصادية وبشرية وعسكرية مما يؤهل تركيا لممارسة دور إقليمي أكبر وتحقيق مصالحها ومنها تحسين علاقتها مع الاتحاد الأوربي، وتبنت تركيا مواقف فعالة في العديد من القضايا الإقليمية، وتحسين الاقتصاد والتفاعل مع قضية قبرص وكذلك إقدام تركيا على حل مشكلتها مع اليونان بشأن القضية القبرصية هي محاولة جادة لتقليل المشاكل مع الدول المجاورة والقيام بدور أكبر في منطقة الشرق الأوسط.[1]

ولقد كان اضطلاع تركيا بدور المبادر في حل الازمات الاقليمية مؤشراً واضحاً إلى وجود توجهات جديدة في السياسة الخارجية، ويمكن تقويم هذه التوجهات الجديدة ضمن استراتيجية تبنتها حكومة حزب العدالة والتنمية منذ توليها السلطة عام (2002) تقوم على سياسة (تعدد المحاور) على صعيد السياسة الخارجية للخروج بتركيا من سياسة (الدولة الطرف) إلى سياسة (الدولة المركز).[2]

وكذلك رغبة تركيا بأن يكون لها دور اقليمي في قضايا الشرق الأوسط والمشاكل التي خارج حدودها، فقد قامت بدور الوساطة بين اسرائيل وسورية،[3] وكذلك

(1)عارف محمد خلف البياتي، الدور الاقليمي التركي، مصدر سبق ذكره، ص7.
(2) احمد سليمان الرحاحله، مصدر سبق ذكره، ص57.
(3) عمر تشبينار، مصدر سبق ذكره، ص 28.

شاركت في القوات المحاربة للإرهاب ولبت نداء امريكا بالتوجه إلى أفغانستان عام 2001.[1]

وكذلك لم تتردد تركيا أن يكون لها حضور فاعل في بعض مناطق التوتر، فشاركت في قوات اليونيفيل في جنوب لبنان بعد عدوان اسرائيل في تموز 2006.[2]

ويلاحظ هنا أن الوسائل التي اعتمدتها الحكومة التركية لتأدية دور اقليمي هي:- [3]

1- اعتماد القوة الناعمة(*) لا الخشنة في السياسة الخارجية التركية وهي تعني علمانية أقل تشددا في الداخل ودبلوماسية نشطة في الخارج، وخاصة المجال الحيوي لتركيا.

2- ترى تركيا أهمية التعاون الدولي وضرورة التمسك بالعامل الاقتصادي وإعطائه الأولوية في التصدي للخلافات والصراعات السياسية، بمعنى تغليب المصالح الاقتصادية على الخلافات السياسية، وهذا يتطلب بالضرورة تغليب الحوار في حل المشاكل.

(1) سعيد الحاج، التحالف يعيد صياغة العلاقات الأمريكية-التركية، قاعدة مقدمة للناتو،(2015/5/26)، متاح على الرابط:
http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2014/10/29/

(2)محمد نور الدين، تركيا والمسألة اللبنانية، شؤون الاوسط، عدد(123)، مركز الدراسات الاستراتيجية، بيروت،، 2006، ص9.

(3) حسون جاسم العبيدي، مصدر سبق ذكره، ص161.

(*) القوة الناعمة (soft power)هي معادل موضوعي أو مقابل للمعنى التقليدي للقوة، وتختلف عنها من حيث التلقي، ومن حيث الأدوات، في حين تشبهها في النتيجة، بل قد تكون النتائج المتأتية من القوة الناعمة أقل تكلفة وأكثر ديمومة، للمزيد انظر: عقيل سعيد محفوض، السياسية الخارجية التركية الاستمرارية- التغيير، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2012، ص143

3- تتبنى السياسة التركية اقامة علاقات متعددة الأبعاد متوازنة وجيدة مع جميع الأطراف وفي أكثر من منطقة جغرافية.

4- ضرورة تصفية المشكلات مع دول الجوار وتنمية التعاون معها.

5- أن تكون تركيا على مسافة واحدة من جميع الأطراف الإقليمية، وأن تفكك عزلتها والعداوة التاريخية بينها وبين جيرانها وصولا إلى المشاركة السياسية الإقليمية من موقع فاعل ومؤثر.

6- أن تسعى تركيا تسوية العديد من المشاكل في منطقة الشرق الأوسط وجنوب البحر المتوسط وصولا إلى منطقة البلقان وبحر قزوين.

واستندت تركيا على مبدأ تصفير المشاكل(تصفير المشاكل مع الجيران) وقد شرعت حكومة الحزب والعدالة عدة مشاريع لتحقيق (تعاون بلا حدود) مع البلدان القريبة، كما صارت تركيا على نحو متزايد قادرة ومستعدة لتأدية دور اكبر وحازم في إدارة الشؤون الأمنية والاقتصادية في محيطها.[1]

ويلاحظ من كل ما سبق أن تركيا ترغب بممارسة دور اقليمي أكبر في المنطقة ككل عن طريق القيام الإصلاحات الداخلية والعمل على تسوية المشكلات في الخارج إذ سعت تركيا إلى وضع حلول لجميع مشاكلها مع دول الجوار، وهذا ماسعت إليه الحكومة التركية في الطلب من الرئيس السوري بشار الأسد على ضرورة تطبيق الإصلاحات التي طالب بها الشعب السوري في مظاهراته التي خرج بها في المدن السورية في بداية الأزمة.

(1) Şaban KardaŞ, Turkey: Redrawing the Middle East Map Or Building Sandcastles?,Middle East Policy Council,Volume(17), Number (1),Washington, United States,Spring 2010,p,1.

المبحث الثالث: المقومات والقدرات العسكرية

إن القوة العسكرية تعد من المعطيات المهمة في زيادة فاعلية الدور الاقليمي للدول، لذا أن الاستراتيجية العسكرية التي استطاعت أن تبنيها تركيا في ظل تعاظم دورها الاقليمي في منطقة الشرق الاوسط جعلتها تتناسب مع حجم دورها الاقليمي في المنطقة، لذلك سنقسم هذا المبحث إلى مطلبين:-

-القدرات العسكرية التركية قبل 2002.

-القدرات العسكرية التركية بعد 2002.

المطلب الأول:- القدرات العسكرية التركية قبل 2002

لم يكن الجيش التركي، كما هو الحال في دول (الشرق الأوسط) جميعا مهني بالفعل فحسب بل كان له ومنذ تأسيس تركيا الحديثة دورا هاما في الحياة السياسية التركية على الرغم من محاولات اتاتورك الكثيرة لأبعاده عن معتركها محددا واجباته بمهامه في الإخلاص للوطن والأمة.[1]

والجيش التركي هومؤسسة حكومية قوية والأكثر تنظيما من بين المؤسسات الأخرى. ويتكون الجيش التركي المشارك فقط في حلف الناتو من نصف مليون جندي وهو الأكبر من حيث الحجم بعد الولايات المتحدة الأمريكية في الكتلة العسكرية للناتو. ووزارة الدفاع في تركيا لديها خمسة أقسام هي: القوات الجوية والبحرية والجيش والدرك، وخفر السواحل.[2]

(1) قيس ناطق محمد مصدر سبق ذكره ص 39.

(2)Turkey's defense power grows at pace to be envied. 31/ 1/2012.
http://english.pravda.ru/world/asia/31-01-2012/120376-turkey_defense_power-0/

كما كان الجيش متغير أساس ضمن متغيرات اخرى أسهمت في اعادة تركيا لبناء علاقاتها بحلف الشمال الاطلسي والاستراتيجية الامريكية في ثمانينيات القرن الماضي بعد أن بدأتبتعزيز علاقاتها مع المنطقة العربية والاسلامية عامة.[1]

ويمكن القول أن المؤسسة العسكرية تستمد أهميتها من:- [2]

1-التنظيم الداخلي المحكم لهذه المؤسسة وتمتعها باستقلالية كاملة في إختيار عناصرها القيادية.

2- قوة الوضع السياسي، إذ منحها دستور تركيا للعام (1982)، إمكانية التدخل لحماية الامن القومي يعدها المسؤولة عنه داخليا وخارجيا .

3- ضخامة القوة العددية للقوات المسلحة، إذ تأتي في المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الامريكية من بين دول حلف شمال الاطلسي.

لذا لا يخطأ من يعتقد إن تركيا أختصرت دورها الأمني بسعي مزدوج سياسي وعسكري. فبعدما حسمت توجهها السياسي نحو الغرب عمدت إلى تطوير قواتها العسكرية وتحديث معداتها القتالية لكي تكون في مستوى القدرات القتالية التي تتمتع بها قوات بعض دول الناتو ومن أجل تحقيق أهدافها والحفاظ على مصالحها في المنطقة.[3]

ومنذ دخولها في حلف شمال الأطلسي في 18 شباط 1952، أعتمدت تركيا برنامج خاص، لتحديث وتطوير القدرات العسكرية، والتي بدأت فعلا منذ اواسط الثمانينات واستندت الى مبدأين رئيسيين هما:- الحصول على اسلحة متطورة من

(1) هيثم الكيلاني، تركيا والعرب، دراسة في العلاقات العربية-التركية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، سلسلة دراسات أستراتيجية(13)، العدد (6)، ابو ظبي، 1998، ص 23.
(2) - نادرة وهاب احمد الفيلي، مصدر سبق ذكره، ص88-89.
(3) قبس ناطق محمد، مصدر سبق ذكره، ص41.

المناشئ الغربية واعتماد التصنيع المشترك مع الولايات المتحدة الأمريكية ودول غربية اخرى.[1] وأن تحالف تركيا مع الغرب وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية يضمن لها تحقيق مكاسب اقتصادية تتمثل بالمساعدات الاقتصادية والعسكرية وأن لهذه المساعدات دور كبير في التوسع في المشاريع الصناعية وخاصة التصنيع العسكري، إذ قامت شركات تركية بمشاركة شركات أمريكية في حقل الصناعات العسكرية وخاصة في تحديث وتصنيع العربات المدرعة والطائرات المقاتلة (اف-16) وتوقيع تفاهم للإنتاج الراجمات المتعددة الفوهات[2]

وتسعى تركيا من وراء تعزيز قدرتها العسكرية إلى تحقيق جملة من الأهداف ولعل من أبرزها هو إرساء دورها الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط، إذ تشير التقديرات إلى أن تركيا أنفقت ما يقارب (9,8) مليار دولار عام 1993 على تحديث وتعزيز الجيش التركي بأحدث المعدات العسكرية، وهو ما يوازي حوالي22% من الناتج القومي الإجمالي التركي.[3]

وزد على ذلك ما حصلت عليه من مساعدات عسكرية كبيرة متطورة من الولايات المتحدة الامريكية والدول الغربية لقاء إتخاذ أراضيها قاعدة لانطلاق العمليات العسكرية على العراق، ورغبة تركيا أن تكون الحارس للجناح الجنوبي، وتلية متطلباتها الاقليمية والأمنية التي تستدعي قوة عسكرية كبيرة ومتطورة كنزاعها مع جارتها اليونان وصراعها مع حزب العمال(PKK) والقضية الكردية.[4] وإن الهدف من تطوير الإمكانيات العسكرية لتركيا هو تأسيس وإتباع سياسة دفاعية وإعتمادها على قدرتها العسكرية للدفاع عن نفسها ومعالجة التهديدات الداخلية

(1) نضال جهاد العبيدي، مصدر سبق ذكره، ص104-105.
(2) نهرين جواد شرقي، مصدر سبق ذكره، ص107-108.
(3) قبس ناطق محمد، مصدر سبق ذكره، ص41.
(4)Ceorge S.Harris. Turkey. Cpin with crisis Boulder.P.170.

والخارجية ومعالجة إلاضطرابات بـالإعتماد عـلى نفسـها والتـدخل الفعـال في حفـظ الأمن على المستوين الداخلي والخارجي.[1]

أماعن صناعة الفضاء، فقد بدأت محاولات تركيا فيكانون الثاني من عام 1994،إذ أطلقت قمراً اصطناعياً للفضاء انفجر في الجو. وفي كانون الأول عام2000 اتفقـت مـع شركة (الكاتيل) الفرنسية لإطلاق قمر اصـطناعي تـركي للمراقبـة العسـكرية، امـا عـن صناعة الصواريخ ففي بداية عام 1997،وأعلنت تركيا عن خطة لتطوير مخزونهـا مـن الصواريخ متوسطة وقصيرة المدى، وفي كانون الاول عام 1997أعلنت عن اتفاق مبدئي بين تركيا وإسرائيل للإنتاج المشترك لصواريخ (أرو) المضادة للصواريخ، كما أعلنتـا بعـد ذلك عام 2000م علي التعاون معاً لتصنيع الصاروخ (اريحا2)(أرض - أرض) الذي يزيد مداه عن (1500) كم.[2]

وفي السابع من تموز عام 1998، أعلن أن الولايات المتحدة الأمريكيـة بـدأت في شهر حزيران 1998 تسـليم تركيـا صـواريخ تكتيكيـة (أرض - أرض) مـن نـوع (أتكامز) الذي يبلغ مداه (150) كم ومعروف بدقته الفائقة، وهذا ما وفّر لتركيـا أول نظام فعّال لصواريخ (أرض - أرض). كما يُعد ذلك اسـتكمالاً لمحـاولات تركيـا منـذ عـام 1997 شراء صـواريخ (أرض - أرض) مـن طـراز (أريحـا) الـذي تصـنعه إسرائيل، كما أعلنت قيادة القوات البحرية التركية في الثالث عشر من نيسان عام 1998 أنها تدرس جيداً شراء حاملة طائرات صغيرة يُفترض أنهـا سـتزوّد بمقـاتلات بريطانية من طراز (هاريير) ستكلف حوالي (400) مليون دولار، وفي حال تحقيق

(1) كوثر طه ياسين، النظام السياسي الـتركي في ظـل دسـتور عـام 1982 وتوجهاتـه اتجـاه العـراق، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بغداد، 2006، ص91.

(2) جميل عفيفي، القوة العسكرية التركية في ظل الدور الاقليمي الجديد، مجلة الاهرام الرقمـي، الطبعة الدوليـة،(2015/2/3) متـاح عـلى الـرابط: http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=645374&eid=190.

ذلك ستكون تركيا تاسع دولـة في العـالم تمتلـك طـائرات وصـناعة الصـواريخ (ارض - ارض) وفي مجال الفضاء. كما كان هناك محاولات تركية منـذ بدايـة عـام 2000م شراء صواريخ (أرو) المضادة للصواريخ التي تصنعها إسرائيل بالتعاون مع الولايات المتحـدة الأمريكية.[1]

وعلى صعيد آخر كانت تركيا قد سعت منذ عام 1970 إلي إنشاء مفاعـل نـووي، وأعادت الحكومة طرح الفكرة مرة أخرى عـام 1997، وأعلـن أن وزيـر الطاقـة الـتركي جمهور ايرسومير تقدم بتقرير يشير إلى أن تركيا ستواجه عجزاً كبيراً في مجـال الطاقـة الكهربائيـة خـلال السـنوات المقبلـة، وحـذّر مـن احـتمال أن تضـطر تركيـا إلي تقنـين استخدام الكهرباء في المدن الكبرى، وهو ما حـدث بالفعـل في شـهر شـباط عـام2000 عندما تأخرت روسـيا عـن تزويـد تركيـا بالغـاز الطبيعـي كـذلك فـإن الموقـع المختـار للمفاعل القريب من مشروع تنمية جنوب شرقي الأناضول (جاب) سيساهم في تأمين الطاقة الكهربائية للمشاريع المستقبلية التي ستُقام هناك، وسيساعد ذلك على خفض الاعتماد على السـدود في توليـد الطاقـة، امـا في مجـال تحـديث المعـدات العسـكرية التركية فقد وضعت قيادة الاركان برنامجاً لزيادة القدرة القتالية للجـيش الـتركي وهـو ما قدر بحوالي (150) مليار دولار خلال العشرين سنة، إعتباراً من عـام 2000م، منهـا ثمانية مليارات مـن الـدولارات خـلال الثلاثـة أعـوام 2000، 2002م تتضـمن تحـديث حوالي (4000) دبابة، وتحديث حوالي (600) طـائرة قتاليـة منهـا (اف16) و (اف5) و (الفانتوم).[2]

ويتضح من ذلك أن الاستراتيجية العسـكرية التركيـة والتـي وظفـت لهـا عشرات المليارات من الدولارات ستجعل منها قـوة عسـكرية كـبرى في المنطقـة، ويؤكـد ذلـك

(1) المصدر نفسه.

(2)جميل عفيفي، مصدر سبق ذكره،

رغبة تركيا في الحصول على طائرات (أواكس) للإنذار المبكر و التجسس وطائرات تزويد الطائرات بالوقود في الجو، كما يعد مؤشراً على الطموح التركي للقيام بدور مركزي فاعل وكبير على امتداد مساحة جغرافية هائلة من البلقان الى الشرق الاوسط، وصولاً الى اسيا الصغرى و القوقاز.[1]

المطلب الثاني: القدرات العسكرية التركية بعد 2002

لازال قادة حزب "العدالة والتنمية" الحاكم في تركيا، يعملونبالشعار الذي طرحه الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، لحملته الرئاسية وهو "تركيا الجديدة"، والذي يجب تحقيقه مع الذكرى المئوية لتأسيس الجمهورية التركية من الأسس التي تقوم عليها "تركيا الجديدة" أو "تركيا القوة العالمية"، إضافة إلى الاقتصاد القوي، هي الثنائية التالية "جيش وطني قوي وصناعات دفاعية قوية. وبدأت فكرة الصناعة العسكرية القومية تطفو على السطح كلازمة لا بد منها لكل قوة عالمية، وكأداة سياسية مهمة، إضافة إلى مشروع المفاعل النووي الثاني، الذي تعمل عليه شركات يابانية وفرنسية، والذي من المفترض أن يبدأ بإنتاج الطاقة الكهربائية مع الذكرى المئوية للجمهورية أيضاً.[2]

وفرضت العودة إلى الشرق الأوسط على تركيا تغيير سياستها الدفاعية، بل وأدخلتها في حرب التسلح الجارية بين اللاعبين الإقليميين كالسعودية وإسرائيل وإيران، لتغدو جزءاً مهماً في الحرب الباردة الشرق الأوسطية التي لا تزال قائمة منذ عقود على قدم وساق. وبعدما كانت معظم أنظمة التسليح التي يستخدمها الجيش التركي أميركية المصدر، عمدت تركيا خلال السنوات الأخيرة على الأعتماد على أنظمة تسلّح من دول أخرى منها: ألمانيا، وبريطانيا، وفرنسا، وروسيا وإسرائيل. وفي

(1)المصدر نفسه

(2)باسم دباغ، تركيا وحرب التسلح: جيش قوي وتصدير خارجي، مجلة العربي الجديد (2014/5/6)، متاح على الرابط: /http://www.alaraby.co.uk/politics/2014/11/18

موازاة ذلك تقوم تركيا بإنشاء صناعاتها الدفاعية الخاصة لتحقيق الاكتفاء الذاتي مـن ناحية صناعة الأسلحة، وهي تسعى أيضاً إلى الدخول في مشاريع إنتاج أسلحة وأنظمة تسليح مشتركة.[1] وتحظى مخصصات الأنفـاق العسـكري في تركيـا بأهميـة خاصـة في ميزانية الدولة، لما يحققه ذلك من تحقيق تطلعـات وأطـماع تركيـا، ويمكـن ملاحظـة ارتفاع ميزانيات الدفاع للقوات المسلحة التركية، إذ تراوحت مـن عـام 2000الى 2005 حوالي(7-9) مليار دولار،، وتحظى تنميـة القـدرات العسـكرية بأهميـة خاصـة، نظـراً للدور الذي يلعبه الجيش في السياسة التركية، إذ يعد الجنرالات أنفسهم حماة (لتركيـا العلمانية) التي تركها(كمال اتاتورك) مؤسس تركيـا الحديثـة، وتكـرر ذلـك في إحـداث اختيار رئيس جمهورية جديد عام 2007.[2]

وبمقارنة الإنفاق العسكري التركي مـع بـاق دول الجـوار لعـام 2014، نجـد أن متوسط الإنفاق العسكري في ايـران حـوالي (7،5) مليـار دولار، وبالنسـبة لإسرائيـل انفاقها العسكري (23,2) مليار دولار اما تركيـا فيبلـغ متوسـط انفاقهـا العسـكري حوالي (22,6) مليار دولار، ودون الخوض تحديداً بالـدول المهـددة للأمـن القـومي التركي، يمكن القول أن اكثرها ايران بعد خروج العراق من الأحـداث بعـد الاحـتلال الأمريكي لـه، والتحـديات الأمنيـة التـي فرضـتها التطـورات القتاليـة عـلى السـاحة السورية في ظل تصاعد الدعم الذي تقدمه ايـران للنظـام السـوري ضـد المعارضـة السورية والخشية التركية من دعـم التحـالف الـدولي لقـوات الحمايـة الكرديـة في الشمال السوري في عين العرب (كوباني) والتل الأبيض[3]، وتمتلـك القـوات المسـلحة التركية أحد أكبر اساطيل الغواصات البحرية غير النووية في حلف شـمال الأطـلسي، ويضم أسطول الغواصات التركي (14)غواصة عاديـة، صـنعت ثـلاث منهـا في المانيـا

(1) جميل عفيفي، مصدر سبق ذكره
(2)جميل عفيفي، مصدر سبق ذكره.
(3) المصدر نفسه.

والباقي صنع محلياً في حوض سفن في قاعدة "كولجوك" البحرية في شمال تركيا، وتستطيع هذه الغواصات بالقدرة على البقاء في الأعماق لمدة 50 يوم دون الحاجة للمرور على أي ميناء، وكذلك تتميز بقدرتها على المناورة وهدوئها خلال الحركة، وتفوقها على كثير من مثيلاتها في قدرتها على اطلاق صواريخ موجهة بعيدة المدى.(1)

وعلى الصعيد العسكري العالمي فأن الجيش التركي إحتل المركز الثامن عالمياً متفوقاً على "اسرائيل" ومصر، حسب موقع (جلوب فاير باور) المتخصص في الإحصائيات العسكرية، الذي أصدر ترتيب القوة العسكرية لجيوش العالم للعام 2014، إذ إحتل الجيش التركي المركز الثامن عالمياً، والأول في الشرق الأوسط، وهو القوة الثانية في حلف شمال الأطلسي بعد الولايات المتحدة ويأتي الجيش الإسرائيلي بالمركز الـ11 عالمياً بينما احتل الجيش المصري المركز الـ13.(2)

وقد استند هذا التصنيف على نقاط قوة كل دولة عسكرياً على مستوى العالم، إذ ركز الموقع على المقارنة بين ميزانية تسليح الجيش المصري التي تبلغ 4,3مليار دولار، بينما بلغت ميزانية الجيش الإسرائيلي 15مليار دولار، أما الجيش التركي فقد بلغت ميزانيته 18 مليار دولار، ويمتلك الجيش الإسرائيلي حوالي 3760 دبابة فقط اما الجيش المصري فأنه يمتلك 4767 دبابة وكذلك الحال نفسه بالنسبة للطيران إذ تمتلك مصر 863 طائرة حربية و200 طائرة هليكوبتر، بينما تمتلك "اسرائيل" 680 طائرة فقط وفق لتقرير "جلوب فاير باور" بينما يمتلك الجيش التركي 4246 دبابة اما سلاح الجو التركي فيمتلك 1940 طائرة حربية من بينها طائرات اف16 وفانتوم،

(1) ترك برس، البحرية التركية تمتلك أقوى اساطيل الغواصات في حلف الناتو،ترك بريس، (2015/2/13)، متاح على الرابط التالي: http://turkpress.co/node/7534

(2) "جلوب فاير باور" الجيش التركي يتفوق على "الأسرائيلي والمصري"،(2015/6/1)، متاح على الرابط:- http://www.elshaab.org/news/135291

ويمتلك ايضاً 847 طائرة مروحية، ومن بينها 154 طائرة بدون طيار، وقامت ايضاً بتصنيع أول مروحية هجومية من طراز "اتاك تى-129" محلية الصنع.[1]

ويتفوق الجيش التركي أيضاً على مصر واسرائيل في السلاح البحري، إذ تمتلك تركيا 16غواصة بينما تمتلك اسرائيل 14 غواصة اما مصر فتمتلك 4غواصات، كما قامت تركيا بتصنيع أول سفينة حربية من صناعة محلية باسم (TCG) في مياه بحر مرمرة في شهر تشرين الأول 2014.[2]

وفي واقع الامر يمكن القول أن القدرة العسكرية التركية المتعاظمة في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية تتناسب مع طموحات تركيا الإقليمية، ويمكن أن تساهم في أداء دور اقليمي فعال ومؤثر، ولاسيما إذا ما شعرت تركيا بان هناك تهديدات خطيرة وحقيقية للأمن القومي التركي في ظل تفاقم الأمن على حدودها مع سورية، ولا تتردد في إستخدام القوة العسكرية المناسبة لمنع أي تغيير دراماتيكي على الساحة السورية لا يصب في مصالحها.

المبحث الرابع:المقومات والقدرات الاقتصادية

يشكل المتغير الاقتصادي عامل مهم في زيادة فاعلية الدور الاقليمي التركي،ولا شك في أن الدور التركي يهدف إلى خدمة المصالح السياسية والاقتصادية لتركيا لتعطيها وزناً في إدارة شؤون المنطقة، وتسمح لها بالاستثمار، وتنفيذ المشاريع، والاتفاقيات الاقتصادية.

ويعد العامل الاقتصادي من أهم العوامل التي يكون لها دوراُ مهماً في استراتيجيات وسياسات الدول، وأن وجود الموارد الطبيعية وتوظيفها واستخدامها بشكل صحيح يقود إلى سياسات واستراتيجيات ناجحة، وإن هدف وتطوير تلك

(1) المصدر نفسه،

(2)جلوب فاير باور، مصدر سبق ذكره،

الإمكانيات الاقتصادية للدولة هو هدف حيوي بغية تعزيز قوتها ومكانتها بين الدول. فالعامل الاقتصادي اليوم له دور كبير في السياسة الدولية والعلاقات الدولية كما في السابق، وهذا بلا شك قد أدركه المسؤولون الأتراك وصانعي القرار السياسي فيها.[1]

وتعد تركيا سوقاً جاذباً لكل المستثمرين الدوليين لأسباب لعل اهمها[2]:-

1- الموقع الجغرافي

2- الخبرة الصناعية

إن موقع تركيا وطبيعتها المتنوعة جعلا منها بلداً غنياً بالموارد الطبيعية، باستثناء افتقارها إلى كميات معتبرة من النفط والغاز، لذا فأن تركيا تكاد تحتكر الموردين الأكثر أهمية على صعيد المنطقة وهما المياه والغذاء، وهما موردان تتوقع الدراسات المستقبلية أن يتسببا بصراعات دولية للاستحواذ عليهما في ظل شحة تعاني منه الدول جراء تناقص منسوب المياه والافتقار إلى الاكتفاء الغذائي في ظل تنامي السكان.[3]

لقد تضاعف حجم التجارة الخارجية التركية منذ عام 1923 إلى عام 1997 حوالي 237مرة، وكان حجم التجارة عام 1923 إلى 137,6 مليون دولار، وارتفعت حتى بلغت عام 1992 إلى 37,5 مليار دولار، وارتفعت الواردات بالفترة نفسها المذكورة بمعدل 236مرة والصادرات 289 مرة.[4]

(1) بلسم سعد عبد الستار العبيدي، مصدر سبق ذكره، ص157.
(2) نضال جهاد حميد العبيدي، مصدر سبق ذكره، ص33.
(3) نضال جهاد حميد العبيدي، مصدر سبق ذكره، ص33-34.
(4) محمد نور الدين، تركيا في الزمن المتحول، مصدر سبق ذكره، ص166.

ومما تجدر الإشارة اليه أن تركياقامت على انقاض إمبراطورية منهارة، وقد واجه اقتصادها أزمات عديدة كان أشدها وطأة الأزمة الاقتصادية الخانقة التي تعرض لها الاقتصاد التركي في سبعينيات القرن الماضي فقد وصفها الرئيس التركي الأسبق سليمان ديميريل بأنها أخطر أزمة في تركيا منذ تأسيس الجمهورية.[1] وذلك لان اقتصادها كان أحادي الجانب وكان موجه لخدمة الأغراض العسكرية.[2]

ومنذ قيام الجمهورية التركية عام 1923 تمثل خيارها السياسي والاقتصادي بالرغبة في الاندماج مع الغرب تحقيقاً لمصلحتها الوطنية الذاتية، حتى وإن تعارضت مع هذا الخيار ولكنها تسعى من خلال هذا الاندماج هو الحصول على الدعم والمساعدات الاقتصادية، وفي عام 1952 حققت تركيا ما كانت تصبو عليه بالانضمام الى حلف شمال الأطلسي، وكذلك الاتفاقية المعقودة عام 1963، للانضمام إلى السوق الأوربية المشتركة التي تتضمن تطبيق اتحاد جمركي تدريجياً يؤدي إلى قبول تركيا عضواً في السوق.[3]

كما وتعمل تركيا على توظيف العامل الاقتصادي باتجاه الدول العربية، وذلك عن طريق الربط بين الموارد المائية والموارد النفطية بالوقت نفسه الذي تطمع فيه تسويق انتاجها الصناعي والزراعي ضمن الأسواق المحلية لدول الجوار العربية سواء ضمن الترتيبات الإقليمية القائمة حالياً أو ما يمكن تحقيقه من مشروع الشرق أوسطية

(1)قبس ناطق محمد، مصدر سبق ذكره، ص44.
(2) رنا مولود، دوافع انضمام تركيا الى ألإتحاد الأوربي، اوراق دولية، العدد (201)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، بغداد، 2011، ص14.
(3)نهرين جواد شرقي العارضي، مصدر سبق ذكره، ص21.

مستقبلاً وبصيغ تركية خالصة أو من خلال توظيفها لعلاقاتها المتطورة مع تلك الـدول المجاورة.[1]

وفي كانون الثاني عام 1980 تم وضع برنامج للاستقرار الاقتصادي من قبل رئـيس الوزراء التركي الأسبق توركوت أوزال وبالتشاور مع صندوق النقد الدولي الذي أدى الى بناء الركائز الأساسية للاقتصاد التركي.[2]

وقد شرعت الحكومة التركية بفتح أبواب تركيا على النظام الاقتصادي العالمي، اذ اطلقت حرية السوق وحررت نظام التجارة الخارجية، وسجلت عملية اعادة الترتيـب البنيوي للسلطة التي إعتمدت منذ عام 1983 نجاحاً ظهرت نتائجـه الأولى في تحسـن صدقية البلاد في الأسواق العالمية.[3]

وقد شملت عجلة التغيير التركي الجوانب الاقتصادية، حينما أعطـي للمؤسسـات الدور الأكبر في عملية التغيير الاقتصادي، والتي أسـهمت إلى حـد مـا في عمليـة النمـو الاقتصادي.[4]

ومن ركائز التحول الاقتصادي التركي هو التحول إلى الاقتصاد الحر من خلال تبني إجراءات التثبيت الاقتصادي في 24 كانون الثاني 1980 وبواسطة الـدعم لهـذا التحـول بعد العودة الى الحكم المدني في عام 1983، مما ساعد على انتعـاش حركـة الصـادرات التركية وخاصة باتجاه المنطقة العربية وذلك بالاستفادة من الموقع الجغـرافي النسـبي وايضــاً الاســتجابة للاعتبــارات المتعلقــة بــالنفط في المنطقــة العربيــة، وأن انــدلاع

(1) عبد الجبار عبد مصطفى النعيمي، سياسة تركيـا الأقليميـة وأنعكاسـاتها عـلى الأمـن القـومي العراقي، دراسات أستراتيجية، عدد(5)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، بغداد، 1998، ص337.

(2)محمد نور الدين، تركيا في الزمن المتحول، مصدر سبق ذكره، ص166.

(3) نضال جهاد حميد العبيدي، مصدر سبق ذكره، ص35.

(4)Morris Singer, Ataturk,s Economic Legacy, Middle Eastern Studies, Frank Css and Company Limited ,voL.(19), Number (3), London, 1983.p. 301.

الحرب العراقية-الإيرانية (1980-1988) قد منحت تركيا فرصة للتطور الاقتصادي إذ شهدت سنوات الحرب زيادة في تجارة تركيا مع العراق وصار العراق شريكاً تجارياً مهماً لها سواء في مجال الصادرات أو الواردات.[1]

وكذلك قامت تركيا بزيادة حجم التبادل التجاري مع ايران اثناء الحرب المذكورة، إذ قامت الحكومة التركية عقب مجيء القادة العسكريين إلى السلطة في 1980، بالعمل على جعل الاقتصاد التركي ليبرالياً وذلك بتوسيع نطاق القطاع الخاص وتطوير إقتصاد تصديري، وقد وجدت أنقرة في أيران أحد مصادر رأس المال المطلوب وبهذا ارتفع حجم التبادل التجاري بين البلدين من مليار دولار عام 1980 الى مليارين ونصف مليار عام 1985، ولكنها انخفضت فيما بعد.[2]

وتسعى تركيا جاهدة من أجل تطوير اقتصادياتها بواسطة وضعها لخطط التنمية الاقتصادية، التي تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة لتوظيفها في المؤسسات الصناعية، ولذلك فإنها تمد يدها لكل من يقدم لها الأموال على شكل قروض أو استثمارات، ولقد استغلت اسرائيل الى أقصى الحدود، الظروف الاقتصادية في تركيا، فأوعزت إلى الشركات العالمية التي يملكها اليهود بتوظيف أموالها في تركيا.[3]

وقد أدى ذلك إلى ارتفاع في حجم التبادل التجاري في ثمانينيات القرن الماضي بين تركيا و"إسرائيل" للعامين 1987-1988 بنسبة 47% أي انها ازدادت من 61,367مليون دولار عام 1987 الى 90,635 مليون دولار عام 1988، كما

(1)قبس ناطق محمد، مصدر سبق ذكره، ص44-45.

(2)روبرت أولسن، المسألة الكردية في العلاقات التركية الأيرانية، ترجمة: محمد حسان، دار أراس للطباعة والنشر، ط1، أربيل، 2001، ص46-47.

(3) نضال جهاد حميد العبيدي، مصدر سبق ذكره، ص34-35.

زادت عدد الشركات الإسرائيلية الخاصة العاملة في تركيا من (4) شركات عام 1984 الى (9) شركات عام 1988.[1]

وأستمر الاقتصاد التركي بالتطور على الرغم من التأثيرات السلبية الناتجة عن العدوان العسكري على العراق في تسعينيات القرن الماضي والأزمات الاقتصادية التي اصابت الاقتصاد العالمي في الأعوام 1994-1997، والتي القت بظلالها على الاقتصاد التركي بدرجات متباينة، واستخدمت تركيا الموارد الاقتصادية وفق برنامج توزيع داخلي لهذه الموارد وترتيبها وتفعيل استخدامها خاصة في مجال الزراعة، حيث أن تركيا تمتلك محاصيل زراعية لها قيمة اقتصادية كبيرة كالقطن والتبغ والفواكه التي بلغت نسبة اسهامها في الدخل القومي الإجمالي حوالي 34% والصناعة ما يقارب 25% أضافة إلى اكتنازها مصادر طبيعية كالفحم والرصاص والكروم والحديد.[2]

وعملت تركيا على توسيع علاقاتها الاقتصادية من خلال التوقيع على عدد من الاتفاقيات الحرة مع بعض البلدان الأوربية مثل رومانيا وهنكاريا واستونيا وسلوفاكيا وجمهورية الجيك، وقد دخلت هذه الاتفاقيات حيز التنفيذ عام 1998، ووقعت ايضاً عدداً من الاتفاقيات الأخرى مع كل من المكسيك وجمهورية تشيلي وشمال قبرص، وكذلك اقامت اتفاقية مع الهند ومنغوليا لكي تساعد على تشجيع الاستثمار، وقامت بتوقيع اتفاقية مع بلغاريا من اجل التعاون في مجال الطاقة.[3]

(1)سمية الحوادسي، العلاقات التركية-الأسرائيلية في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية، رسالة ماجستير غير منشورة،، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013-2014، ص17.

(2)Tansu Ciller.Turkish Foreign Policy its Dynamic Tradition Perceptions.Vol(2), Number(NO).: 3. September. 1996. P. 115.

(3)Cazi Ercel.European Political Union and Turkey.The Central Bank of the Repuhe of Turkey. 1998, p. 39-40

لاريب أن التطور الجديد في العلاقات التركية قد اسهم في اطلاق المساعدات المخصصة لتركيا بموجب اتفاقية الاتحاد الجمركي[*] والبروتوكول المالي الرابع، بالإضافة على حصولها على تخصيصات مالية نتيجة تعرضها لزلزال عام 1999، والدعم المالي من صندوق النقد الدولي الذي يقدر بـ(5) مليار دولار، والذي ساهم في انهاء العجز المالي وتوسيع العمل (بنظام الخصخصة) وامتصاص التضخم إلى 25% خلال عام 2000.[1]

ولكن الازمة الاقتصادية في تركيا بلغت ذروتها من العام 2000، بانهيار قيمة العملة التركية (الليرة) بعد قرار تعويمها وفقدانها لأكثر من 45% من قيمتها مقابل الدولار، وقد أسهم ركود الاقتصاد العالمي في زيادة الضغوط على الاقتصاد التركي الذي سجل خلال العام 2001، أسوء أداء له منذ الحرب العالمية الثانية، ويعود سبب هذا الانكماش في الاقتصاد التركي إلى انهيار برنامج التصحيح الاقتصادي الذي طبقته الحكومة التركية بمساعدة صندوق النقد الدولي.[2]

(*) أتفاقية الاتحاد الكمركي:- وقعت اتفاقية الاتحاد الكمركي بين تركيا والاتحاد الأوربي في 6 اذار عام 1995، وقد أنجز مجلس الشراكة الأوربية التركية الاتفاق على انضمام تركيا الى الاتحاد الكمركي وتم قبول تركيا في 13 كانون الاول عام 1996، وتوقيع هذا الاتفاق على بلوغ مستوى اعلى في العلاقات بين الجانبين:- انظر:- حسين طلال مقلد، تركيا والاتحاد الأوربي بين العضوية والشراكة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد (26)، العدد الأول، المعهد الوطني للأدارة العامة، دمشق، 2010، ص 338.

(1)قبس ناطق محمد، مصدر سبق ذكره، ص49.

(2) حيدر عبد الجبار الخفاجي، المحددات السياسية والاقتصادية تجاه علاقة تركيا بالاتحاد الاوربي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، 2009، ص122.

وبوصول حزب العدالة والتنمية الى دفة الحكم في تركيا عام 2002، أحدثت هذه الحكومة تغييرات هائلة على كافة الاصعدة والميادين التنموية الاقتصادية إذ عملت هذه الحكومة على ما يأتي:-[1]

1. أجراء عدد من الاصلاحات الاقتصادية المهمة في البلاد .
2. تثبيت دعائم الاقتصاد التركي لاسيما في المجال الصناعي .
3. تقوية الانتاج والصادرات .
4. جذب رؤوس الاموال الخارجية والخصخصة .
5. تقليل مستوى التفاوت الطبقي في المجتمع التركي ورفع مستوى الدخل الفردي .
6. الحفاظ على التضامن الاجتماعي .
7. العمل على بناء علاقات اقتصادية متينه مع عدد كبير من الدول .

ومن جراء كل ذلك وصل الاقتصاد التركي إلى قمة إزدهاره في العام 2005 وذلك عن طريق:-[2]

1. إنخفاض معدل التضخم من 70% الى 7,63% .
2. إرتفاع متوسط الفرد من الناتج القومي الاجمالي من 2500 الى 5000 دولار .
3. أرتفاع قيمة الصادرات التركية للخارج من 36 مليار دولار العام 2002، الى 37 مليار دولار العام 2005 .

(1)نادرة وهاب احمد الفيلي، مصدر سبق ذكره، ص58-59.
(2) المصدر نفسه، ص59.

4. زيادة معدل النمو في الاقتصاد القومي من 6, 7% وهي النسبة التـي كانـت متوقعه من العام 2005، الى 8,5% .

5. تسديد 11 مليار دولار من الـديون التركيـة المسـتحقة لـدى صـندوق النقـد الدولي، بعد أن كان تسديد فوائد الدين هو أمل الحكومات السابقة .

وحسب الأرقام الرسمية فإن الـدخل القـومي الـتركي بلـغ 143 مليـار دولار عـام 2003 وارتفع عام 2004 الى 180 مليار دولار ليصـل الى 400 مليـار دولار عـام 2006، اما معدل النمو الاقتصادي عام 2002 فقد بلغ معدل النمـو 7,9% امـا في عـام 2004 فقد بلغ النمو الاقتصادي رقماً قياسياً بلغ 9,9%.(1)

كـما تراجـع معـدل التضـخم مـن 88,6 عـام 2001الى 2,7% فقـط عـام 2005 وارتفعت نسبة التضخم قليلاً ووصلت الى 9,6% عام 2006.(2)

واما معدل الدخل الفردي فقد ارتفع من 2589 دولار للفرد عند مجيء حـزب العدالة والتنمية للحكم إلى أن وصل حوالي 5700 دولار، وأن الفجوة بين أعـلى دخـل ل20% من المجتمع لتركي وأقل دخل ل 20% منه فقد تـدنت في فـترة حـزب العدالـة والتنمية وخاصة بين الأعوام 2001و2007 الى 7,1%.(3)

ووفقاً لتقرير صادر عن مركز (سـتراتفور) إن الاقتصـاد هـو أحـد العوامـل التـي ستسمح لتركيا باستعادة دورها الإقليمي الـذي كـان سـائداً قبـل 90 سـنة ففـي عـام 2006 حققت المركز الـ18 للدول الأعلى نمواً في العـالم منـه حيـث النـاتج الإجـمالي إذ

---

(1) رانيا الزعبي، الاقتصاد التركي يحقق قفزات رغـم البطالـة والـديون،(2015/6/12)، متـاح عـلى الرابط http://www.aljazeera.net/news/archive? Archived= 1060581

(2) المصدر نفسه.

(3) علي حسين باكير، الإقتصاد لتركي معجـزة حـزب لعدالـة والتنميـة، (2015/6/12)، متـاح عـلى الربط:- http://www.ikhwanwiki.com/index.php?title

حققت نمواً مستمراً بين 5و8% في السنة لأكثر من 5 سنوات متتالية لتحل خلف بلجيكا والسويد مباشرة.[1]

وفي العام 2007 تقدمت لتحتل المركز 17 بناتج اجمالي قدره 414 مليار دولار، ويشكل الاقتصاد التركي بحسب التقرير بأنه اكبر اقتصاد إسلامي على الأطلاق متفوقاً بذلك على حجم الاقتصاد السعودي وأن تركيا تشكل اكبر اقتصاد في الشرق الأوسط ومنطقة القوقاز. أضف إلى ذلك الموقع الجغرافي ودوره في أن تضم تركيا أكبر شبكة نقل ومرور للطاقة في العالم، وهذا يقودنا الى أن دور تركيا في تعاظم مستمر ويتجه نحو إستعادة حالته التاريخية وإن كان بشكل بطيء.واذا ما استمر هذا التطور في الاقتصاد فإنه سيفرض على جيرانها أن يكونوا أقل عداوة تجاهها لأن القوة الاقتصادية والديناميكية المتبادلة تفرض ذلك على الجميع.[2]

وقد أدرج الاقتصاد التركي ضمن سبعة قوى اقتصادية صاعدة في العالم إلى جانب البرازيل والهند والصين وإندونيسيا والمكسيك وروسيا، وقد أصدر مركز الدراسات في الكونغرس الأمريكي تقريراً حول مستقبل الاقتصاد العالمي، وتحدث بثناء عن تركيا، إذ جاءت بعد الصين في النمو الاقتصادي وتحتل تركيا المركز السادس عشر في اقتصاديات العالم، وتوقع إن تحتل المركز الثاني عشر في عام 2050.[3]

وإن الأهمية الاقتصادية لتركيا لا تقتصر على مفاعيل النجاح الاقتصادي وتأثيرها على الداخل التركي فقط، بل يتعدى ذلك الى اطارها الإقليمي والدولي

(1) المصدر نفسه.

(2)علي حسين باكير، الأقتصاد لتركي معجزة حزب لعدالة والتنمية، مصدر سبق ذكره.

(3) تقرير الكونغرس الأمريكي حول مستقبل الأقتصاد العالمي، القوى الأقتصادية الصاعدة والسياسة التجارية للولايات المتحدة الأمريكية، تاريخ 2012/12/21، (2015/6/13)متاح على الرابط :_ http://www.loc.gov

وهذا الذي ساعد تركيا في ممارسة أدوار إقليمية كبيرة إذ كان للاقتصاد الدور الأهم في تحريكها. ففي يوم 8 كانون الأول عام 2011، وحسب تصريحات رئيس الوزراء التركي حينها رجب طيب أردوغان من على موقعه على "تويتر" حيث اعرب عن ارتياحه لزيادة حجم التبادل التجاري مع الدول العربية، والذي أزداد عن 13 مليار دولار عام 2004 الى 33,5 مليار دولار عام 2010.[1]

كما بلغت الاستثمارات العربية في تركيا 14 مليار دولار، وأهم ما صرح به اردوغان قوله "أنه يأمل في أنشاء مناطق تجارية حرة مع البلدان العربية، إذ توجد اتفاقيات للتجارة الحرة بين المغرب وتونس ومصر وسوريا وفلسطين والأردن، وان تركيا مازالت تبحث لتوقيع اتفاقية تجارية حرة مع لبنان وليبيا ودول مجلس التعاون الخليجي، وإختتم تصريحاته بقوله "هدفنا أن نصل مع الدول العربية لاتفاقيات استراتيجية تساهم في التعاون الإقليمي والتكامل الاقتصادي فيما بيننا.[2]

وإن ما يعزز دور تركيا الاقتصادي هو إطلاق مشروع "الجسور الدولية" الذي يهدف إلى إيجاد تحالفات استراتيجية بين أكثر من الف شركة أوربية مع نظرائها من تركيا ومصر وتونس بهدف تفعيل التعاون الثلاثي، وإن المرحلة الأولى لهذا المشروع بدأت نهاية عام 2012، وتغطي قطاعات عديدة، بدءاً من المواد الخام حتى المنتج النهائي، وهي قطاع الملابس، الطاقة الجديدة،، صيد الأسماك والمزارع السمكية، قطاع النقل واللوجستيات، والتخزين، والشراكة التجارية.[3]

(1) محمد ابراهيم السقا، "هل يتكامل العرب مع تركيا"، (2015/7/62)، متاح على الرابط:-
http://www.aleqt.com/2011/12/23/article_609579.html

(2) محمد ابراهيم السقا، مصدر سبق ذكره.

(3) عصام فاعور ملكاوي، مصدر سبق ذكره، ص12.

وقد عد الاقتصاد التركي من الاقتصاديات الدولية المتسارعة النمو، حتى انه عد من اعلى الاقتصاديات عالمياً في النمو، أذ بلغ الناتج المحلي الإجمالي في عام 2008 (1,028 ترليون دولار) فيما بلغ عام 2012 (1,899 ترليون دولار)[1]

ومن الواضح أن الاقتصاد التركي بات يشكل الاقتصاد الاقليمي الاكثر ديناميكية وقيادة، مع الاخذ بنظر الاعتبار أن تركيا حققت ذلك دون انضمامها الى الاتحاد الاوربي، وعلى الرغم من أن الاقتصاد التركي قد مر بأكثر من مرحلة تعثر وانكماش وازدهار وتقدم، إلا أن الوضع الحالي يشهد ولادة قوة اقتصادية وإقليمية لها وزنها على المستوى الدولي، ولم يكن هذا الازدهار الاقتصادي وليد فراغ بل كان نتاج التطبيق الصحيح للسياسات الاقتصادية التي جاءت بها حكومة العدالة والتنمية.[2]

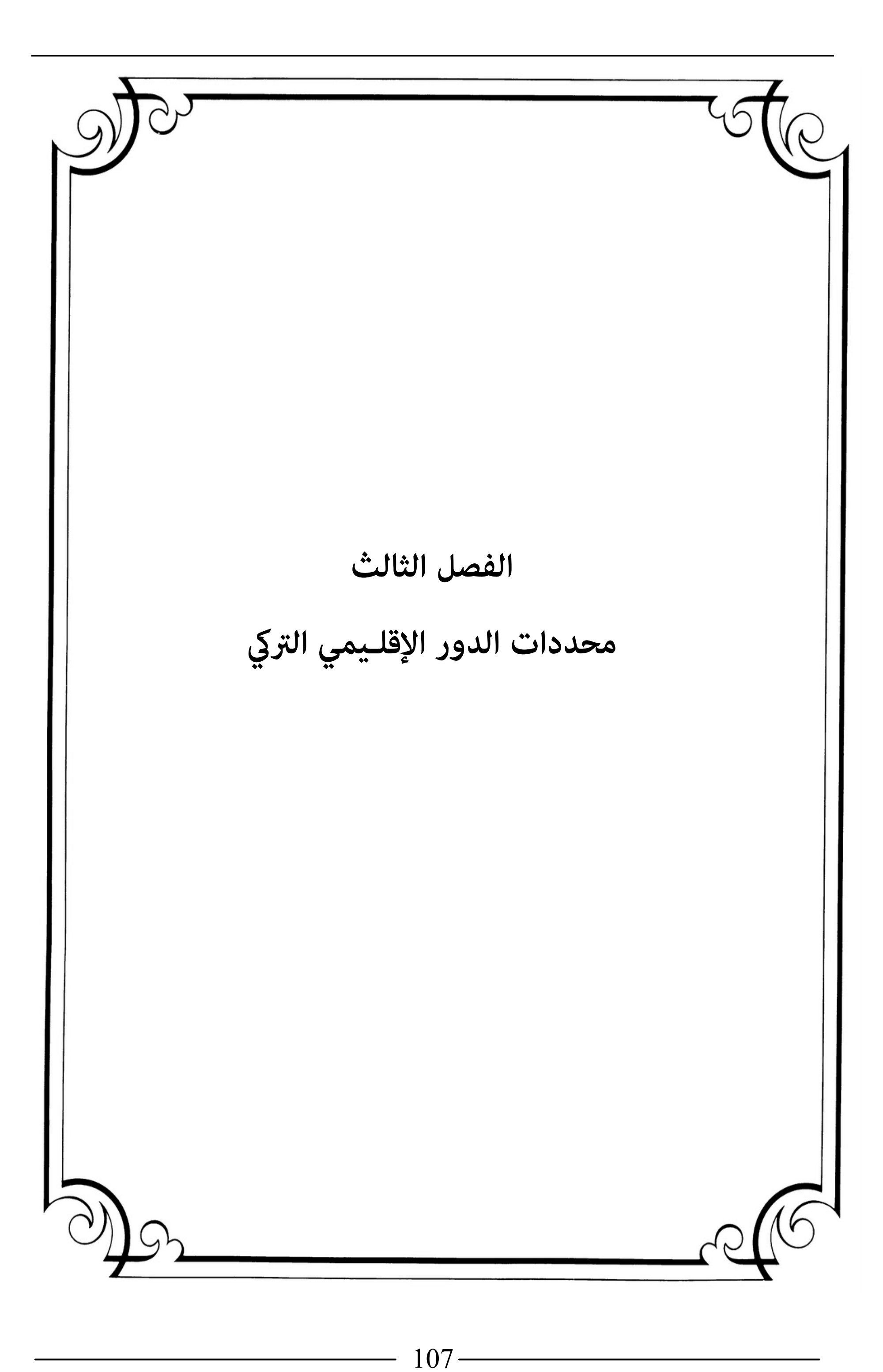
عموماً فأن المقومات الجغرافية والسياسية والعسكرية والاقتصادية التركية تشكل الدعائم الاساسية لزيادة فاعلية الدور الإقليمي التركي والتي تسير بشكل متوازي ومسارع، من خلال موقعها الجغرافي الذي يمكنها من التمتع بوفرة الخيارات الأستراتيجية دون أدخار جهداً كبير لذلك، اضافة الى انضمامها الى اقوى حلف عالمي متمثلاً بحلف شمال الأطلسي، زد على ذلك التغيرات السياسية التي حدثت

(1)المصدر نفسه، ص22.

(2) موقع الجزيرة، مؤشرات تدفع الإقتصاد التركي لمزيد من النمو، (2015/7/25)، متاح على الرابط:-

http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2016/1/14/%D9%85%D8%A4%D8%B4 %D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%AA%D8%AF%D9%81%D8%B9-%D8% A7 % D9 %84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8 %A7 % D9%84%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A-%D9 %84%D9 %85%D8 %B2 % D9 %8A%D8%AF-%D9%85%D9%86-%D8 %A7%D9% 84%D9 %86% D9 % 85 %D9%88

بعد نهاية الحرب الباردة التي اسهمت في جعل تركيا تتحرك في المنطقـة العربيـة كـما لو انها قائد فعلي لدوله ونظامه المتداعي، وان لدى تركيا قوة عسكرية كبيرة تتناسب مع حجم دورها وطموحاتها الإقليمية، ولديها قطاعاً تجارياً متطوراً ويتمتـع بدرجـة نمو عالية واتباعها سياسات تجارية مفتوحه اقليماً ودولياً، وأيضاً لاحظنا عن طريق ما تم ذكره من معلومات أثر السياسة المتبعة من قبل حكومة حـزب العدالـة والتنميـة في تغيير الكثير من المعطيات والاحوال السياسية والعسكرية والنتائج الجيدة الايجابية للاقتصاد التركي وعلى مختلف المستويات، وهذا ما يعطـي دافعـاً قويـاً لصـانع القـرار السياسي الخارجي التركي للانطلاق بالحركة السياسية الخارجية الى ادوار اقليمية فاعلة ومؤثرة تبعاً لذلك.



الفصل الثالث

محددات الدور الإقلـيمي التركي

الـفصـل الـثالـث

محددات الدور الإقلـيمي التركي

المقدمة

تتظافر مجموعة من العوامل التي تحدد من فاعلية الدور الإقليمي التركي، فعلى المستوى الداخلي فأن لدى تركيا مشاكل داخلية تسهم في أضعاف دور تركيا، وتشكل قضية الأكراد وتداعياتها المزمنة على الوضع الداخلي التركي العامل الأبرز في تحديد فاعلية دورها الإقليمي وصراعها مع حزب العمال الكردستاني (PKK) يشكل العامل الأهم في استنزاف قوة تركيا باعتباره خنجر في خاصرة السياسة التركية ودورها الإقليمي، وعلى المستوى الإقليمي فأن "اسرائيل" المدعومة من الولايات المتحدة الأمريكية والغرب تعد محدد إقليمي فعال للدور التركي، اذ لا ترضى حكومة "اسرائيل" وداعميها ان تكون هناك قوة منافسة ودور فعال يوازي الدور الإسرائيلي في منطقة الشرق الأوسط، أضافة الى أيران التي تمتلك نفوذ كبير في المنطقة العربية وخاصة في العراق وسورية ولبنان وكذلك لديها اوراق ضغط داخلية على تركيا متمثلة بالأكراد التي تسهم في تحديد فاعلية ماكنة الدور الإقليمي التركي ونفوذها في المنطقة ككل. اما على المستوى الدولي، فبالنسبة الى روسيا ينطوي التنافس بينها وبين تركيا على عوامل متعددة تعني بالقوة وتعزيز النفوذ وان لروسيا عوامل قوة تحد من فاعلية الدور الإقليمي ومنها اعتماد تركيا على موارد الطاقة الروسية اعتماداً كبيراً بوصفها تستورد ثلثي احتياجاتها من الغاز من روسيا كما سيعزز هذه الاعتمادية مشروع الغاز الروسي عبر الاراضي التركية، اضافة الى فاعلية النفوذ الروسي لازالت قائمة وفعالة في منطقة اسيا الوسطى والقوقاز، مما يشكل قوة ضغط على انقرة ويمنع مد نفوذها او قيامها بدور اقليمي فاعل فيها، اضافة الى القوة النووية التي تمتلكها روسيا وعضويتها الدائمة في مجلس الامن الدولي، وان الولايات

المتحدة ونفوذها في منطقة الشرق الأوسط والمساعدات العسكرية والاقتصادية وحتى السياسية التي تقدمها لتركيا تعتبر ورقة ضغط على حكومة تركيا في عدم التمـرد عـلى السياسة الأمريكية والتعامل وفق ارادتها، اما بالنسبة للاتحاد الأوربي فان تركيا تواجـه العديد من التحديات التي تضعف دورهـا الاقليمـي وتعرقـل انضـمام تركيـا الى هـذا الاتحاد فعلى سبيل المثال هناك المشكلة الارمينيـة والمشـكلة القبرصـية وكونهـا دولـة ذات اغلبية مسلمة اضافة الى المشاكل التـي تتعلـق بالديمقراطيـة وحقـوق الانسـان. ولـذلك سيقسـم هـذا الفصـل الى ثلاثـة مباحـث، سـوف نتنـاول في المبحـث الأول المحددات الداخلية التي تـؤثر عـلى فاعليـة الـدور الإقليمـي الـتركي، والمبحـث الثـاني فسوف نحاول ان نبحث به المحددات الإقليمية لفاعلية الدور الاقليمي التركي، امـا في المبحث الثالث فسوف نتناول به المحـددات الدوليـة المـؤثرة التـي تسـهم في تحديـد فاعلية الدور الإقليمي.

المبحث الأول: المحددات الداخلية

تسـهم المشـاكل الداخليـة التـي تعـاني منهـا تركيـا في اضـعاف دورهـا ونفوذهـا الاقليمي، وقد ادت هذه المشاكل الى تقليل فاعليـة دورهـا عـلى المسـتويين الاقليمـي والدولي، في ظل تطلع تركيا للعـب دور اقليمـي وذلـك عـن طريـق اسـتثمار موقعهـا الجغرافي والسياسي والاقتصادي، لذلك صارت المشاكل الداخلية التي تعاني منهـا تركيـا من ابرز العوامل التي يجب على تركيا ان تضع حلول لها لكي يتسنى لها القيام بـدور اقليمي اكبر واكثر فاعلية، لذا سنحاول في هذا المبحث اللقاء الضوء على هذه المشاكل الداخلية عن طريق البحث في المشكلة الكردية وتأثيرهـا عـلى سياسـة تركيـا ودورهـا الاقليمي، وايضاً سنبحث الحركات الدينية المعارضة لحـزب العدالـة والتنميـة الحـاكم المتمثلة بحركة فتح الـلـه كولن والطائفة العلوية.

المطلب الأول:- قضية الأكراد

يواجه المجتمع التركي انقسامات عدة على اكثر من مستوى، تحد من اندفاع اي حركة تركية تكاملية في الشرق الأوسط، فأيديولوجياً بين العلمانيين والإسلاميين، ومذهبياً بين السنة والعلوين، وقومياً بين الأتراك والأكراد الذين يشكلون نسبة غير قليلة من السكان (وخطورة هذه الانقسامات انها تتخذ طابعاً دموياً من وقت لأخر ولا سيما ما يخص المسألة الكردية والصراع المميت بين الدولة وحزب العمال الكردستاني) ويتبع هذه الانقسامات اختلافات قوية حول خيارات تركيا وهويتها الحضارية، أهي أوربية أم تركية (نسبة الى العالم التركي) أم إسلامية، ويشكل غياب رؤية استراتيجية محددة لدى انقرة أزاء مختلف قضايا محيطها الإقليمي احد الأسباب الحائلة دون دور تركي فاعل في هذا المحيط.[1]

وقد شكلت قضية الأكراد متغيراً بالغ الأثر في الحياة السياسية التركية ودورها الإقليمي تجاه دول الجوار ومنها العراق وسورية وايران، وان تركيا تعاني من تداعيات هذه المشكلة داخلياً وإقليمياً منذ سبعينيات القرن العشرين وخاصة عندما تزايد وعي الأكراد بحقوقهم قياساً الى الحقوق التي أعطاها العراق لهم.ثم تفاقم الوضع السياسي لهذه المشكلة بعد حرب الخليج الثانية عام 1991 واتجاه اكراد العراق الى تكوين ادارة خاصة بهم واتجاه كل من تركيا وايران وسوريا الى انهاء الاتفاق الإقليمي على احتواء المشكلة الكردية.[2]

والحديث عن دولة كردية في الشرق الأوسط يمثل أحد العناصر الأساسية للقلق التركي اقليمياً ومصدره التطورات السياسية في العراق والدولة الفيدرالية في شمال العراق، نظراً الى التجاور الجغرافي بين الأكراد في العراق والأكراد في تركيا، لذا فأن انقرة بدأت تتوجس مما يجري في شمال العراق والتأثيرات المحتملة لذلك في تطور المسألة الكردية في تركيا، وقد انعكست المقاربة العسكرية التركية ومعها قوى اليمين

(1) محمد نور الدين، تركيا في الزمن المتحول، قلق الهوية وصراع الخيارات، مصدر سبق ذكره، ص240.

(2) مازن قاسم مهلهل، التغيير في السياسة الخارجية التركية (2002-2011)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2012، ص82.

المتطرف ان الحالة الاستقلالية الكردية في كردستان العراق تشكل خطراً على تركيا.[1]

واستغلت تركيا هذه المشكلة تحت عناوين عريضة ومنها توسيع الدور الإقليمي واستجابة للضغوط الغربية للتوغل داخل الأراضي العراقية بسببها، الأمر الذي يعني تفاقم هذه المشكلة بالنسبة لتركيا التي لطالما عارضت وجود دولة كردية مستقلة على حدودها، نظراً الى امكان تزايد الشعور القومي الكردي داخل تركيا نفسها.[2]

وكان من تداعيات ذلك ان اتجه حزب العمال الكردستاني (PKK) الى توسيع عملياته ضد المصالح التركية والاستفادة من غياب السلطة في شمال العراق منشئاً قواعداً له بالقرب من الحدود التركية.[3]

وقد اجتهدت السياسة الخارجية التركية في "توظيف" تفاعلاتها الإقليمية والدولية من أجل احتواء المسألة الكردية، وقد اصبحت القضية الكردية دائمة الحضور في جدول اعمالها لسنوات عديدة، بدءاً من أوائل الثمانينيات من القرن العشرين عندما شرع (حزب العمال الكردستاني)[*] في عملياته المسلحة ضد الحكومة التركية عامل 1984 وصولاً الى عام 1998 حيث برزت عوامل التهدئة.[4]

---

(1) حسون جاسم العبيدي، حزب العمال الكردستاني (PKK) وأزمة الهوية، المجلة السياسية الدولية، جامعة المستنصرية، العدد (17)، السنة2010، ص27.

(2) مازن قاسم المهلهل، مصدر سبق ذكره، ص82-83.

(3) المصدر نفسه، ص83.

(*) حزب العمال الكردستاني(PKK) :- هو حزب سياسي كردي يساري التوجه، تحول بعد تأسيسه الى اهم تنظيم سياسي يقود عملاً مسلحاً يحظى بتعاطف الكثير من أكراد تركيا، تأسس حزب ال(PKK) في 27 تشرين الثاني من عام 1978 بطريقة سرية على يد مجموعة من الطلاب الماركسيين غير المؤثرين في الساحة السياسية الكرديه، بينهم (عبد الله أوجلان) الذي اختير رئيس للحزب. للمزيد انظر:- موسوعة الجزيرة، حزب العمال الكردستناني، متاح على الرابط:-

http://www.aljazeera.net/encyclopedia/movementsandparties/2014/2/12/

(4) عقيل سعيد محفوض، السياسة الخارجية التركية الأستمرارية-التغيير، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحه-قطر، 2012، ص83.

ولقد لعبت سوة دورا أساسيا في تطوير حزب العمال الكردستاني . فبين العامين 1984 و 1998 كانت اداعم الأهم لمقاتلي حزب العمال الكدستانى وزعيمهم عبد الله أوجلان ومنذ اعتقال الأخير العام 1998 نجحت تركيا في تقليص القوة الضاربة للحزب المذكور.(1)

وقد اكتسبت الرؤية القومية التركية للشأن الكردي ابعادا شبه قائمة حين تنظر تركيا الى كل شأن يتعلق بالأكراد و مستقبلهم و حقوقهم، تهديدا جديا لأمنها و خطرا فعليا على استقرارها، ان تركيا من اشد المعارضين لحقوق الاكراد في أي مكان يوجدون فيه لان الايديولوجية التركية قامت على فرضية مفادها ان لاوجود لأكراد على وجه الارض، وعملت مؤسسات صنع القرار السياسي فيها طوال اكثر من سبعين عاما على ترداد هذه المقولة وترسيخها، حتى تحولت الى حقيقة لا يمكن دحضها، وتحول الجميع الى (امة تركية) ذاب الاكراد فيها، وبات أي تطرق للأكراد او وجودهم نوعا من الهرطقة، وانها مؤامرة تستهدف النيل من وحدة تركيا وامنها واستقلالها وسيادتها، فكيف الحديث عن حقوق لهم، ولاسيما ان بعض المصادر تقول ان وراء السبب الحقيقي لفشل التسويات مع حكومات الدول التي يوجدون فيها كانت تركيا بالذات.(2)

وقد هيمن وجود الأكراد وأنشطتهم مدة طويلة على العلاقات بين تركيا ودول الجوار وخاصة كل من العراق وسورية وأيران وغالباً ما كانت المشكلة الكردية مصدر تعقيد في العلاقات مع هذه الدول، والأسوأ من ذلك ان القضايا الكردية التركية الداخلية تخلق لأنقرة حالة من الضعف يمكن أن يستغلها الأعداء الخارجيون.

---

(1) مشكلة تركيا مع الأكراد، متاح على الرابط:-

http://www.assakina.com/center/files/55907.html

(2) غيداء سعيد عبد المجيد، العلاقات التركية-الأمريكية 1991-2005، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2007، ص 110.

وبالفعل فعلى مدى السبعين سنة الماضية كان يتم التلاعب بالأكراد في المنطقة بشكل دوري ضد دولة أو اخرى في المنطقة بواسطة كل من بريطانيا العظمى وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية و"اسرائيل" وايران والعراق وسورية وقبرص وأرمينيا.[1]

وحتى موافقة تركيا على التغيير في العراق عام 2003 جاء بعد تطمينات وزيارات على مستوى عال من قبل المسؤولين الأمريكيين ومنهم وزير الخارجية الأسبق (كولن باول) وعضو مجلس الشيوخ الأمريكي (ليبرمان) ورئيس المخابرات الأمريكية الأسبق(الجنرال ويسلي) وكذلك مساعد وزير الخارجية الأمريكي(كروكر) واشترطت انقرة للتفكير بالقبول في التغيير في العراق وفي مقدمتها ان (لا لدولة كردية مستقلة في شمال العراق) ولعل تخوف تركيا من قيام دولة كردية بأنه سيسفر عن ذلك فوضى واضطرابات قد تطال الأمن القومي التركي.[2]

والمتفق عليه من قبل العلماء في جميع الميادين هو أن "المسألة الكردية هي المصدر الرئيس لعدم الاستقرار السياسي في تركيا اليوم" فمنذ عام 2009 وصل عدد القتلى في تركيا حوالي (30,000) قتيل في النزاع القائم بين تركيا وحزب العمال الكردستاني (PKK) والتكلفة المادية حوالي 6-8 مليار دولار سنوياً.[3]

---

(1) جراهام فولر، الجمهورية التركية الجديدة(تركيا كدولة محورية في العالم الأسلامي)، دراسات مترجمة36، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الأستراتيجية، ابو ظبي، الأمارات العربية المتحدة، ط1، 2009، ص126.

(2) محمد خالد سرحان أبو الريش، الأوضاع السياسية لأكراد العراق في ضوء الأحتلال الأمريكي(2003-2011م)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الأداب والعلوم الأنسانية، جامعة الأزهر، غزة، 2013، ص49.

(3) Kendall M. Stempel, The Turkish-Kurdish Conflict in Theory and Practice:- http://www.studentpulse.com/articles/862/the-turkish-kurdish-conflict-in-theory-and-practice.

وان المعضلة الكردية كانت السبب في توتر العلاقات التركية مع دول الجوار مثل سورية وتعد المشكلة الكردية احدى العقبات الأساسية في قبول تركيا في عضوية الاتحاد الأوربي، أذ ان تركيا تعد غير مؤهلة لعضوية الاتحاد الأوربي بسبب انتهاكات حقوق الأنسان التي شهدتها تركيا في صراعها العسكري مع حزب العمال الكردستاني.[1]

وقد حاولت الحكومة التركية بقيادة أردوغان ووزير الخارجية أوغلو، حل المشكلة الكردية داخلياً عن طريق مقاربة مختلفة جذرياً عن المقاربة الأمنية التقليدية التي منيت بالفشل عبر عقود، وساهمت في تعقيد القضية، أذ اعتمدت مقاربة جديدة لا تهمل البعد الأمني. لكن تمزجه بالثقافي والاقتصادي والسياسي. أذ قامت بالدعوة الى الاعتراف بالحقوق الثقافية والاجتماعية للأكراد، وسمحت لهم بالتحدث بلغتهم وانشاء اذاعات وتلفزيون رسمي باللغة الكردية(TRT6)، حيث يمكن فهم هذه السياسة الجديدة في ضوء مبادئ حزب العدالة والتنمية التي تتعلق باحترام التنوع والحفاظ عليه.[2] ووفقاً لتسريبات مصدرها الحكومة التركية، تمت عدة لقاءات مباشرة بين قادة من حزب العمال الكردستاني ومسؤولين اتراك في العاصمة النرويجية أوسلو، تفاوض الطرفان فيها على حل سلمي للمشكلة الكردية في تركيا، خلال النصف الأول من 2010. وكان أخر لقاء في تلك السلسلة في شهر اذار من العام 2011، وانقطع بعده الحوار السري بين الطرفين.[3]

لكن حين بدأ النظام السوي بتعثر في معالجة مطالب المتظاهرين في المدن السورية في أذر / مارس 2011 صار التخوف التركي الأبرز هو التعزيز المحتمل

(1) Kendall M. Stempel,Op cit.

(2) عبد الله عرفان، الأقتصاد في السياسة الخارجية التركية تجاه كردستان، مجلة السياسة الدولية، السنة السادسة والأربعون، العدد (182)، مطبعة الأهرام التجارية، قيلوب-مصر، 2010، ص123.

(3) بكر صدقي، الثورة السورية والدور التركي، محددات وآفاق، مكان النشر بلا، السنة (2012)، ص2.

لقدرات المقاتلين الاكراد في حزب العمال الكردستاني وفي هذا السياق يندرج قلق انقرة من إمكانية قيم النظام السوري بتشجيع الحزب الكردستاني كشكل من اشكال الانتقام من تركيا عبر السماح لمجموعات الحزب بإعادة فتح قواعد له في سورية وشن هجمات منها على تركيا .[1]

وان التخوف التركي من تحركات الأكراد ينطلق من أمكانية تمتع الأكراد في سورية ببعض من الحكم الذاتي على غرار ما حصل للأكراد في العراق بعد الاحتلال الأمريكي عام 2003. وهذا يؤدي الى ضغوط على وحدة تركيا القومية وسلامة أراضيها وأمنها الداخلي، أذ قد تحفز التطورات في سورية أكراد تركية وتدفعهم الى تكثيف مطالبتهم بالحكم الذاتي.[2]

أضافة الى ذلك خوف تركيا من ان تتحول المنطقة الكردية في شمال سوريا الى ملاذ أمن لحزب العمال الكردستاني. وان هذا التخوف مبني على موقع الأكراد والخارطة الديمغرافية والأثنية السورية، "والإنجازات" التي حققها الأكراد في سورية باتجاه تحقيق مطالبهم بالحكم الذاتي أو احتضان حزب العمال(PKK) والتعامل مع سناريوهات تقسيم سورية وأنشاء دولة كردية تستجلب معها دولة اخرى "علوية" كأمر واقع مما ينعكس هذا التقسيم على تركيا واستخدام الملف الكردي لضرب الداخل التركي.[3]

---

(1) مشكلة تركيا مع الأكراد، متاح على الرابط:-http://www.assakina.com/center/files/55907.html

(2) عارف محمد خلف البياتي، السياسة التركية وحيال الأزمة السورية، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية(مجلة علمية محكمة)، المجلد(5)، العدد(17) حزيران 2013، ص183-184.

(3) علي حسين باكير، اكراد سوريا في الحسابات التركية من الأزمة السورية، تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة- قطر، 15 /أب/ 2012. ص2.

وهذا ما ادى الى تحرك السلطات التركية لتفادي حصول قلاقل في جنوب شرق تركيا بقيامها بحملة واسعه في تشرين الأول 2011 لتوقيف عشرات من مقاتلي ومؤيدي حزب العمال الكردستاني وفرعه السري المدني (اتحاد الجاليات في كردستان) والتي تعتقد انقرة انه تنظيم سياسي، بالإضافة الى ذلك فأن الحكومة التركية أوفدت نائبين الى زعيم حزب العمال الكردستاني (عبدالله أوجلان) للتفاوض معه وأصدراه أوامر بألقاء السلاح.[1]

ورغم ان المشكلة الكردية تظل قضية متقلبة في السياسة التركية وخاصة في الدوائر العسكرية والقومية، فأن الحقيقة القاسية تتمثل في أن تركيا لن تستطيع ابداً اقامة علاقات دولية وطبيعية ومستقرة حتى تحل بشكل مرضٍ مشكلتها الكردية الداخلية.[2]

وبناء على كل ما تقدم فأن المشكلة الكردية ستظل أحدى العوامل العائقة للحيلولة دون القيام بدور إقليمي تركي فاعل ومؤثر وبخاصة ما يحدث من تطورات ميدانية في شمال سورية والذي أتاح لأكراد سورية السيطرة على أغلب المناطق المحاذية لتركيا.

المطلب الثاني- الحركات الدينية المعارضة

1- محمد فتح الله كولن.

برزت الحركات الدينية على مسرح الأحداث كمحدد داخلي للسياسة التركية نتيجة للتعامل غير المستقر من قبل السلطة الحاكمة، وأن الحركات الدينية في تركيا لم تكن ظاهرة جديدة بل انها مستمرة منذ نشوء الجمهورية، وتظهر احياناً من خلال

(1)عارف محمد خلف البياتي، السياسة التركية حيال الأزمة السورية، مصدر سبق ذكره، ص184.
(2) جراهام فولر. مصدر سبق ذكره، ص127-128.

احزاب سياسية ذات نزعة دينية وأبرزها حزب السلامة الوطني المنحل أضافة الى الخلفيات الدينية للأحزاب اليمينية الأخرى.[1]

وقد ورثت الجمهورية التركية عن الدولة العثمانية ازمة في الهوية التي ظهرت في القرنين الأخيرين من عمر الدولة العثمانية، ووقعت تركيا فريسة للصراع الفكري بين مجموعة ثنائيات مثل (التوجه نحو الشرق-التوجه نحو الغرب) (الأصالة-المعاصرة) (الشريعة الإسلامية-العلمانية) وهذه الثنائيات لاتزال تمثل حتى الآن أزمة فكرية على كل المستويات في تركيا سواء على المستوى السياسي والاجتماعي.[2]

وأن الهزيمة التي لحقت بالتيار الإسلامي لم تثني قياديه عن لعب دور فاعل في الحياة التركية، لذا فقد اعتمدوا استراتيجيات جديدة للمحاولة للحصول على تأثير اجتماعي أكثر، من خلال محاولاتهم الرامية الى الهيمنة السياسية، اي انهم يسعون الى ادخال القيم الإسلامية وأنماط الحياة الدينية اينما اتيح لهم ذلك، فضلاً عن مارستهم تأثيراً واضحاً في النظام التربوي وتأجيل مجابهة سياسية تعتريها المخاطر من العلمانية والعسكر.[3]ووضع (كولن)[*] في دائرة المفكرين الإسلاميين الناشطين الذين يسعون لوضع اليد على السلطة واحزابها العلمانية من خلال اعمام الوعي الإسلامي في

---

(1) خليل ابراهيم الناصري، التطورات المعاصرة في العلاقات العربية-التركية، مطبعة الراية، بغداد، 1990،ص71-72.

(2) طارق عبد الجليل السيد، الحركات الأسلامية في تركيا المعاصرة(دراسة في الفكر والممارسة)، ويكيبيديا الأخوان المسلمون، متاح على الرابط: http://www.ikhwanwiki.com/index.php?titl.

(3) محمد نور الدين، تركيا الجمهورية الحائرة: مقاربات في الدين والسياسة والعلاقات الخارجية، مركز الدراسات الأستراتيجية والبحوث والتوثيق، ط1، بيروت، 1998، ص180.

(*) كولن:- هو محمد فتح اللـه كولن بالتركية(Fethullah Gülen)، مفكر اسلامي وداعية تركي، ولد في 27أبريل/ نيسان عام 1941، في قرية صغيرة تابعة لمحافظة ارضروم التركيه، وهي قرية "كوروجك" ونشأ في عائلة متدينة، وبدأ بعد عام 1990 بحركة رائدة في الحوار والتفاهم بين الأديان وألأفكار الأخرى متسمة بالمرونة والبعد عن التعصب والتشنج. للمزيد انظر:- ويكيبيديا الموسوعة الحرة.

المؤسسات المدنية في المجتمع بطريقة لا تثير ريبة الجنرالات المتأهبين دوماً لحراسة الجمهورية العلمانية فهو يبدأ من القاعدة الاجتماعية- الشعبية للوصول نحو اعلى الهرم السياسي للسلطة.[1]

ويرأس كولن جماعة اطلق عليها اسم (الخدمة) وهي اكبر فروع (النورسيين)* الصوفية وبالرغم من عملها على الساحة التركية منذ عشرات السنين، لم تؤسس الجماعة اي حزباً سياسياً ولا احترفت العمل السياسي. بل كانت دائماً تسعى الى التغلغل في مؤسسات الدولة من جيش شرطة وأمن عام وكانت مكتفية في دعم مرشحين أو أحزاب معينة في الانتخابات، مثل حزبي الطريق القويم والوطن الأم اليمينيين وحزب اليسار الديمقراطي بقيادة بولند أجاويد، أذ لم تكن يوماً على وفاق سياسي مع زعيم الحركة الاسلامية في تركيا الراحل نجم الدين أربكان.[2]

ومع تولي حزب العدالة والتنمية اصبحت "الحركة" من حلفائه ولكن هذا الحلف لم يدم طويلاً، أذ دبت الخلافات بين حزب العدالة والتنمية وحركة "فتح الله كولن" ويرى بعض المراقبين ان من اسباب الخلاف هو تقصد حزب العدالة والتنمية المواجهة مع هذه الجماعة واضعافها أثر شعوره بأنه لم يعد بحاجة لأصواتها ولا

---

(1) طلال يونس الجليلي، قراءة في افكار النخبة السياسية الاسلامية في تركيا، الموصل، 2006، ص116.

(*) النورسيين-"الطريقة النورسية" وترجع نشأتها الى " بديع الزمان سعيد النورسي" وهو من مواليد 1873 من قضاء هترات "تبلس" وعند قيام حركة عصيان الشيخ "سعيد" في بداية الحكم الجمهوري اشتبه به ونفي الى "أسبرطه" وحاكمة النظام الجمهوري على تصرفاته المتعارضة مع العلمانية، وتنتشر الطريقة "النورسية" في المناطق الجنوبية وخاصة (ديار بكر) وتعتبرها السلطات التركية من لطرق الذي تشكل خطراً كبيراً على النظام: للمزيد انظر:- خليل ابراهيم الناصري، التطورات المعاصرة في العلاقات العربية-التركية، مصدر سبق ذكره، ص74-75.

(2) طلال جامل، تركيا: جماعة كولن في مقابل حزب العدالة والتنمية.. التجاذبات الداخلية والدولية، مركز الزيتونة للدراسات والأستشارات،ص1.متاح على الرابط"-
http://www.alzaytouna.net/permalink/63157.htm

مضطراً للخضوع لضغوطها بعد 11عاماً من الحكم، ويرى اخرون ان الجماعة واجهت اردوغان من خلال مواقفها التي اغضبت اردوغان والحزب في عدة ملفات وعدت هذه التصرفات من المجموعة بمثابة انقلاب على الحكومة.[1]

ورغم دعم "كولن" على ترسيخ صعود حزب العدالة والتنمية ذي الجذور الإسلامية خلال العشر سنوات الماضية لكن الانقسام المتزايد بين الحلفين السابقين امتد الى العلن بتحقيق في مزاعم فساد حكومي، ويمثل هذا الخلاف واحداً من أكبر التحديات الداخلية لحكم اردوغان المستمر منذ اكثر من 12 عام، أذ استقال ثلاثة وزراء بالحكومة.[2]

وظهر أول تصادم فكري-سياسي بين الحكومة التركية وفتح الله كولن من خلال توجيه الانتقادات الى الحكومة التركية لسماحها بانطلاق اسطول الحرية من دون اخذ أذن من السلطات الإسرائيلية اثناء لقاء صحفي مع صحيفة (وول ستريت) الأمريكية عقب أزمة أسطول الحرية التي بدأت في 31 أذار 2010 التي أسفرت عن مقتل تسعة مواطنين أتراك، وقد تبع هذه التصريح انتقادات واسعة من قبل وسائل اعلام الجماعة.[3]

وفيما بعد ظهرت تسجيلات مسربة لمحادثات يزعم انها لأردوغان ومقربين منه على مواقع التواصل الاجتماعي، وانتقد اردوغان التنصت الغير مشروع للمحادثات الهاتفية ووصف بعض التسجيلات المسربة بأنها عملية (مونتاج ملفقة) وان "فتح الله

(1) طلال جامل، مصدر سبق ذكره،ص1-2

(2) جريدة الشرق الأوسط، مظاهرات في تركيا بعد مقتل فتى خلال احتجاجات في ميدان التقسيم، الأربعاء 10 جمادي الأولى 1435ه، 12 مارس 2014، العدد (12888)

(3) قاسم حسين الربيعي، الدولة الموازية في تركيا... فتح الله كولن، أبحاث استراتيجية، مركز بلادي للدراسات والأبحاث الأستراتيجية، العدد (الثامن)، كانون الثاني 2015، ص126.

كولن" هو من دبرها من خلال نفوذه في الشرطة والقضاء وانها محاولة لتشوية صورة الحزب قبل الانتخابات، ونفى كولن هذه الادعاءات.[1]

وقد شبه "كولن" الذي يقيم في الولايات المتحدة الأمريكية "قبضة" اردوغان على السلطة بقبضة الجيش عندما كان يهيمن على البلاد، بعد قمعه للمتظاهرين في ساحة التقسيم وسط اسطنبول ومقتل فتى يبلغ من العمر(15) عاماً يدعى(بيركن الفان) من عائلة تنتمي الى الطائفة "العلوية" متأثراً بجروح اصيب بها اثناء تفريق الشرطة للمتظاهرين.[2]

ومما تجدر الإشارة اليه أنه في عام 2013 انفجرت تظاهرات كبيرة غير مسبوقة مناهضة للحكومة التركية في ساحة التقسيم لأول مرة حيث نزلت اعداد كبيرة من الشعب التركي الى شوارع اسطنبول وعدد من المدن التركية معارضة لسياسات رئيس الوزراء لتركي رجب طيب اردوغان وحزبه، وينمو الحديث عن "ربيع تركي" ونهاية لحزب العدالة والتنمية ورئيسه اردوغان وكان السبب الأول للاحتجاجات هو قرار الحكومة بإزالة الحديقة الواقعة في ميدان التقسيم في وسط اسطنبول واستبدالها بمراكز تسوق، وبعد الاستخدام المفرط للقوة من قبل الشرطة التركية ضد المتظاهرين، توسعت هذه التظاهرات وأنضم اليها عشرات الألاف من المحتجين ضد سياسات اردوغان وردة فعل الشرطة العنيف على المتظاهرين.[3]

وتشير التصورات على نطاق واسع ان رئيس الوزراء رجب طيب اردوغان نمت استبداديته وغطرسته بعد عشر سنوات من منصبه بعد ان حصل على 50% من

---

(1)قاسم حسين الربيعي، مصدر سبق ذكره،ص127.

(2) جريدة الشرق الأوسط، العدد (12888)، مصدر سبق ذكره.

(3) Jang Ji-Hyang and Peter Lee, Middle East Q&A: Turkey's 2013 Taksim Square Protests, The Asan Institute for Policy Studies, Asan, South Korea ,2013, p ,1.

اصوات الناخبين في الانتخابات السابقة، وتجاهل ال50% الأخرين الذين لم يصوتوا له، وهذا واضح من تصريحات أردوغان الأخيرة على الاحتجاجات قائلاً " أين يجتمعون مئة الف متظاهر سوف اجمع مليون من حزبي".[1]

وقد اتهمت المعارضة التركية حكومة أردوغان بأنها غير قادرة على العمل بشكل فعال، وأنها تستخدم تفضيلات سياسية مدفوعة أيديولوجيًا في السياسة الإقليمية. ونتيجة لذلك، تذهب المعارضة إلى أن الحكومة فقدت مرونتها الاستراتيجية وتجد نفسها وحيدة في ممارسة سياستها المتعلقة بالشرق الأوسط..[2]

2- الطائفة العلوية

اضافة الى الحركات الإسلامية السنية المعارضة هناك حركات اسلامية ايضاً ولكن من طائفة أخرى وهي الشيعة "العلويين"، وقد اختلفت المصادر حول اعدادهم في تركيا، أذ تشير بعض المصادر ان نسبة الشيعة في تركيا تصل الى 10% من مكونات المجتمع التركي.[3]

وقد عرف العلويين منذ ظهورهم على المسرح السياسي كمدافعين ومطالبين بحقوقهم، وكانت الدولة العثمانية منذ القدم تعتبرهم مصدر قلق دائم للدولةواتهمتهم بأنهم جماعات متمردةتشكل خطراً على هيبة الدولة، واتهمتهم ايضاً

(1) Jang Ji-Hyang and Peter Lee, Op cit, p,2.

(2)مراد يشيلطاش، اسماعيل نعمان تيلجي، التحولات الخارجية التركية في ظل التحولات الأقليمية، تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة- قطر، 2013/12/16، ص7.

(3) بتول هليل جبير الموسوي، السياسة التركية تجاه منطقة الخليج العربي منذ عام 1991...وأفاقها المستقبلية، سلسلة شؤون علمية، مركز الدراسات الإقليمية/جامعة الموصل، ط1، 2010، ص330.

بالولاء للدولة الصفوية وحركاتهم تتهم دائماً بأنها مدفوعة ومدعومة من الصفويين.[1]

وإن "المسألـة العلوية" في تركيا تشكل أحد أبرز أوجه الشقاق المـذهبي، وعـاملاً مهماً جداً في العلاقة بين المشروع الإسلامي الذي تحمله التيارات الإسلامية وبين الواقع التعددي في المجتمع، الذي يشكل عقبة أمام اندفاعـة المشروع الإسـلامي ويقلّـل مـن فرص اتجاهه الكامل، خاصة في حال وصل إلى السلطة.[2]

ومن الجدير بالذكر ان العلويين شاركوا في السلطة اثنـاء حكـم اتـاتورك وتقلـدوا مناصب رفيعة في الدولة التركية، ولكن بعد اصدار قانون الغاء الزوايا والتكايا العلوية تغيرت نظرة العلويين الى السلطة وخاصة بعد فرض الضرائب علـيهم وطريقـة اخـماد انتفاضة (ديرسم) [*]وبعد وفاة اتـاتورك وتسـلم السـلطة "لعصـمت اينونـو" اسـتمر التهميش للعلـويين.[3]وفي السـنوات الأخـيرة تكـاثرت الجمعيـات التـي تعنـي بأحيـاء الثقافـة العلويـة والرغبـة في حضـور اكـثر فاعليـة في السـاحة السياسـية في تركيـا،

(1) قاسم حسـين الربيعـي، الجماعـات الإسـلامية في الشرق الأوسـط، العلـويين في تركيـا وتـأثيرات المتغـيرات الإقليميـة، ابحـاث اسـتراتيجية، مركـز بـلادي للدراسـات والأبحـاث الاسـتراتيجية، العدد(الخامس)، مطبعة البياع، بغداد، 2013، ص153.

(2) مجلة الدفاع الوطني، الأقليات الدينية والعرقية في تركيا: المجتمع والكيـان والتحـديات، متـاح على الرابط:-http://www.lebarmy.gov.lb/ar/news/?4413#.VXihmPlViko

(*) حركة ديرسم:- هي حركة قادها سيد رضا عام 1937 نتيجة الأجراءات التي اتخذتها الحكومة بتطبيق سياسة خاصة في المناطق الكردية، والتي دفعت الأكراد لحمل السلاح:- انظـر قاسـم حسين الربيعي، الجماعات الأسلامية في الشرق الأوسط، العلويين في تركيا وتـأثيرات المتغـيرات الأقليمية، مصدر سبق ذكره، ص155.

(3) قاسم حسين الربيعي، مصدر سبق ذكره، ص155.

وقد كانت مطالبهم بصورة واضحة ومحددة في بيان مشترك اصدرته جمعيات وهيئات علوية عام 1994 وجاء في خطوطه الرئيسية مايأتي:-[1]

1. الغاء أيديولوجية الدولة السنية وجعل الدولة مدنية.
2. رفع دعم الدولة لرئاسة الشؤون الدينية، ومواجهة كل طائفة بنفسها لاحتياجاتها الدينية. وبالتالي، قطع كل الدعم المخصص من الميزانية العامة لرئاسة الشؤون الدينية. وفي ذلك خدمة للسلم الأهلي.
3. يجب تطبيق مفهوم الدولة العلمانية بصورة كاملة غير منقوصة، ومعاقبة الأفكار المعادية للعلمانية، وبالتالي للديمقراطية، لكي تحيا العلمانية والديمقراطية.
4. يجب إلغاء التعليم الديني السنِّي من المدارس من أجل ضمان فعلي للسلام الأهلي.
5. إلغاء المواد المخالفة للعلمانية ولمفهوم المجتمع المدني والديمقراطية من الدستور.
6. رفع الحظر السياسي على المنظمات الجماهيرية الديمقراطية وطلاب الجامعات ورجال العلم والعمال.
7. أنهاء سيطرة عرق محدَّد وتوسيع حقوق المواطنية.
8. يجب التطبيق الكامل من دون نقصان أو قيود، للمواثيق الدولية في بلاد تركيا.

(1) مجلة الدفاع الوطني، الأقليات الدينية والعرقية في تركيا: المجتمع والكيان والتحديات، مصدر سبق ذكره.

وبعد وصول حزب العدالة والتنمية الى السلطة في عام 2002، والذي صوت له العلويين فحسب "دوغان" (اننا في انتخابات 2002 اعطينا اصواتنا نحن العلويين لحزب العدالة والتنمية، لكن العلويين يعيشون اليوم خيبة امل كاملة اذ لم يف السياسيين بوعودهم).[1]

وعلى الرغم من التغيرات الدستورية التي شهدتها تركيا بعد عام 2002، والتطور النسبي في حقوق الأقليات ولا سيما المسألة العلوية، لكن عز الدين دوغان يرى ان التفاتة حزب العدالة والتنمية الى حقوق العلويين جاء بسبب الضغوط عليه من قبل الاتحاد الأوربي، أذ قال دوغان(لو كان اردوغان صادقاً في التعامل مع الاتحاد الأوربي لكان تجاوب بسهولة مع الحقوق العلوية، ولولا الضغط الأوربي لما كان حزب العدالة والتنمية التفت الى العلويين)،لان الاتحاد الأوربي يعد عدم الأخذ بحقوق الأقليات سبباً في تعليق مفاوضات العضوية ويضيف قائلاً(لم نلجأ الى الاتحاد الأوربي لأننا كنا نعتقد اننا سنأخذ حقوقنا في تركيا).[2]

وفي عام 2004 دعا ممثلو اتحاد المنظمات العلوية في أوربا وقيادة الجمعيات العلوية في تركيا الحكومة للاعتراف بحقوقهم المذهبية، كما اكد ذلك دوغان قائلاً (بأنه آن الأوان للحكومة والدولة التركية للاعتراف بوجود العلوية المذهبية في تركيا) والذي دعا الى اعتراف الحكومة التركية المتمثلة بحزب العدالة والتنمية بحقوق الأقليات.[3]

ولأجل الضغط على حكومة حزب العدالة والتنمية، خرجت تظاهرات للعلويين في انقرة عام 2008 احتجاجاً على التمييز ضدهم بمساواتهم وخصوصاً في

(1)محمد نور الدين، تركيا الصبغة والدور، مصدر سبق ذكره، ص173.
(2) محمد نور الدين، تركيا الصبغة والدور، مصدر سبق ذكره، ص173.
(3)،قاسم حسين الربيعي، مصدر سبق ذكره، ص157.

الوظائف، وكذلك خرجت ظاهرة اخرى في عام 2012 في مدينـة انقـرة ايضـاً مطـالبين الحكومة بالاعتراف بحقوقهم وهويتهم وجاءت هـذه المظـاهرة قبـل عـدة ايـام مـن انعقاد المؤتمر الرابع لحزب العدالة والتنمية الذي يحشد فيه اردوغان لـدعم سياسـته الداخلية والخارجية.[1]

وأن مشاركة العلويين الأتراك المتوقع دخولهم إلى البرلمـان الـتركي والـذي ينتمـي معظمهم لـ "حزب الشعب الجمهوري" المعارض إحدى القوى المحركة الرئيسية التـي نشأت في فترة ما قبل الانتخابات ،للمرة الأولى،مايقرب من نسبتهم مـن إجـمالي عـدد السكان في تركيا ،وسيكون لهذا التطور وقّعا على المشهد السياسي التركي،أذ أن العلويين اليساريين يعارضون بشدة "حزب العدالة والتنمية" المحافظ وربمـا يبـادرون بتشـكيل جبهة غير رسمية مناهضة لـه في البرلمان.[2]

ومن جانبه،قد يرد حزب العدالة والتنمية يرسم حزب الشـعب الجمهـوري عـلى انه حزب علوي موحيا ان السنة صوتون لـه وان العلـويين يصـوتون لـه وان العلـويين يصوتون لحزب الشعب الجمهوري ومن شان هذا التحك ان يعمش الجـزب المعـارض ويواصل تعزيز سلطة الحزب الحاكم ويشـكل العلويـون 10-15 % مـن سـكان تركيـا البالغ عددهم 80 مليون نسمة. حيـث تجمعهـم الشـكوك في الميـول السـنية لحـزب اعدالة واتنمية بما فيها دعم الحزب المعارضة المسـلحة في ويـة وتنـتج الطائفـة نهجـا علمانيا قويا في تحركاتهـا السياسـية اذ تصـوت باعـداد هائلـة لصـالح حـزب الشـعب الجمهورى وأحزاب يسارية أخرى.[3].

(1)قاسم حسين الربيعي، مصدر سبق ذكره، ص159.

(2) تركيـا...الأكـراد والعلـويين يهـددون عـرش اردوغـان. متـاح عـلى الـرابط:-http://www tahrirnews.com/news/print.php?ID=428884.

(3) المصدر نفسه.

أما حزب الشعب الديمقراطي فأنه على الرغم من أنه لم يجري انتخابات تمهيدية ،إلا أنه أدرج في النهاية عدًدا غير مسبوق من العلويين في قوائمه ،حيث اختار حوالي عشرة مرشحين علويين ،وإذا تمكن الحزب من تخطي العتبة الانتخابية المقدرة بـ 10 في المائة المطلوبة لدخول الأحزاب للبرلمان ،فسيتم انتخاب أغلب هؤلاء المرشحين، وإذ انجح الحزب في تخطي العتبة الانتخابية ،فمن المتوقع أن يفوزبـ50-60 مقعًدا في البرلمان،وربما سيخصص 15-20في المائة منها للنواب العلويين.[1]

وان نتائج الانتخابات البرلمانية الأخيرة التي جرت في تركيا في يوم الأحد 7حزيران 2015 والتي اظهرت انخفاض شعبية حزب العدالة والتنمية التركي نتيجة السياسات التي اعتمدها على ما يبدو غير صحيحة في التعامل مع المعارضة التركية، أذ خسر حزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا الأغلبية المطلقة في البرلمان بعد اعلان النتائج، أذ حصل حزب العدالة والتنمية على نسبة 41% من الأصوات مما يعني حصوله على 259 مقعداً في البرلمان، بينما حصل حزب الشعب الجمهوري المعارض على 25% من الأصوات اي ما يضمن حصوله على 131 مقعداً.[2]

وبعد نتيجة الانتخابات هذه بات "حزب العدالة والتنمية" يواجه تحدي تشكيل حكومة جديدة، بعدما اخفق في الحصول على الأغلبية المطلقة في الانتخابات البرلمانية الأخيرة.[3]

---

(1)تركيا...الأكراد والعلويين يهددون عرش اردوغان،مصدر سبق ذكره،
(2) انتخابات تركيا: حزب العدالة والتنمية الحاكم يخسر الأغلبية المطلقة،:- انظر موقع BBCعربي، متاح على الرابط التالي:
http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2015/06/150607_turkey_elections_objections
(3) انتخابات تركيا صفعة لأردوغان وصعود وجه جديد:- متاح على الرابط:- http://www.dw.dea-18502197

وفي واقع الامر ان هـذه النتـائج التـي حصـل عليهـا حـزب العدالـة والتنميـة في الانتخابات الاخيرة تعد انتكاسة خطيرة في مسيرة الحزب ولجهوده في الاستمرار بالقيام بدور اقليمي تركي اذا ما اخفق في تشكيل حكومة ائتلافية قادرة على القيام بمثل هذا مستقبلا، كما ان الوجود العلوي في الجنوب التركي يشكل عائقاً كبيراً أمام أي انغـماس عسكري تركي في الأزمة السورية كما له عواقب خطيرة على الاستقرار الداخلي التركي.

المبحث الثاني: المحددات الإقليمية

للمحددات الاقليمية دور كبير في تحديد فاعلية دور تركيا الاقليمـي في المنطقـة، وقد احتلت كل من اسرائيل وايران المحدد الاقليمي الاكـبر لفاعليـة الـدور الاقليمـي، لذلك سنبحث في المطلب الاول المحدد الاسرائيلي ودوره في التأثير على الدور الاقليمي التركي في منطقة الشرق الاوسط، وايضاً سنبحث في المطلي الثاني المحدد الايراني والدور الذي يلعبه في محدودية الدور الـتركي والتقليـل مـن فاعليـة في المنطقـة بشـكل عـام والوطن العربي بشكل خاص.

المطلب الاول: المحدد الاسرائيلي

كانت تركيـا أول دولـة مسـلمة اعترفـت (بإسرائيـل) عـام 1949، وجـاءت هـذه الخطوة ضمن سلسلة الخطوات السابقة التي اتخذتها تركيا لتتكامل عملية انسلاخها كدولة مسلمة، في سعيها الى الحصول على اعتراف الغرب بهـا كدولـة أوربيـة رغـم أن أوربيتها 3% فقط من اراضيها يقع داخل أوربـا، واكتشـفت مبكـراً أهميـة (اسرائيـل) بالنسبة للغرب فلم تتوان في الاعتراف بها، بغية الحصول على المساعدات الأمريكية.[1]

(1) حسن عادل محمد، مصدر سبق ذكره، ص121.

وغالباً ما كرر المسؤولون الأتراك أن اي تطور في العلاقات مع اسرائيل لـه دلالات وابعاد سياسية اكثر مما هو حاجة للتعاون المشترك انطلاقاً مـن كـون اسرائيـل "دولـة معادية لدولة معادية لنا" فبالتالي فأن الاتفاقيات العسـكرية التركيـة الاسرائيليـة عـام 1996[*] هـي محاولـة للضـغط عـلى سـورية للـتخلي عـن دعمهـا لحـزب العـمال الكردستاني، أضافة الى ذلك ان الاتفاقية مع اسرائيل تأتي كرسالة الى ايران التي تتهمهـا تركيا بدعم حزب العمال الكردستاني ايضا.[1]

وأن الاتفاقيـات العسـكرية التركيـة- الإسرائيليـة جـاءت في لحظـة حساسـة مـن العلاقات بين تركيا واليونان، وتشير مصادر تركية ايضاً ان دمشـق وأثينـا وقعتـا اتفاقـاً حـول اسـتخدام الطـائرات الحربيـة لكـل مـنهما لقواعـد البلـد الأخـر، وبهـذا فـأن الاتفاقيات التركية- الإسرائيليـة جـاءت للضـغط ايضـاً عـلى سـورية للـتخلي عـن فـك الارتباط عن اليونان وإيقاف الدعم والتسهيلات لها.[2]

ولكن مما لاريب فيه أن تركيا تتخوف من الدعم الإسرائـيلي للمقاومـة الكرديـة، فلقد جعلت استراتيجية "شد الأطراف" التي تعتمـدها "إسرائيـل" لتشـجيع الحركـات الاستقلالية للأقليات. وأن الكثير من الأتراك ينظرون بعين الريبـة الى ان اسرائيـل هــي الداعم الرئيسي للقومية الكردية في العراق وسورية وايران، "فإسرائيل" كانت منذ فترة طويلة داعمة اساسية لدولة مستقلة في شمال العراق استناداً الى استراتيجيتها بالنسبة

(*) الأتفاقيات العسكرية الأسرائيلية-التركية عام 1996:- وقعت هذه الأتفاقيات في اذار وأب عام 1996، أذ وقع رئيس الأركـان الـتركي جفيـق بـير عـلى تشـكيل مجموعـة أبحـاث سـتراتيجية مشتركة، ومناورات مشتركة منها تدريب عروس البحر المعتمد عليها، وهي تـدريبات بحريـة بدأت في كانون الثاني عام 1998، والعملية أور تشـارد للقـوات البحريـة، وتشـتري جمهوريـة تركيا من أسرائيل العديد من الأسلحة وكذلك تقوم اسرائيل بتحديث دبابات وطائرات تركية. للمزيد انظر: وكبيديا الموسوعة الحرة.

(1) محمد نور الدين، تركيا في الزمن المتحول قلق الهويـة وصراع الخيـارات، مصـدر سـبق ذكـره. ص278.

(2) المصدر نفسه، ص297.

للأطـراف، والـذي مـن شـأنه ان يشـكل خطـراً كبـيراً عـلى تركيـا، اضـافة الى ذلـك ان الليبراليين في داخل المجتمع اليهودي الأمريكي حساسون حيال قضايا حقـوق الأنسـان، وقد انتقدوا العسكريين الأتراك على تعسفهم وسوء معاملتهم للأكراد.(1)

ومما تجدر الأشـارة اليـه انـه في عـام 1963 أقـام جهـاز الاسـتخبارات الإسرائـيلي (الموساد) قاعدة وسط موقع المسلحين الأكراد في شمال العراق ويتواجد بها عدد مـن الضباط في الجيش الإسرائيلي، وفي عام 1966 ساعد ايضاً جهاز (الموساد) الإسرائـيلي في تشكيل جهاز اسـتخبارات للمسـلحين الكـرد التـابعين للمـلا مصـطفى الـبرزاني شـمال العراق عـرف بجهـاز (الباسـتان) ومـازال قائمـاً حتـى اليـوم، ومـن عـام 1966 -1974 قدمت اسرائيل مسـاعدات عسـكرية إسرائيليـة للمسـلحين الأكـراد في شـمال العـراق تتضمن اسلحة ومدربين من قطاع المظليين على رأسـهم العقيـد (تسـوري سـاغي) الى جانب مبعوثي للموساد.(2)

وبعد وصول حزب العدالة والتنمية عـام 2002 الى سـدة الحكـم في تركيـا، فقـد انتهجت الحكومة التركية سياسة "تصفير" المشكلات على قاعدة خفـض المشـكلات الى درجة الصفر، أي الغائها وقد نجحت في تلك السياسة نجاحاً كبيراً مع معظم جيرانهـا، ووصلت الى حد اقامة مجلس التعاون الاستراتيجي مع سـورية والعـراق، بالإضـافة الى اقامة علاقات مع ايران وبلغاريا وصربيا وروسيا وأرمينيا مـن خـلال بروتكـول زيـورخ الذي وقع مطلع خريف عام 2009، اضافة الى ممارسة "الدبلوماسـية الاسـتباقية" اي

(1) يسري عبد الرؤوف يوسف الغول، أثر صـعود حـزب العدالـة والتنميـة الـتركي عـلى العلاقـات التركية- الأسرائيليـة، رسـالة ماجسـتير غـير منشـورة، دراسـات الشرق الأوسـط، كليـة الآداب والعلوم الأنسانية، جامعة الأزهر، غزة، 2011، ص55.

(2) التـدخلات الأ جنبيـة في القضـية الكرديـة..ملامـح عامـة، الجزيـرة نـت، متـاح عـلى الـرابط:- http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/bd2371fc-2f39-490a-955a-3d8a2be043c1

التدخل لحل المشكلات في محيطها المباشر القريب،[1]كل هذا على حساب علاقتها مع اسرائيل.

وان العلاقات الأسرائيلية التركية اتسمت بعدم الأستقرار بعد تولي حزب العدالة والتنمية السلطة في تركيا، فالأزمات توالت بين البلدين اللذين وقعا في تسعينيات القرن الماضي اتفاقات عسكرية واسعة النطاق، جعلت البعض يرى ان ثمة نمطاً جديداً للتحالفات الإقليمية على مسرح عمليات الشرق الأوسط وأحد محاوره "انقرة- تل أبيب".[2]

بيد ان تلك العلاقات بين البلدين سرعان ما تحولت من الاستقرار الى التوتر ومن التحالف الى التصدع، وازدادت الاضطرابات التي عانت منها علاقات الدولتين من جراء تنامي حدة الانتقادات التركية للسياسات الإسرائيلية في المنطقة العربية، أذ اعدت أنقرة ان هذه السياسات تمثل أحد اهم عناصر عدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط.[3]

وكذلك اتهام تركيا لإسرائيلبمساعدة أكراد العراق والتطرف في استخدام القوة ضد الفلسطينيين، وكذلك وجود حكومة تركية ذات توجه أسلامي في تركيا يمكن ان يجعل العلاقة بين الطرفين لصالح الدول العربية والإسلامية على الرغم من وجود

(1) محمد نور الدين، مرتكزات السياسة التركية تجاه قضية فلسطين، مجلة الدراسات الفلسطينية،، مجلد 21، العدد82، بيروت، 2010، ص25

(2) محمد عبد القادر، كيف تفكر انقرة؟:حسابات تركيا الداخلية والأقليمية بشأن التصعيد مع أسرائيل، تحليلات، مجلة السياسة الدولية،مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة- مصر،2011، http://www.siyassa.org.eg/NewsContent

(3) المصدر نفسه.

التحالف العسكري والاقتصادي بين الجانبين.[1] وجاء توتر العلاقات بين الجانبين بعد العدوان الإسرائيلي على غزة نهاية عام 2009، اذ ادانت تركيا هذا الغزو، ومن ثم ما حدث في مؤتمر دافوس الاقتصادي من مشادة كلامية بين أروغان ورئيس وزراء اسرائيل بنيامين نتنياهو، وانسحب على أثرها أردوغان غاضباً من الجلسة.

وتأزمت العلاقات اكثر بين تركيا واسرائيل بعد حادثة سفينة "الحرية" التركية التي كانت تحمل مساعدات إنسانية الى غزة بعد الحصار الذي فرضته اسرائيل عليها في عام 2010، أذ تعرضت البحرية الإسرائيلية للسفينة في ضوء الانزال المظلي من قبل الجنود الإسرائيليين على ظهرها واطلاق النار بكثافة مما أدى الى مقتل عدد من افراد السفينة التركية وجرح أخرين ووصلت العلاقات بين اسرائيل وتركيا بأدنى مستوى لها في التاريخ.[2] وتدرك حكومة حزب العدالة والتنمية جيداَ أن المضي في اجراءاتها التصعيدية ضد اسرائيل لم يجدي نفعاً وأن أي أجراء استفزازي تركي من شأنه أثارة استياء الولايات المتحدة الأمريكية الداعم الأساسي لإسرائيل مما قد يجهز على دعمها لحكومة العدالة والتنمية، علاوة على ذلك ان اسرائيل ستتخذ خطوات انتقامية وعقابية مضادة قد تضيق الخناق على حكومة اروغان وتقلص حدود فوزها بالانتخابات المقبلة.[3]

وبالفعل قد ابدت واشنطن قلقها من تردي العلاقة مع "اسرائيل" وعبرت عن انزعاجها من التوجهات التركية بإعلانها ان السلوك التركي يؤثر سلباً على علاقتها بالولايات المتحدة الأمريكية والناتو ويدعو الى التشكيك في توجهاتها. وحذر نواب

(1) جليل عمر علي، السياسة التركية حيال الشرق الأوسط1991-2006، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2008، ص177.

(2) Ebru Oğurlu, Rising Tensions in the Eastern Mediterranean: Implications for Turkish Foreign Policy, Working Papers, Istituto Affari Internazionali, Rome, Italy March 2012, p,2.

(3) عارف محمد خلف البياتي، السياسة التركية حيال الأزمة السورية، مصدر سبق ذكره، ص190.

امريكيون تركيا من ان علاقتها مع واشنطن سوف تتضرر اذا اندفعت فيما يرونه مساراً معادياً "لإسرائيل"، وكذلك حذر اوباما اردوغان من ان ادارته لن يكون بمقدورها ضمان تزويد تركيا بأسلحة متطورة بسبب معارضة الكونغرس على خلفية التوتر التركي-الإسرائيلي وتقاربها من ايران، وقد علق الكونغرس طلباً عسكرياً لتركيا للحصول على طائرات أمريكية من طراز اباتشي وسوبر كوبرا علاوة على منصات متطورة.(1)

وكذلك أوقفت الولايات المتحدة الأمريكية تسليم سفينتين حربيتين متبقيتين الى تركيا، وذلك بعد استثناء الكونغرس تركيا من قرار يسمح بنقل السفن الى دول أجنبية وذلك بسبب موقفها من اسرائيل والأزمة الأخيرة مع قبرص.(2)

وهناك من يربط تزايد نشاط حزب العمال الكردستاني والذي تربطه علاقة وثيقة بتل أبيب وتنامي عملياته ضد الجيش التركي وتحميل بحكومة نتنياهو مسؤولية هذا التصعيد من قبل حزب العمال الكردستاني بعد حادثة أسطول الحرية وتهديده بنقل نشاطه الى عموم المدن التركية واستهداف انابيب النفط والغاز المارة في الأراضي التركية. وعليه فأن استمرار التصعيد ضد اسرائيل لم يخدم تركيا ولا يحقق مصالحها الإقليمية والدولية بسبب التأثيرات السلبية لهذا التوجه العدائي حيال ألأولى في العلاقات التركية-الأمريكية بقدر ما يشكل ضغط على حكومة أردوغان، ولذلك طفت على السطح مظاهر التهدئة التركية امام اسرائيل، وصرح الرئيس عبدالله غول في تموز 2010 أكد فيه ان بلادة لن تتخلى عن الغرب ولا يمكن ان تولي ظهرها له،

---

(1) عارف محمد خلف البياتي، السياسة التركية حيال الأزمة السورية، مصدر سبق ذكره، ص190-191.

(2) الولايات المتحدة توقف تسليم سفن حربية الى تركيا بسبب موقفها من اسرائيل، ترك برس، متاح على الرابط:- http://turkpress.co/node/4694

ورفضت تركيا في مؤتمر البرلمانات الدول الإسلامية البيان الذي طالب بقطع العلاقات مع اسرائيل.[1]

وقد ظهر ذلك جلياً في اقرب فرصة سمحت لكلا الطرفين بالاتصال والتي تمثلت في أحداث حريق جبل الكرمل في 2 كانون الأول 2010، حيث بادرت تركيا بإرسال طائرات لإسرائيل لإخماد الحريق.[2]

واعتذرت اسرائيل لتركيا عن الهجوم الذي شنته على سفينة "مافي مرمرة" التركية التي كانت متجهة ضمن أسطول "الحرية" لكسر الحصار عن غزة عام 2010 واسفر عن مقتل تسعة نشطاء أتراك، وأعلن اردوغان قبوله اعتذار نظيره الإسرائيلي بنيامين نتنياهو الذي تعهد له برفع بعض القيود على حركة الأشخاص والبضائع الى الأراضي الفلسطينية.[3]

واشار بيان لمكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي الى أعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين بما في ذلك أعادة السفراء، ودفع تعويضات لعائلات القتلى، "وإلغاء الإجراءات القانونية ضد جنود الجيش الإسرائيلي".[4]

وبعد نتائج الانتخابات الأخيرة في تركيا اعرب الرئيس الإسرائيلي السابق شيمون بيريز عن تفاؤله بعد فشل الرئيس التركي ورئيس حزب العدالة والتنمية رجب طيب أردوغان في الفوز بأغلبية مطلقة في الانتخابات البرلمانية التي جرت في

---

(1) عارف محمد خلف البياتي، السياسة التركية حيال الأزمة السورية، مصدر سبق ذكره، ص191.

(2)أميرة أسماعيل ألعبيدي، التطورات المعاصرة في العلاقات التركية-الأسرائلية 2010-2013، مقال، مركز الدراسات الأقليمية، جامعة الموصل،2014، ص3.

(3) أنظر: أردوغان: اعتذار اسرائيل أظهر نفوذ تركيا، موقع الجزيرة نت: متاح على الرابط:- http://www.aljazeera.net/news/international/2013/3/23

(4) أردوغان: اعتذار اسرائيل أظهر نفوذ تركيا، موقع الجزيرة نت. مصدر سبق ذكره.

السابع من حزيران عام 2015، مما أحبط خطته لكسب المزيد من السلطة عن طريق تغيير دستور البلاد وخلق نظام رئاسي قوى على غرار الولايات المتحدة.[1]

وقال بيريز في تصريحات أوردتها صحيفة "جيروزاليم بوست" الإسرائيلية "انا سعيد لما حدث لتركيا-اردوغان يرغب في تحويل تركيا الى ايران، ولا يوجد مجال لصنع ايران أخرى في الشرق الأوسط)، ووصف بيريز الانتخابات التركية التي فاز فيها حزب اردوغان بأكثر من 40% من الأصوات وسيضطر الآن لتشكيل حكومة ائتلافية مع احزاب المعارضة بانها "اتجاه ايجابي بالنسبة لإسرائيل والشرق الأوسط".[2]

وخلاصة القول ان "إسرائيل" ستشكل عائقاً أمام أي دور اقليمي تركي في منطقة الشرق الأوسط، فهي تعمل على أن تبقى الكيان الأقوى في المنطقة وبلا منافس أو منازع لها.

المطلب الثاني: المحدد الإيراني

ساهمت التحولات المفصلية لمنطقة الشرق الأوسط في ابراز نذر التنافس بين المشروعين التركي والإيراني بدءاً من القوقاز وآسيا الوسطى، مروراً ببلاد الشام والعراق ودول مجلس التعاون الخليجي وانتهاءاً بأفريقيا.[3]، وأن تركيا لديها حساسية مذهبية وشكوك سياسية، وخلافات أيديولوجية وصراع على النفوذ في القفقاس وآسيا الوسطى أضافة الى الشرق الأوسط.[4]

---

(1) بيريز: أردوغان يريد تحويل تركيا الى ايران..ولا مجال لطهران أخرى:-متاح على الرابط:-
http://www.youm7.com/story/2015/6/8

(2) بيريز: أردوغان يريد تحويل تركيا الى ايران..ولا مجال لطهران أخرى، مصدر سبق ذكره.

(3) مثنى فائق مرعي العبيدي، مبادئ السياسة التركية في ظل تطورات "الربيع العربي"، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، المجلد (1)، السنة(5)، العدد(19)، 2013. ص13.

(4) محمد نور الدين، تركيا في الزمن المتحول قلق الهوية وصراع الحضارات، مصدر سبق ذكره، ص242.

وأن تركيا وأيران تبادلتا الاتهامات حيث ان ايران قامت بحملة اعلامية ضد الاتفاق الإسرائيلي-التركي عام 1995، كما أن تركيا تتهم ايران بدعم حزب العمال الكردستاني ولو بدرجة اقل من دمشق أضافة الى ان تركيا توجه اتهامات لبعض الدبلوماسيين الإيرانيين في أنقرة بتشجيع القيام باغتيالات لعدد من المفكرين والصحفيين الأتراك.[1]

ومن المعلوم أن العلاقات التركية الإيرانية متوترة منذ قيام الثورة الإيرانية، وقد كانت وسائل الأعلام التركية تصف أيران بأنها دولة "غير مسؤولة" وملاذاً للإرهابيين و"سجن اسلامي لأمة بأكملها"، في حين كانت وسائل الأعلام الإيرانية تصف تركيا بأنها العوبة في يد الولايات المتحدة الأمريكية وانها "ماخور العلمانية".[2]

وقد تفاقمت التوترات بين تركيا وأيران بشأن القضية الكردية، على الرغم من ان البلدين لديهما مصالح متقاربة بخصوص المسألة الكردية، أذ ان البلدين لديهما اقليات كردية على ترابه ولا يرغبان بإقامة دولة كردية، وأن ايران خاضت تمرد على مستوى منخفض مع حزب "الحياة" الكردستاني، الذي يعد فرع من حزب العمال الكردستاني (PKK)، لكن التوترات الأخيرة في سورية جعلت التعاون بشأن القضية الكردية اكثر صعوبة.[3]

وطول المدة بين اعوام 1980 و1990 كانت أيران داعماً لإرهاب حزب العمال الكردستاني وكذلك محاولة تصدير نظامها الثيوقراطي لعلمانية-ديمقراطية

---

(1) المصدر نفسه، ص 278

(2)بتول هليل جبير الموسوي، مصدر سبق ذكره، ص332.

(3) F. Stephen Larrabee, Alireza Nader, Turkish-Iranian Relationsin a Changing Middle East, National Defense Research Institute, Library of Congress Cataloging-in-Publication Data,, Santa Monica, California, United States p,11.

تركيا، وهكذا كان ينظر لايران من قبل المؤسسة التركية على انها تشكل تهديداً حيوياً لوجود الدولة التركية.[1]

وبعد وصول حزب العدالة والتنمية الى السلطة في تركيا، وصعود الحركة الكردية في العراق منذ الاحتلال الأمريكي للعراق في عام 2003، فقد جعل ذلك الدولتان التركية والإيرانية للاتحاد ضد هذا التهديد حيث لديهم مصلحة مشتركة في حماية وحدة الأراضي العراقية وعدم قيام دولة كردية، وان دعم ايران لحزب العمال الكردستاني قد يواجه مشاكل أمنية في شمالها الذي يسكنها الكرد حيث يوجد في ايران ما يقارب (6) ملايين كردي وكثير منهم يسكنون في شمال غرب البلاد مع الحدود مع العراق وتركيا متمثلة بمجاميع (البيجاك) وهي مجموعة تعتقد ايران انها مرتبطة بحزب العمال الكردستاني كما أن اعتداء (البيجاك) على الأمن الأيراني وقيامه بعدة هجمات داخل ايران جعل من ايران ان تتعاون بشكل متزايد ضد حزب العمال الكردستاني.[2]

ومع ذلك فأن نتيجة الضغوط المتزايدة على سورية أدى الى انخفاض ملحوظ في التعاون الاستخباراتي بين تركيا وايران نهاية عام 2011، وأن هذا الانخفاض في التعاون الاستخباراتي مع ايران قد أدى الى تعقيد قدرة تركيا على مكافحة حزب العمال الكردستاني (PKK)، وهذا ما اتاح للحزب القيام بعدة هجمات نفذها في منطقة " سيمدينلي هكاري" في نهاية تموز عام 2012 اسفرت عن مقتل 20 جندياً تركياً، ويرى خبراء اتراك بأنه لا يمكن ان يتم هكذا تنفيذ عملية كبيرة لحزب العمال دون علم ايران.[3]

(1) Dr. Banu Eligür, Are Former Enemies Becoming Allies?Turkey's Changing Relations with Syria, Iran, and Israel Since the 2003 Iraqi War, Crown Center for Middle East Studies, Brandeis University,2006, p,3

(2) Dr. Banu Eligür, op cit .p,3

(3) F. Stephen Larrabee, Alireza Nader, Op cit, P,11.

ويعتقد مسؤولون اتراك أن ايران لها علاقة بتصاعد العنف لحزب العمال الكردستاني منذ نهاية عام 2011،وبعد فترة من انفجار قنبلة في مدينة "غازي عنتاب" التركية التي اسفرت عن مقتل 9 اشخاص، صرح المتحدث باسم البرلمان الإيراني بأن لجنة الشؤون اصدرت بياناً حذرت فيه تركيا بأنها يجب عليها الابتعاد عن سورية، وان تركيا اذا واصلت دعم المعارضة فقد تواجه المزيد من التهديد الداخلي، وان ايران بدأت بخطوة تنشيط حزب العمال الكردستاني وغضت الطرف عن نشاط الحزب المذكور على طوال الحدود الإيرانية-التركية رداً على دعم تركيا للمعارضة السورية.[1]

وتحاول ايران ارسال رسائل تحدي لتركيا في محاولة لإثناء تركيا عن موقفها الداعم للمعارضة السورية، أذ طالب رحيم صفوي المستشار العسكري لمرشد الثورة الإيرانية(علي خامنئي) تركيا بضرورة أعادة النظر في مسعاها لتسويق ما عدته علمانية مسلمة غير متوقعة ولا يمكن تصورها في الوطن العربي وهدد أنقرة بأنها ستواجه مشاكل مع شعبها وجيرانها وستقوم كل من ايران وسورية والعراق بأعاده تقويم تحالفاتهما الإقليمية.[2]

وبرز التناقض في الأزمة السورية بين الجارين تركيا وأيران بصورة اكبر مما ادى الى انخفاض التعاون السياسي والاقتصادي وخاصة بعد موافقة انقرة على نشر الرادارات الأطلسية الخاصة بالدرع الصاروخية على أراضيها مما قد يؤدي الى ان تركيا ستكون أول محدد للنفوذ الإقليمي الإيراني في المنطقة، وجعل هذا ايران ان تصعد لهجتها في الفترة الأخيرة ضد تركيا واتهمتها بالتواطؤ السري مع الغرب على

(1) Ibid.p,11.

(2) عارف محمد خلف البياتي، السياسة التركية حيال الأزمة السورية، مصدر سبق ذكره، ص184-185.

خلفية قرار تركيا في عام 2011 والتي تقضي "بالسماح بنشر رادارات الدرع الصاروخية لحلف الناتو على الأراضي التركية.[1]

وان وقوف تركيا الى جانب المعارضة السورية قد اغاض ايران واتهمها بالنفاق وتنفيذ سياسات أمريكا واسرائيل لأسقاط الرئيس السوري بشار الأسد، وجاء التحرك الإيراني للضغط على تركيا في قضية اعادة ملف اختفاء نائب وزير الدفاع الإيراني الأسبق (علي رضا أصغري) الذي اختطف في اسطنبول عام 2007، أذ طالب النواب الإيرانيون تركيا بالكشف عن الخاطفين الصهاينة، وأن التهديدات الإيرانية توالت اذ حذر المبعوث الخاص للرئيس الإيراني السابق أحمدي نجاد من استعمال اية قواعد عسكرية تركية للهجوم على سورية سيعرض تركيا لقصف صاروخي ايراني.[2]

اضافة لكل هذه التهديدات فأن طموح أيران النووي ايضاً يبقى مصدر قلق كبير لتركيا التي لا تعده تهديداً لها، لكنها تدرك أن حيازة أيران للسلاح النووي قد يشكل عامل زعزعة لمنطقة الخليج مما قد يجبر تركيا على أتخاذ تدابير مضادة لضمان أمنها، وبالتالي فأن الجهود الحثيثة التي تبذلها أيران لتطوير قدرتها النووية قد يضر بتقاربها مع تركيا، ومع ذلك فأن المسألة الكردية أكثر الحاحاً بنظر أنقرة من المسألة النووية على الرغم من أن تركيا السنية ستواجه مشاكل مع امتلاك منافسها الشيعي التاريخي أسلحة نووية.[3]

وان الحكومة التركية متمثلة بحزب العدالة والتنمية لا تدعم طموحات ايران النووية، أذ تعد تركيا وجود الأسلحة النووية وانتشارها تهديداً امنياً خطيراً، وهذا

(1)المصدر نفسه، ص185.

(2) المصدر نفسه، ص185.

(3) عمر تشبينار، سياسات تركيا في الشرق الأوسط: بين الكمالية والعثمانية الجديدة، مصدر سبق ذكره، ص27.

ماصرح به وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو ان "تركيا تدعم استخدام أيران للطاقة النووية للأغراض السلمية" وايضاً ما تحدث به الرئيس التركي السابق عبدالله غول بأنه"يجب على القيادة الإيرانية ان تظهر علناً حسن نيتها واقناع المجتمع الدولي(بانها لاتسعى لأمتلاك برنامج للأسلحة النووية) وعلق ايضاً الجنرال التركي حلمي اكين زورلو، رئيس قسم المبادئ والتخطيط الأركان العامة "أن تركيا لاتريد اي دولة في منطقتها تمتلك أسلحة نووية".[1] الأ ان هذا التهديد النووي الأيراني الذي لايزال أفتراضياً يعد محدوداً مقابل واقع النزعة الأنفصالية الكردية.[2]

لاريب أن تركيا تدرك بأن ايران لديها أوراقاً يمكن ان تستعملها ضدها في ظل أنعدام الثقة بينهما على خلفية مضي ايران قدماً في مساعيها الخفية لعسكرة برنامجها النووي اضافة الى الأزمة السورية وتنامي هواجس دوائر تركية بشأن دعم العمليات الأخيرة لحزب العمال الكردستاني، زد على ذلك التنسيق الأقليمي بين سورية والعراق وايران عام 2012 ضد المشاريع التركية الجديدة في المنطقة، والعمل على بلورة أستراتيجية حازمة لحمل الحكومة التركية على مراجعة مواقفها وحساباتها ازاء الدول الثلاث لاسيما فيما يخص مشاركتها في الدرع الصاروخية.[3]

اما في شأن عاصفة الحزم التي اعلنتها دول الخليج العربي بقيادة المملكة العربية السعودية، فأن موقف تركيا قد جاء بعد ساعات فقط من لحظة البدء، أذ اعلنت وزارة الخارجية التركية دعمها الكامل للعملية وعلمها المسبق بها، ثم أبدى أردوغان استعداد بلاده لتقديم الدعم اللوجستي لها، بينما حملت تصريحاته لأول مرة لهجة

(1)"Turkey against Nuclear Weapons in Its Region," Turkish Daily News, (March 30, 2006). http://www.hurriyetdailynews.com/

(2) عمر تشبينار، سياسات تركيا في الشرق الأوسط: بين الكمالية والعثمانية الجديدة، مصدر سبق ذكره، ص27.

(3) عارف محمد خلف البياتي، السياسة التركية حيال الأزمة السورية، مصدر سبق ذكره، ص186.

هجومية على طهران التي اتهمها بتهديد الأمن والسلام في المنطقة وطالبها بسحب قواتها من اليمن وسورية والعراق، وهو ما أثار التساؤلات حول المدى الذي يمكن أن يصله الموقف التركي.[1]

وقد بررت تركيا موقفها بأن الحوثيين رفضوا جميع الاتفاقيات التي جرى التوصل إليها في اليمن؛ بما فيها قرارات مجلس الأمن، وقاموا بتحركات عسكرية للسيطرة على مدينة عدن مؤخَّرًا، وأن هذه التطورات أضرَّت بعملية الانتقال السياسي في اليمن، وشكَّلت تهديدًا خطيرًا ليس على اليمن فحسب؛ بل على الأمن والاستقرار والسلم الدولي أيضًا.[2]

ويأتي الموقف التركي الحالي منسجمًا مع التطورات الإيجابية في العلاقة مع السعودية بعد مشاركة أردوغان في جنازة الملك الراحل عبدالله بن عبد العزيز، ولقائه مع الملك الحالي سلمان بن عبد العزيز في مطلع آذار عام2015، ثم الحديث عن احتمالات تطور العلاقات في القضايا ذات التوجه المشترك أو التهديد المشترك بعبارة أخرى؛ التي يبدو أن أولها يأتي في مواجهة النفوذ الإيراني؛ الذي توسَّع مؤخَّرًا عبر وكلائه في كلٍّ من العراق وسوريا واليمن.[3]

ويعتقد أن هناك دوافع سياسية لهذا الموقف التركي منها ما يأتي[4]

1-الاستياء الكبير من الدور الإيراني المتزايد في المنطقة العربية بشكل عامٍّ.

(1) سعد الحاج:- خيارات تركيا امام "عاصفة الحزم" محتملة في سوريا، تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة- قطر، 26/ 2015/4. ص3.

(2) محمود سمير الرنتيسي، عاصفة الحزم: حدود التنافس التركي- الأيراني، تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة- قطر، 2015/4/5.ص3

(3) محمود سمير الرنتيسيمصدر سبق ذكره،، ص3-4.

(4) المصدر نفسه، ص4.

2-الرغبة في تطوير العلاقات مع المملكة العربية السعودية؛ التي أثبتت قدرتها على التأثير في مجريات الأحداث في المنطقة في الفترة السابقة.

3-الرغبة في تأدية دور دولي أكثر في ظلِّ تراجع الدور الأميركي في المنطقة، والتأثير في التوازنات الإقليمية، ووجود تخوُّف من مرحلة ما بعد حصول اتفاق حول المشروع النووي الأيراني.

4-الرغبة في تحريك الأمور بعد حدوث انسداد في بعض القضايا التي دعمتها تركيا في كلٍّ من مصر وليبيا وسورية.

5-الرغبة في الحدِّ من نفوذ الفاعلين الدوليين من غير الدول،ومواجهة دعوات الانفصال والتجزئة التي تعصف بالمنطقة، ولتركيا في هذا تجربة مريرة مع حزب العمال الكردستاني.

اما على الجانب الاقتصادي فأن تركيا تستورد اكثر من 93% من استهلاكها المحلي من النفط،،[1]،اذ تقوم تركيا باستيراد الغاز والبترول من ايران بقيمة 8,2مليار دولار للطاقة من ايران مقابل تصدير ما يقارب مليار دولار قيمة الصادرات التركية الى ايران وقد اتفقت انقرة مع طهران على نقل البترول الأيراني عبر انبوب الغاز الذي بدأ في كانون الأول 2001ونقل هذا الأنبوب 17% من احتياجات تركيا من الغاز عام 2007.[2]

(1)Pierre Kohle, World Economic Situation and Prospects Weekly Highlights, The end of the Iranian-Turkish oil-for-gold trade?. 2013, p,1. http://www.un.org/en/development/desa/policy/wesp/wesp_wh/wesp_wh24.pdf.

(2) عارف محمد خلف البياتي، السياسة التركية حيال الأزمة السورية، مصدر سبق ذكره، ص186.

وانخفضت واردات تركيا من النفط من ايـران مـن 51% عـام 2011 الى 39% في عام 2012 مع تصاعد الضغوط السياسية على المسـتوردين للخـام الأيـراني وتحـول الى مستوردين أخرين.[1]

وفي اعقـاب العقوبـات الجديـدة التـي فرضـتها عـدد مـن الـدول الغربيـة التـي استهدفت عائدات النفط الأيرانية عـن طريـق منـع المؤسسـات الماليـة الأجنبيـة مـن أجراء صفقات النفط مع البنك المركزي الأيراني، فأن تركيا وضعت وسيلة بديلة لمسـح ماتبقى من تجارة النفط مع ايران وذلك باستخدام الذهب كوسيلة للدفع مـع اللـيرة التركية، لآن العقوبات تمنع استخدام الدولار واليورو.[2]

ومع كل هذه التجاذبات والتوترات فأن العلاقات التركية الأيرانية لم تفاقم بشكل كبير لحد الأن رغم تضارب مواقفهما الإقليمية وذلك لان مصالح البلـدين الاقتصـادية، حيث المشـاريع الضـخمة في مجـال الـنفط والغـاز والتجـارة تقـتضي ان تسـتمر تلـك المصالح الحيوية رغم الاختلافات في المواقف السياسية بشـأن العديـد مـن القضـايا في المنطقة، وان تركيا لعبت في المرحلـة الماضـية دوراً كبـيراً في خـرق العقوبـات الغربيـة المفروضة على ايران عبر علاقات مالية وتجارية ملتوية.[3]

وأن تركيا تتطلع الى ان تصبح ممراً دولياً لخطوط الطاقة، وتتحفز أكثر لعلاقات اقتصادية أقوى مع ايران، وفي سياق متصل قال وزير الخارجية التركي ان من المـرجح الانتهاء مـن النـزاع الـذي تنتظـره محكمـة التحكـيم الدوليـة عـلى اسـعار واردات الغاز بين تركيا وايران بحلول أيار من عام 2015.[4] وان زيـارة اردوغـان الأخـيرة الى

---

(1) Pierre Kohle, Op cit ,p,1.

(2)Ibid, P,1.

(3) الأقتصاد يمنع تفجر العلاقات بين تركيا وأيران.:- متاح عـلى الـرابط التـالي:- http://soutraya .fm/news.

(4)الأقتصاد يمنع تفجر العلاقات بين تركيا وأيران، مصدر سبق ذكره.

طهران جاءت لتعزيز التعاون التجاري الذي بلغ حولي 18 مليار دولار وسعي اردوغان الى ان تصل التجارة بين البلدين الى 30 مليار، وان الخلافات السياسية بين البلدين لم يمنعهما من الالتقاء فيما بينهما كما اوردت صحيفة الوفاق الايرانية.[1]

وبناء على ما تقدم ان وسائل الضغط الأيرانية على تنامي الدور التركي جعل من ايران ان تكون وسيلة ضغط ومحدد ومعرقل فعال ضد تنامي هذا الدور الإقليمي التركي في المنطقة بالشكل الذي جعل من تركيا ان يكون دورها الإقليمي وتناميه بعيد عن التصادم في المصالح الأيرانية بصورة كبيرة اضافة الى التبادل الاقتصادي بين البلدين مما صعب على انقرة الاستغناء عن التعامل بشكل كلي عن طهران، كما ان الضغط الايراني على التحرك التركي بشأن الأزمة السورية يحدد من أمكانية الأنغماس المكثف فيها الى حد معين تبعاً لذلك.

المبحث الثالث: المحددات الدولية

للمحددات الدولية دور كبير في تحديد فاعلية دور تركيا الاقليمي في المنطقة، وقد احتلت كل من روسيا والولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الأوربي الاكثر تأثيراً على فاعلية الدور الاقليمي، لذلك سنحاول ان نبحث في المطلب الاول المحدد الروسي ودورة في التأثير على الدور الاقليمي التركي في منطقة الشرق الاوسط والقوقاز، وايضاً سنبحث في المطلب الثاني المحدد الأمريكي والدور الذي يلعبه في محدودية الدور التركي والسياسة التركية التي لا تخرج عن السياق الامريكي وتفاعلاته في المنطقة، اما المطلب الثالث فسنتناول به المحدد الاوربي وتأثيره على القرار التركي والتقليل من فاعلية دور تركيا في مواجهة الكثير من القضايا الداخلية المتعلقة بالديمقراطية وحقوق الانسان.

---

(1) صحف عربية تشيد بزيارة إردوغان لإيران بالرغم من الخلافات،
http://www.bbc.com/arabic/inthepress/2015/04/150408_arab_press

المطلب الاول:- المحدد الروسي

أدى انهيار الاتحاد السوفيتي بعد انتهاء الحرب الباردة الى نتيجتين متضاربتين وفق الرؤية التركية أذ أن ذلك الانهيار دشن نهاية ولو مؤقتة للتهديد التاريخي الذي مثلته روسيا للأناضول، الا انه حمل في طياته تهديداً لمكانة تركيا الاستراتيجية في خارطة السياسة الدولية. ومثلت مرحلة التسعينيات من القرن العشرين مدة من فقدان الاتجاه التركي على صعيد سياستها الخارجية بسبب التأثيرات الدولية وأدت براعة الرئيس التركي الأسبق توركت أوزال دوراً كبيراً في اعادة اكتشاف وتعريف المصالح الوطنية التركية في جوارها الجغرافي، ولكن قدرة تركيا على ترجمة هذا الاكتشاف وتلك الرؤية كانت محدودة لأسباب تعود الى موازين القوى الدولية والاقليمية.[1]

ولاتزال روسيا الأكثر أهمية وربما الوحيدة كقوة كبرى تقع في الجوار المباشر لتركيا، وان حال العلاقات التركية-الروسية ربما تكون عاملا ومفتاح حاسم في تحديد ما اذا كانت تركيا ستستمر في النمو في بيئة سليمة أم سيتم اغراقها في المستقبل في صراع مباشر او بالوكالة مع روسيا.[2]

وقد شهدت العلاقات التركية-الروسية في العقد الأخير تطورات كبيرة ورجحت كفة التعاون على التنافس وصارت روسيا من كبار الشركاء التجاريين لتركيا وتعزز الصلات الاقتصادية بين البلدين بمختلف جوانبها استثمارياً وتجارياً وسياحياً فضلا عن الطاقة وامنها وممرات النقل.[3]

(1) عارف محمد خلف البياتي، السياسة التركية حيال الأزمة السورية، مصدر سبق ذكره، ص187.

(2) Şener Aktürk, A Realist Reassessment ofTurkısh-Russıan Relatıons, 2002-2012: From the Peak to the Dip?, Caspian Strategy Institute, Center for Politics & International Relations Studies, Washington, United States, January 2013. P,3.

(3) مثنى فائق العبيدي، مبادئ السياسة التركية في ظل تطورات "الربيع العربي"، مصدر سبق ذكره، ص14.

وقد بذلت الحكومة التركية منذ عام 2002 جهوداً لتحسين العلاقات مع روسيا وجعلت هذا الأمر من أولوياتها.[1] وأقترح الجنرال "تونجر كيلينج" الأمين العام لمجلس الأمن القومي التركي تشكيل تحالف بين تركيا وروسيا وايران ضد اعضاء الاتحاد الأوربي ولكن دون تجاهل مصالح الأمم المتحدة،[2]

وأستطاع حزب العدالة والتنمية من بناء سياسة اقليمية جديدة خطت فوق الحساسيات التاريخية والعوائق السياسية لتعيد تركيا الى جوارها الجغرافي والحضاري وألغت بموجبها تلك الخيارات الثنائية أما التوجه الى الغرب أو التوجه شرقاً وذلك بفضل السياسة التي اعتمدها أحمد داود أوغلو وزير الخارجية التركي (رئيس الوزراء التركي حالياً) في كتابه العمق الجغرافي ويريد أوغلو لتركية أن تتخطى دور الدولة الحاجزة لطموحات موسكو طيلة الحرب الباردة.[3]

وقد شهدت علاقة تركيا مع روسيا منذ مجيء حكومة العدالة والتنمية تطورا وتقاربا في الرؤى ومنه ازاء قضايا منطقة المشرق العربي، وكانت نقطة التحول في هذا التطور؛ توقيع مذكرة 3/اذار/2003 التي مثلت عاملاً مهماً في تسريع العلاقة بينهما.[4]

وعلى ما يبدو فأن الحكومة التركية قد اقتنعت مستفيدة من تجارب ودروس الماضي بعدم استبعاد روسيا من حساباتها وخلق نوع من التعاون معها عوضا عن علاقة التنافس والصراع، وهكذا فقد حققت الدولتان مستويات مرتفعة باضطراد في

---

(1) Bulent Aliriza Others, The Turkey, Russia, Iran Nexus driving forces and strategies, Center For Strategic & International Studies, Washington, United States, March 2013. P,4.

(2) Şener Aktürk, Op cit p,3.

(3) عارف محمد خلف البياتي، السياسة التركية حيال الأزمة السورية، مصدر سبق ذكره، ص187.

(4)بشير هادي عبدالرزاق، سياسة تركيا الخارجية تجاه منطقة المشرق العربي مابعد عام 2002، رسالة ماجستير غير منشوره، قسم العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2012، ص94.

حقل التبادل التجاري الذي بلغ عام 2003 حوالي 6 مليار دولار مرتفعا بحوالي الضعف عن السنوات السابقة ثم ارتفع الى 10 مليار دولار عام 2004 والى 15 مليار عام 2005 وقفز ليتجاوز20 مليار عام 2006 وقرابة 25 مليار دولار عام 2008. وتعد روسيا ثاني اكبر مستورد للسلع التركية بعد المانيا كما ان تركيا استثمرت ما بين 6 و12 مليار دولار في روسيا في حقل الانشاءات[1]

وهناك عدد من الدوائر الحكومية التركية وخاصة قطاعات توزيع الطاقة والبناء وقطاعات السياحة، قد استفادت كثيرا من توثيق الروابط الاقتصادية مع روسيا، وأن حكومة حزب العدالة والتنمية حريصة على الحفاظ كل هذه المصالح التجارية والعلاقات والتي كانت عنصراً مهماً للزيادة الملحوظة في النمو الاقتصادي خلال الـ(10) سنوات الماضية.[2]. وتعد روسيا مصدرا مهما لتوريد الطاقة الى تركيا، اذ تستورد الاخيرة من روسيا ما نسبته 65% من النفط و25% من احتياجاتها من الغاز.[3]

وكانت روسيا الشريك التجاري الأول لتركيا(بعد الاتحاد الأوربي ككتلة واحدة) منذ عام 2008.[4]ووسط ضجة كبيرة بدأت الحكومتان الروسية والتركية عام 2010 بإقامة "الشراكة الاستراتيجية" بما في ذلك أقامت مجلس مشترك للتعاون الاستراتيجي بين موسكو وأنقرة، والقمم السنوية، والفريق المشترك للتخطيط الاستراتيجي وتعزيز التعاون الاقتصادي والسياسي والثقافي وألأمن.[5]

---

(1)بشير هادي عبدالرزاق، مصدر سبق ذكره، ص94-95.

(2) Bulent Aliriza Others, Op cit, p,4.

(3) بشير هادي عبدالرزاق، مصدر سبق ذكره، ص95.

(4) Bulent Aliriza Others, Op cit, p,4.

(5) Hasan Kanbolat, “Davutoğlu in Moscow: New Era in Turkish-Russian Relations,” Today’s, 23, 2012:-, http://www.todayszaman.com/columnist-269380-davutoglu-in-moscow-new-era-in-turkish-russian-relations.html.

وعلى الرغم من تحسّن العلاقات الروسية – التركية على نحو غير مسبوق، فإنها لم تؤدِ مع ذلك إلى تلاشي طموحاتهما التاريخية المتنافسة ولا نزاعهما الإقليمي، وبخاصة في المنطقة العربية. فبسبب طبيعة مصالحهما في المنطقة التي تنطوي على تحالفات مع أطراف متناقضة، أصبح تعزيز دور أحدهما وعلاقاته يعني إضعافاً لدور الآخر ومصالحه؛ كما هو الحال في سورية ومصر ومع الأحزاب السياسية الإسلامية. كما أقلقت طبيعة الثورات العربية موسكو التي تخشى أن يؤدي نجاحها إلى مزيد من وصول الأحزاب السياسية الإسلامية إلى الحكم في العالم العربي؛ وهو ما يصبّ في مصلحة حزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا، وقد يؤدي ذلك إلى تشكّل محورٍ إقليمي يوسّع النفوذ التركي.[1]

وأن الموقف التركي من الأزمة السورية التي نشبت في أذار من العام 2011 القى بظلاله بقوة على العلاقات التركية الروسية، فالموقف الروسي الرافض للتدخل العسكري الخارجي بشأن تطورات هذه الأزمة قد يزيد من تخوف تركيا من احتمال تدهور علاقاتها مع روسيا ولاسيما بعد أن شهدت تلك العلاقات طفرة مهمة ونقلة الى الأمام.[2]

وتعدّ الأزمة السورية المثال الأبرز على تناقض المصالح الروسية - التركية؛ ففي ظل سعي روسيا للحفاظ على مصالحها مع أهم حلفائها في الشرق الأوسط، والحفاظ على قاعدتها البحرية الوحيدة في البحر المتوسط، فقد عارضت أي تدخل عسكري خارجي في سورية ودعمت النظام بشتى السبل؛ مما أبرز دورها مجددًا في المنطقة، وأظهرها كحليفٍ يمكن الاعتماد عليه، وشجع ذلك دولًا عربية أخرى مثل مصر للبحث في إمكانية تطوير العلاقة معها. أما تركيا، فقد أضعف التدخل الروسي،

(1) عماد يوسف قدورة، روسيا وتركيا: علاقات متطورة وطموحات متنافسة في المنطقة العربية، سلسلة تحليلات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة-قطر، 2015، ص2-3.
(2) عارف محمد خلف البياتي، السياسة التركية حيال الأزمة السورية، مصدر سبق ذكره، ص187-188.

فضلًا عن الإيراني، دورها في سورية وقوّض حضورها الإقليمي الـذي كـان فـاعلًا قبـل الأزمة. وعلى الرغم من هذا التنـاقض في سياسـات الـدولتين ومصـالحهما في المنطقـة، فليس من المستبعد أن يتواصل الأتراك والروس مـثلًا بشـأن البحـث عـن حـلٍ للأزمـة السورية بما يحفظ حدًا معقولًا من مصالحهما، وذلـك بتـأثير علاقـاتهما التـي لا تـزال تتطور، وحفاظًا على ديمومتها.(1)

وتدرك تركيا جيداً انها لا تستطيع التعامل مع أزمة سورية الا عن طريق الأجماع الدولي لكي يعطيها غطاء كي تتحرك مع غيرها لذا فأن الفيتو الروسي قد قيد كثـير مـن السلوك التركي ازاء الأزمة السورية وجعـل الخيـارات المتاحـة امـام المسـؤولين الأتـراك محدودة، اذ تمثل سورية أخر موطئ قـدم لروسـيا في منطقـة الشرق الأوسـط فهنـاك الميناء العسكري في طرطوس على ساحل البحر المتوسط الذي استأجرته موسكو مقابل اسلحة بقيمة مليار دولار عام 2007 فقط.(2)

وقد تسبب الأجراء التركي في تطبيق فرض الحصار الجوي والـبري امـام الطـائرات والمركبات التي تنقل الأسلحة الى سورية الى احداث توتر في العلاقات الروسـية حيـنما قامت الطائرات التركية بإرغام الطائرة السورية القادمـة مـن روسـيا الى سـورية عـلى الهبوط في الأراضي التركية وتم بعد تفتيش الطائرة الاعلان عـن وجـود عتـاد عسـكري فيها.(3)

وعلى صعيد الاجراءات التي اتخذتها تركيا بشأن نصب صواريخ بـاتريوت عـلى الحدود السورية فأن روسيا انتقدت ذلك على لسان وزير خارجيتها سيرجي لافروف بقولـه(إن نصـب صـواريخ بـاتريوت عـلى الحـدود التركيـة السـورية لا يخـدم أمـن

(1)عماد يوسف قدورة، مصدر سبق ذكره، ص3.
(2) عارف محمد خلف البياتي، السياسة التركية حيال الأزمة السورية، مصدر سبق ذكره، ص189.
(3) عارف محمد خلف البياتي،الدور الـروسي في الأزمـة السـورية، مجلـة جامعـة تكريـت للعلـوم القانونية، السنة(5)، العدد(22)، كلية القانون، جامعة تكريت، حزيران 2014، ص187.

المنطقة ويشكل أستفزازاً،[1] وجاء الرد الروسي بأرسـال (4) بـوارج الى مرفـأ طرطـوس وهي رسالة واضحة ومباشرة الى واشنطن وانقـرة والنـاتو، وجـاء هـذا كتحـذير روسي لتركيا والغرب، وعدت موسكو نصب الصواريخ بمثابـة الخطـوة التصـعيدية التـي قـد تؤدي الى مزيد مـن الاحـتمالات والمخـاطر التـي لا تحمـد عقباهـا.[2]وتشـير التقـارير الاخـيرة للأسـتخبارات العسـكرية الامريكيـة الى ان روسـيا ارسـلت معـدات عسـكرية وجنود روس لاقامة قاعدة عسكرية قرب مدينة اللاذقية السورية.

ومع ذلك فأن العلاقات التركية-الروسـية لم تتـأثر كثـيراً بسـبب تـداعيات الأزمـة السورية، فالزيارات بين مسؤولين البلدين استمرت على الرغم من الخلافات السياسية الحاصلة بينهما، حيث لكلا الطرفين مصالح اقتصـادية وسياسـية وتجاريـة لا يسـتهان بها.[3]

زد على ذلك ان تركيا تعول على الشراكة مع روسيا لأحداث تحول اسـتراتيجي في مكانتها بعد أن اختل توازن القوى الاقليمي غير التقليدي لمصلحة أيـران واسرائيـل في المجال النووي وتقنيات الفضـاء: اذ تعـد روسـيا مصـدراً مهـماً ومتاحـاً لتمكينهـا مـن تسريع بناء مشاريع الطاقة النووية والأقمار الاصطناعية لتجسير هـذه الفجـوة بقـدر المستطاع.[4]

فقد اتاحت الاتفاقيات بينهما عام 2010.في مجـال الطاقـة النوويـة والتكنلوجيـا المتقدمة المرتبطة بها بناء محطة "آق قويـو" للطاقـة النوويـة وتشـغيلها في محافظـة مرسين التركية.وأكدت الاتفاقيات الموقعة في كانون الأول من العام 2014 على استمرار

(1)عارف محمد خلف البياتي، السياسة التركية حيال الأزمة السورية، مصدر سبق ذكره، ص189.
(2)عارف محمد خلف البياتي،الدور الروسي في الأزمة السورية، مصدر سبق ذكره، ص188.
(3) المصدر نفسه، ص189.

(4) Putin sees new opportunities for Turkey-Russia relations"; "Putin: Energy is 'locomotive' of Russia-Turkey economic cooperation," RT, November 28, 2014,at: http://bit.ly/1IcMI7O.

هذا المشروع التي تبلغ كلفته نحو 20 مليار دولار، والذي سيساهم في خلق نواة جيل من العلماء والفنيين الأتراك في مجال الطاقة النووية بعد أن ارسلت تركيا اكثر من مئتي طالب الى روسيا لتلقي التعليم في هذا المجال منذ عام 2011. اما في مجال الفضاء فقد تم أطلاق أول قمر صناعي تركي Turksat-4A للاتصالات على متن صاروخ روسي في شباط من العام 2014، وأكدت الاتفاقيات الأخيرة على عزم البلدين أطلاق القمر الثاني Turksat-4B في عام 2015.(1)

وأن تركيا لا تريد ان تخسر مصالحها الاقتصادية مع روسيا والعكس صحيح اذ ان لدى روسيا مصالح كثيرة في تركيا تجعلها تسلك علاقات جيدة مع الأخيرة.(2) وتعد روسيا ثالث اكبر مستورد للصادرات التركية وهو ما يمثل 4،4% من الصادرات عام 2011 من مبيعات المنتجات والمنسوجات وبعض السلع الاستهلاكية، أذ صدرت تركيا حوالي 1,09 مليار دولار، وبلغ الاستثمار الأجنبي التركي في روسيا حوالي 7,3مليار دولار، وقد وجد المقاولين الأتراك في روسيا ديناميكية واستقرار للسوق واستثمروا في روسيا حوالي(1396) مشاريع تقدر قيمتها 38,5 مليون دولار في العام نفسه. وتصدرت مجموعة التجارة الثنائية بين البلدين حوالي 33مليار دولار عام 2012 على الرغم من أن واردات الطاقة التركية من روسيا شكلت 80% من هذا التجارة.(3)

ووقعت الحكومتين الروسية والتركية عدد من الصفقات التجارية تصل الى أكثر من 100 مليار دولار، ومن بين هذه الصفقات اتفاقاً لتعزيز التعاون بين الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم بين البلدين وبذل مزيد من الجهود الرامية الى تعزيز المشاريع المشتركة فيما بينهما. وقد شجعت السياحة بين البلدين والغاء تأشيرة السفر

(1) Ibid.

(2)عارف محمد خلف البياتي، السياسة التركية حيال الأزمة السورية، مصدر سبق ذكره، ص189.

(3)Bulent Aliriza Others, Op cit, p,4.

بعـد اذار 2011،وبعـض الاقتصـاديون يـرون ان وراء تعزيـز المشـاريع الاسـتثمارية وتشجيع السياحة هو زيادة التبادل التجاري الى (100 مليار دولار) وهو غير واقعـي ومبالغ فيه.[1]،

وتعكس العلاقات الثنائية بين البلدين في مجال الطاقة بالمصالح المتبادلـة، ولكـن قد تعكس ايضاً قدرة على التنافس، حيث تسعى تركيـا باسـتراتيجية الطاقـة لتحقيـق التوازن بين احتياجاتها من امدادات أمنـة مـن روسـيا مـع طموحهـا ان تصـبح "جسر الطاقة" الحيوي الى أوربا والغرب، أذ سعت تركيا في السنوات الأخـيرة وعملـت عـلى الحد من الاعتماد الكبير على الغاز الطبيعي الروسي الذي بلغت نسـبته مـن مجمـل الاستيرادات التركية حـوالي 58% عـام 2012، وحـوالي 12% يمثـل الـنفط الـروسي مـن الاستيرادات التركية في العام نفسه.[2]

ومع كل ذلك فأن بالإمكان القـول ان باسـتطاعة روسـيا كدولـة كـبرى ومجـاورة لتركيا ان تحد من فاعلية التحرك التركي في المنطقة عندما تشعر بان هـذا التحـرك قـد يلحق الضرر بالمصالح الروسية، كما عليه الحال في الدور التركي حيال الأزمة السورية.

---

(1) See:- “The Turkey, Russia, Iran Nexus: Economic and Energy Dimensions,” Proceedings of an International Workshop, organized by the Center for Strategic and International Studies, the Economic Policy Research Foundation of Turkey, and the Institute of Oriental Studies of the Russian Academy of Sciences,Moscow, Ankara, March 29, 2012, p. 4.

(2) See Tuncay Babali, “The Role of Energy in Turkey’s Relations with Russia and Iran,” discussion paper at the workshop on The Turkey, Russia, Iran Nexus: Economic and Energy Dimensions, hosted by the Economic Policy Research Foundation of Turkey, Ankara, March 29, 2012, p. 2,.

المطلب الثاني: المحدد الأمريكي

بنيت العلاقة بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية في مخاض الحرب الباردة على مدى عقود، وكانت تلك العلاقة متفاعلة في ضوء الاعتبارات السياسية والعسكرية المتعلقة بأوربا، خصوصاً في التعامل بأفضل السبل لمواجهة التحدي الاستراتيجي السوفيتي آنذاك.(1)

ومع انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي واجهت السياسة التركية أزمة البحث عن دور جديد وذلك لأن تركيا لم تكن لترضى القيام بدور محدود وأن ما سعت اليه هو ان تؤدي دوراً فاعلاً ومؤثراً ولاسيما ان وضعها الاستراتيجي قد تغير بشكل كبير نظرياً وعملياً. وعلى الرغم من التكهنات التي توقعت نهاية دور تركيا الاستراتيجي بعد نهاية الحرب الباردة، فأن حروب البلقان وسنوات العداء الأمريكي للعراق طوال اثنا عشر عاماً منحت تركيا نسبياً دوراً إقليميا يلامس تأثيره حتى افغانستان.(2)

وحتى بعد انهيار الاتحاد السوفيتي السابق فأن الولايات المتحدة الأمريكية لم تتخلى عن تركيا ولا يمكنها الاستغناء عنها لأدائها أدوار جيوستراتيجية في أوربا والشرق الأوسط وأسيا الوسطى، ونقل النفط عبر أراضيها لحرمان روسيا وأيران من هذه الاستفادة.(3)

لذلك فقد دعمت الولايات المتحدة الامريكية الموقف التركي الراغب في الانضمام الى الاتحاد الاوربي، فلقد اشار جورج بوش الاب خلال زيارته لأنقرة في

(1) See:- U.S.-Turkey Relations A New Partnership, Independent Task Force Report No. 69, Madeleine Albright and Stephen Hadley, chairs Steven Cook, project manager, council on foreign relations, Washington, United States,2012. P,ix.

(2) نضال جهاد العبيدي، مصدر سبق ذكره. ص258.

(3) عارف محمد خلف البياتي، السياسة التركية حيال الأزمة السورية، مصدر سبق ذكره، ص192-193.

تموز 1991 الى " ان تركيا وبعد مرور عقد على تبنيها لحكومة حره اصبحت نجما ساطعاً في اوربا وهي بلد متحول اقتصاديا و سياسيا لذلك ينبغي ان تثار الشكوك حول استحقاق دخولها الاتحاد الاوربي، و انها يمكن ان تعتمد على التأثير القوي للولايات المتحدة في هذا الشأن ".[1]

وفي مايس عام 1995 اكد السفير الامريكي لدى الاتحاد الاوربي ستورات ايزنستات على ان الولايات المتحدة تدعم العضوية الكاملة لتركيا في الاتحاد الاوربي، وقامت الولايات المتحدة الامريكية في عام 1997 بحملة دبلوماسية لصالح تركيا فقد اشارت الخارجية الامريكية الى ان سفارتها في اوربا كلفت للقيام بمهمة اقناع دولة الاتحاد الاوربي لقبول تركيا فيه، وذلك تأكيدا للموقف الحازم للولايات المتحدة في دعم تركيا بهذا الشأن.[2]

وقد أثبت التاريخ المعاصر الدور التركي في المنطقة، بعد التغيرات المتسارعة في البيئة الدولية وخاصة في مرحلة ما بعد الحادي عشر من أيلول 2011، وما فرضته من أدوار جديدة للقوى التقليدية ومنها تركيا، وأدراك الأتراك لطبيعة هذا التغيير وسعيهم للتعاطي معه وفق رؤية مغايرة وادوات مختلفة زادت من حضورهم.[3]

وبعد وصول حزب العدالة والتنمية الى السلطة عام 2002، حققت الدولة التركية إصلاحات بعيدة المدى وأن كانت غير مكتملة وصار النظام السياسي اكثر تمثيلاً مما كان علية قبل عقد من الزمن، وكذلك اصبح دور الجيش وتدخله في النظام

(1) غيداء سعيد عبد المجيد، العلاقات التركية-الأمريكية 1991-2005، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2007. ص152.

(2) المصدر نفسه، ص152.

(3) ريز لطيف صادق، العلاقات الأمريكية-التركية في ظل عهد حزب العدالة والتنمية (2003-2011)، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، 2011، ص37.

السياسي منخفض بشكل كبير، واصبح الناتج المحلي الإجمالي في البلاد اكثر بثلاثة أضعاف، مما جعل تركيا واحدة من الاقتصاديات العشرين الأولى في العالم والتخطيط للانضمام الى العشرة الأوائل في الاقتصاد العالمي، وان كل هذا جعل من تركيا ان تلعب دوراً اكبر على الساحة الدبلوماسية.(1)

زد على ذلك فقد انتعش الاقتصاد التركي وارتفعت قيمة العملة التركية وزادت الاستثمارات الأجنبية، وفي عام 2002 تم تشكيل منطقة صناعية مشتركة (QIZ) بين واشنطن وأنقرة والتي اعطت المنتجات التركية مزايا تنافسية داخل السوق الأمريكية واعفاءات ضريبية ساهمت في زيادة العلاقات التجارية بين البلدين.(2)

وأن التطورات المتمثلة بوجود الإدارة الأمريكية المتشددة في البيت الأبيض، وبخاصة بعد احداث الحادي عشر من ايلول 2001، وتولي حزب العدالة والتنمية لمقاليد السلطة في انقرة خلقت نوع من التأثير والتأثر المتبادل بين الطرفين . فإدارة بوش كانت تدرك تمام الأدراك حاجتها الى التعاون والتنسيق مع حلفائها وأصدقائها في تنفيذ مشروع الهيمنة والذي تم تدشينه بانطلاق ما يسمى بالحرب على الإرهاب، وان تركيا أول من ادانت وشجبت هجمات الحادي عشر من أيلول 2001، واعلنت تضامنها مع الولايات المتحدة الأمريكية ولم تتردد في الاشتراك في المخطط الاستراتيجي الأمريكي والانضمام الى التحالف الدولي الذي شكلته الولايات المتحدة لمحاربة ما وصفته بـ(الإرهاب الدولي) وقد شاركت قوات تركية في الحرب على افغانستان.(3)

(1) U.S.-Turkey Relations A New Partnership, Op cit, p,ix

(2) ريز لطيف صادق، مصدر سبق ذكره، ص38.

(3) فارس تركي محمود، المحدد الأمريكي في السياسة التركية تجاه المنطقة العربية 2001-2010، مركز الدراسات الأقليمية، جامعة الموصل، 2013، ص254.

وعلى الرغم من ان كثير من المحللين الاستراتيجيون يرون ان تركيا فقدت اهميتها الاستراتيجية بعد احتلال الولايات المتحدة الامريكية للعراق، الا انه في الحقيقة ان الولايات المتحدة مازالت بحاجة ماسة لتركيا بوصفها الجبهة الشمالية في الاستراتيجية الامريكية، وبخاصة دورها في جمهوريات وسط اسيا، مثل خط النقل النفطي من منابع النفط في اذربيجان في بحر قزوين عبر جورجيا الى ميناء جيهان التركي.[1]

وقد سعت واشنطن وأنقرة خلال الأشهر الأولى للاحتلال الأمريكي للعراق الى السعي لتخفيف حدة التوتر الذي شاب العلاقات الأمريكية-التركية بسبب رفض تركيا لمساعدة الولايات المتحدة لغزو العراق، وذلك عن طريق الاتصالات والزيارات المتبادلة بين الطرفين على أعلى المستويات كزيارة رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان الى واشنطن عام 2004، وزيارة الرئيس بوش الى أنقرة في 27حزيران من العام نفسه فضلاً عن الزيارات والاتصالات على مستوى وزراء الخارجية والدفاع، ومن الزيارات المهمة في هذا المجال والتي تترجم بشكل واضح الرغبة التركية في اصلاح الخلل الذي لحق بالعلاقات بين الجانبين وتبين مدى تأثير المحدد الأمريكي في السياسة التركية هي الزيارة التي قام بها مساعد وزير الخارجية التركي أوغور زيال الى واشنطن في 17 حزيران من العام 2003 والتي تعد أول زيارة لمسؤول تركي منذ انتهاء الحرب على العراق، اذ التقى خلالها بعدد من المسؤولين الأمريكيين ومنهم مستشارة الأمن القومي كونداليزا رايس ومساعد وزير الدفاع الأمريكي ريتشارد ارميتاج، وقد قدم زيال خلال هذه الزيارة عدد من المقترحات التي تعكس مدى الحرص التركي على اعادة العلاقات الى سابق عهدها ومنهت:-استخدام واشنطن لقاعدة انجرليك لتقديم الدعم اللوجستي في العراق وتجديد نظام الاتصالات العراقي عبر شبكات تركية، ومشاركة تركيا في قوات حفظ

(1)غيداء سعيد عبد المجيد، مصدر سبق ذكره، ص170-171.

الأمن الدولية في العراق، ووجود ممثل تركي دائم في مكتب اعادة الأعمار والمساعدات الإنسانية الأمريكية في بغداد، ومنحت الولايات المتحدة قرض لتركيا بقيمة 8,5 مليون دولار لإنفاقه في اعادة اعمار العراق وخاطب زيال المسؤولين الأمريكيين قائلا (نريد ان تنجحوا في العراق).[1]

وكان لزاماً على الولايات المتحدة الأمريكية توقيع وثيقة مشتركة مع عبدالله غول حينما كان وزيراً للخارجية التركية في عام 2006، وهي أقرب لخارطة طريق تضمن التعامل المؤثر في القضايا الثنائية والإقليمية والدولية وذلك بعد التوتر الذي شاب العلاقات الأمريكية- التركية بسبب رفض البرلمان التركي لعبور القوات الأمريكية لغزو العراق في عام 2003، وتتضمن الوثيقة الكثير من البنود لعل من اهمها هي تعزيز السلام والاستقرار في الشرق الأوسط عن طريق دعم الديمقراطية وايجاد حل بناء للصراع العربي (الإسرائيلي) ودعم الاستقرار في العراق الموحد ودعم مبادرة لحل الأزمة المتعلقة بالبرنامج النووي الإيراني ودعم الاستقرار والديمقراطية في دول البحر الأسود والقوقاز وآسيا الوسطى ودعم حل عادل في قبرص ورفع العزلة عن القبارصة الأتراك ودعم جهود تركيا للانضمام الى الاتحاد الأوربي ومكافحة الإرهاب ولاسيما حزب العمال الكردستاني وتعزيز التفاهم والتسامح بين الأديان والثقافات المختلفة.[2]

وان الولايات المتحدة الأمريكية قد ركزت كل جهودها لإعطاء دور مهم لتركيا استشعاراً منها بمدى الحاجة الأمريكية الى تأمين الاستقرار والمحافظة على الأمن في منطقة الشرق الأوسط والتي تعج بالمشاكل الكثيرة نتيجة التخبط الأمريكي.[3]

---

(1) فارس تركي محمود، مصدر سبق ذكره، ص260-261.
(2) عارف محمد خلف البياتي، السياسة التركية حيال الأزمة السورية، مصدر سبق ذكره، ص193.
(3) المصدر نفسه،

وتمثل تركيا احد المفاتيح لفهم السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط وذلك ليس فقط بسبب البعد الجيوستراتيجي، والذي اعطاها ميزة تنافسية عالية، وإنما ايضاً بسبب قدرة تركيا الفائقة على تقديم نفسها للغرب والولايات المتحدة الأمريكية بوصفها الشريك الأمثل الذي يمكن الاعتماد عليه، لذلك دخلت أنقرة في شراكة استراتيجية طويلة الأمد مع الغرب والولايات المتحدة الأمريكية بشكل جعلها بمثابة (حجر زاوية) في أي سياسة أمريكية تجاه الشرق الأوسط.[1]

وعلى الرغم من ذلك فأن ادارة بوش لم تتمكن حتى نهاية فترة حكمها عام 2008 من ان تمارس تأثير يذكر على القرار السياسي التركي فحسب بل على القرار السياسي لجميع دول الجوار نتيجة لفشل استراتيجية الهيمنة التي تبنتها الإدارة وحتى ان هذه الاستراتيجية قد رفضت من الداخل الأمريكي وأدت الى هزيمة الجمهوريين في انتخابات 2008، ووصول رجل اسود الى سدة رئاسة الحكومة الأمريكية هو باراك حسين اوباما.[2]

وبوصول أدارة أوباما الى البيت الأبيض بدأت حقبة جديدة من العلاقات الثنائية التركية-الأمريكية تميزت بتطابق وجهات النظر بشأن المشكلات الإقليمية، حتى ان اوباما وصف التعاون بين البلدين بـ(الشراكة النموذجية) التي تتطلب ان تستند علاقات الدولتين الثنائية على أساس التفاهم والتعاون بين البلدين، وتتيح هذه الشراكة فرصاً للتعاون اكثر تنوعا في مختلف المجالات عسكرياً وتكنولوجياً ودبلوماسياً واقتصادياً...الخ وتدعو الشراكة النموذجية الشركاء لان يعملوا بشكل وثيق جداً من أجل تدارك اي سوء فهم او اي تصور خاطئ في اي من القضايا التي تهم الطرفين، وذلك كله مبني على أساس الحاجة المتبادلة للدولتين.[3]

---

(1) ريز لطيف صادق، مصدر سبق ذكره، ص89.

(2) فارس تركي محمود، مصدر سبق ذكره، ض267-268.

(3) مثنى فائق مرعي العبيدي، مبادئ السياسة التركية في ظل تطورات "الربيع العربي"، مصدر سبق ذكره، ص12.

وكما كانت ادارة جورج بوش تنظر الى تركيا بوصفها اداة مهمة من أدوات تنفيذ أفكارها وأحلامها حول الهيمنة، كذلك رأت فيها أدارة الرئيس باراك أوباما في تركيا انها حليف استراتيجي يمكن ان يكون له دور مهم في تنفيذ أدارة اوباما القاضية بتطويق ومعالجة الأثار السلبية التي خلفتها الإدارة السابقة. لذلك نرى ان الرئيس اوباما قد اختار تركيا كأول الدول الإسلامية التي قام بزيارتها عام 2009 حيث التقى خلالها بالرئيس التركي عبدالله غول ورئيس الوزراء رجب طيب أردوغان، واثناء حديثه وصف اوباما تركيا بـ(الشريك الاستراتيجي) بسبب الأهمية التي تملكها تركيا في الشرق الأوسط ودورها في عملية السلام وقدرتها على حل المشاكل وتصفيرها.[1]

وحتى التحرك التركي تجاه الأزمة السورية التي بدأت في عام 2011 جاء بالتنسيق مع الإدارة الأمريكية بخصوص الأزمة في المألات الأتية[2]:-

1-الزيارة التي قام بها مدير المخابرات الأمريكية (سي اي ايه) السابق (ديفيد بترايوس) برفقة مدير المخابرات الوطنية الأمريكية (جيمس كليبر) واجتماعه بأردوغان ورئيس المخابرات التركية(حقاي فيدان وآخرون) واجراء مباحثات بشأن التعاون الأمني بين البلدين بخصوص تطورات الأوضاع في الشرق الأوسط وتحديداً سورية وأيران.

2- المناورات الضخمة التركية-الأمريكية في منطقة (ملاطيا) والتي جرت في الخامس من أذار ولغاية الخامس عشر من الشهر نفسه عام 2012. ولقد تركزت هذه المناورات على كيفية مواجهة الدفاع الجوي لدول المنطقة

(1) Aron Stein : Resetting U.S. – Turkish relations : charting a new way forward, Vol. (6) , issue (1) , Journal of strategic security, Henley-Putnam University, United States of America, 2011 , p. 4 .

(2) عارف خلف البياتي، السياسة التركية حيال الأزمة السورية، مصدر سبق ذكره، ص195.

وتعطيلها دون هجوم مباشر عليها، وكذلك كيف يتم خوض حرب مشتركة ضد هذه الأهداف.

3- استضافة تركيا لمؤتمر (أصدقاء سورية الثاني) كنتيجة للمؤتمر الأول الذي عقد في تونس وما رشح من مؤتمر إسطنبول هو أنقرة تسعى التحقيق امرين، الأول حصول اعتراف دولي بالمجلس الوطني المعارض كممثل رصين للشعب السوري، والثاني تشكيل تحالف دولي خارج مجلس الأمن الدولي ضد سورية نتيجة الفيتو الروسي والصيني ولمرتين.

4- أتخاذ سلسلة من الإجراءات الجديدة ضد سوريا منها وقف الشاحنات التركية وعبورها الى الأراضي السورية نهائياً.

5- السعي لأقامه منطقة أمنية عازلة داخل الأراضي السورية.

6- دخول منظومة الدرع الصاروخية الأمريكية-الأطلسية التي نشرت على الأراضي التركية.

ونستخلص من كل ذلك فأن الولايات المتحدة الأمريكية تعد المحدد الأكثر فاعلية حيال أي دور إقليمي تركي، وان هذا يعتمد بالدرجة الأساس على التنسيق التركي مع الإدارة الأمريكية أزاء أي تحرك تركي ناجح ومؤثر بشأن معالجة الأزمات المتواترة في المنطقة ومنها الأزمة السورية، اذ ظل الدور التركي مقيداً بالموقف الأمريكي منها منذ بدايتها.

المطلب الثالث: المحدد الأوربي

بعد انتهاء الحرب الباردة بدأت مسألة التحالفات تطرح من جديد، أذ واجهت تركيا حلفاً جديداً تمثل بين روسيا وبلغاريا واليونان وقبرص وصربيا بسبب المطامع الروسية في الأدرياتيكي والمتوسط، بالإضافة الى دعمها في مطالبها الإقليمية. في حين تقاطعت مصلحة تركيا مع مسلمي كرواتيا والبوسنة والبانيا ومقدونيا ومقاطعة

كوسفو، كما طرح مصير حلف الناتو بعد انتهاء الحرب الباردة. لكن نشاطه تجدد في الحرب التي جرت في يوغسلافيا سابقاً عام 1990و1995.[1]

وبتحرير تركيا من مواجهات الصراع الجيوسياسي للحرب الباردة بين الشرق والغرب بدأت بالعمل على اثبات وجودها، ولم يعد بالإمكان اعتبار تركيا طرفاً في استراتيجية للغرب، بل دولة مركزية لها عمقها الاستراتيجي، وذلك بالاستناد الى العلاقة الوثيقة ما بين موقعها الجغرافي وقوتها ودورها السياسي، فما كان من تركيا الا ان تنتهج سياسة خارجية جديدة تجاه معظم دول الشرق الأوسط دون ان تتخلى عن طموحها بالانضمام الى الاتحاد الأوربي.[2]

وقد تبين للولايات المتحدة وبريطانيا أن قيمة تركيا للحلف تظل في كونها موقعاً امامياً لتجمع القوات والمعدات على حافة الشرق الأوسط، لكن هذا لا يمثل أولوية للأوربيين ولا للناتو ككل، ولا حتى لتركيا نفسها التي اختلفت مع حلفائها في الناتو خلال أزمة البوسنة، وندّدت بحروب الإبادة التي وقعت بحق فئات ذات جذور تركية على أيدي الصرب. وبالتالي لم يكن الأمر مصادفة أن يتصاعد الإيقاع الإسلامي في تركيا العلمانية المتعاطف مع البوسنة في الوقت الذي تصعّد فيه أوروبا من اتهاماتها لتركيا بشأن حقوق الإنسان، وهي الاتهامات التي تطلقها أوروبا لتبرير رفضها لانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، ما يدل على الازدواجية لدى أوروبا. لكن الولايات المتحدة الأميركية أبقت على الناتو ودعمت انضمام تركيا إلى الاتحاد

(1) العلاقات الحائرة بين تركيا والأتحاد الأوربي. مجلة الدفاع الوطني:- متاح على الرابط التالي:- http://www.lebarmy.gov.lb/ar/news/?28546#.VY2qqflViko

(2)حيدر جاسم محمد محمود، واقع السياسة الخارجية التركية حيال الأتحاد الأوربي ومستقبلها، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، 2013-2014، ص50

الأوروبي، لان باعتقادها أن تركيا قادرة على حماية المصالح الاستراتيجية الأميركية والغربية في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى والقوقاز.[1]

فالولايات المتحدة الأميركية تخشى في حال عدم انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، أن تلجأ تركيا إلى رد فعل معادٍ للغرب مما يعرّض مصالحها الأمنية والاستراتيجية للخطر.[2]

وعلى الرغم من ان تركيا اصبحت دولة مرشحة في عام 1999 وشاركت في مفاوضات الانضمام للاتحاد الأوربيفي تشرين الأول عام 2005، الا انه يتم اختبارها سنويًّا، ودائمًا تنتقدها التقارير بعدم الوفاء بالعديد من المعايير الإضافية في الثلاثة والثلاثين مجالًا من المكتسبات المجتمعية، فتقارير هيئة الاتحاد الأوروبي القانونية والقرارات القضائية المرحلية للاتحاد الأوروبي تقدم تقارير مختلطة عن التطورات في تركيا، مسلطة الضوء على التناقض بين الطابع المؤسسي الرسمي للديمقراطية وحقوق الإنسان، والمواقف والممارسات المتخلفة من قبل النخب السياسية والعسكرية، وهو موضوع تكرر في تقرير عام 2010.[3]وفي واقع الأمر فأن كل المتطلبات من الاتحاد الاوربي لتحسين الاداء التركي بشأن تلك المعايير المتعلقة بالديمقراطية وحقوق الانسان ماهي الا حجج اوربية القصد من ورائها هو عدم قبول انضمام تركيا للاتحاد الاوربي بوصفها دولة اسلامية.

---

(1).حيدر جاسم محمد محمود، مصدر سبق ذكره، ص51.

(2) Bulent Aliriza, «Turkey, European Union and the United States», , Center for strategic and international studies, Washington, United States, April 12, 2003, p.12.

(3) See: Commission Staff Working Document , Turkey 2010 Progress Report accompanying the Communication From The Commission To The European Parliament And The Council, Enlargement Strategy and Main Challenges 2010-2011, Brussels, 9 November 2010,p,4.

وتمكن وزراء الخارجية الاتحاد الأوروبي في لوكسمبورغ بعد مفاوضات شاقة مـن التغلب على خلافاتهم وتوقيع اتفاق إطار لبدء مفاوضات انضمام تركيا للاتحـاد، بعـد معارضـة نمسـاوية شـديدة وتحفظـات قبرصـية كـادت تعصـف بهـا في لحظـة مـن اللحظات. ورغم شك النمسا وفرنسا، التـي قـال (وزيـر خارجيتهـا) فيليـب دوسـت بلازي: "إن كل بلد في الاتحاد يحتفظ بحق تعليق المفاوضات في أي نقطة "، فإن دعم ألمانيـا وبريطانيـا كـان واضـحا في المقابـل، حيـث عـد جـاك سـترو (وزيـر الخارجيـة البريطاني) أن الاتحاد الأوروبي مبني على " القيم وليس التاريخ فقـط " قـائلا إن تركيـا كانت دوما دولة أوربية.[1]

ورغـم ترحيـب تركيـا عـلى لسـان وزيـر خارجيتهـا عبداللـــه غـول بـانطلاق المفاوضات، ولكن الحقيقة الواضحة ان الطريق سيكون طويل أمام تركيا التي تطمـح ان تكون ممثلة للعالم الإسلامي في الاتحاد الأوربي، لاسيما في قضايا الإصلاحات وتعزيز اسـتقلال القضـاء وتحسـين وضـع الحريـات وضـمان سـيطرة مدنيـة عـلى الجـيش، وكذلكفأن الحكومة التركيـة تـدرك مـدى التـأثير السـلبي لاسـتمرارية الملـف الكـردي المفتوح على صورة تركيا في المجتمـع الـدولي ولا سـيما الاتحـاد الأوروبي التـي تسـعى جاهـدة للانضـمام إليـه، ويـردد مسـؤولوه في كـل مناسـبة أن مسـألتي الديمقراطيـة وحقوق الإنسان أساسيتان لقبول تركيا في عضوية الاتحاد، حيث يولي الاتحاد الأوروبي لهذا الملف اهتماماً بالغاً، ويقيسبواسطته مدى تغيير المفهـوم السـياسي لـدى الأتـراك عن الدولة والديموقراطية وحقوق الإنسان، وبعدما أقدمت أنقرة على إقرار إصلاحات عدة في هذا الشأن والتفّتت على موضوع الاعتراف بوجود لغـة كرديـة فقـط بجانـب

(1) تركيـا وأوربـا...ومعالجـة المسـألة الكرديـة. متـاح عـلى الـرابط:- http://www.almoslim.net/node/84810

اللغة التركية، وذهبت إلى إعطاء جميع الاثنيات والأعراق في تركيا حقوق النشر والتعليم باللغة الأم من دون تحديد لغة بعينها.[1]

ومما تجدر الإشارة اليه الى ان العلاقات التركية-الأوربية تنطوي على جدلية معقدة بكل تفاصيلها سواء من الجانب التركي او الأوربي، خاصة مع وجود تيارات منافسة من كلا الجانبين، فمن الناحية التركية هناك رغبة قوية في دخولها للحضارة الغربية والاندماج داخل المنظومة الأوربية سواء من الناحية السياسية أو الاقتصادية وهو الهدف الذي اعلنه حزب العدالة والتنمية بعد وصوله الى الحكم عام 2002.[2]

وكلما زجت تركيا بنفسها في الشرق الأوسط فأن ازدياد مخاطر ان تكون طرفاً في هذا الصراع والأزمات الإقليمية شيئاً وارداً. وعلى الصعيد الجغرافي والأوربي فأن صانعي القرارات في الاتحاد الأوربي يرون ان انخراط تركيا في الشرق الأوسط شيء ايجابي الى حدٍ كبير، كونها البلد الأوربي العضو في المؤتمر الإسلامي والذي له خبرة واسعة في الشرق الأوسط وروابط متميزة في مع الدول الإسلامية وتؤدي دوراً مزدوجاً كجسر بين أوربا والشرق الأوسط من ناحية، وكأداة فعالة في النظام الدفاع الغربي قادرة حين الضرورة للإسهام في تأمين المصالح الأوربية والغربية في المنطقة من ناحية ثانية، وتشكيل هذا الاهتمام بديلا عن الاندماج في الدائرة الأوربية الأطلسية وعدم وجود تعارض بين الدائرتين من وجهة نظر سياسي تركيا من جهة أخرى.[3]

كما ان التعاون مع الاتحاد الأوربي للعمل في المنطقة هو مفيد لتركيا، اذ تستفيد الحكومة التركية من المزايا المالية وقدرات المؤسسات الغربية في تحقيق مصالحها في

(1) تركيا وأوربا...ومعالجة المسألة الكردية، مصدر سبق ذكره.

(2) حيدر جاسم محمد محمود، مصدر سبق ذكره، ص34.

(3) عارف محمد خلف البياتي، السياسة التركية حيال الأزمة السورية، مصدر سبق ذكره، ص196.

منطقة الشرق الأوسط، مثلما تثبت مصداقيتها للاتحاد الأوربي حينما تقف الى جانب الشعوب العربية في ثوراتها وتدعمها في مجال مطالبتها لتحقيق الديمقراطية والحصول على حريتها وأداره شؤونها. كما ان تركيا تهدف الى ان تقدم نفسها كممثل إقليمي لأوربا في منطقة الشرق الأوسط، مما يزيد من قوة مساومتها في مفاوضات انضمامها الى للاتحاد الأوربي .[1]

وان تركيا قد تأثرت في موقفها وسياساتها أزاء الثورات العربية بشكل كبير بموقف الاتحاد الأوربي من هذه الثورات، وحاولت الحكومة التركية أن تكون سياساتها قريبة ان لم تكن متماثلة مع السياسة الأوربية، ومقارباتها مع تطورات "الربيع العربي" بسبب ما تمليه عليها مصالحها الرامية الى تحقيق الانضمام الى الاتحاد الأوربي وتعزيز مكانتها في الساحة الأوربية والحفاظ على مصالحها واثباتاً لمصداقية "نموذجها" المقدم للغرب والمنطقة.[2]

وقد بدا واضحاً للعيان ان التنسيق التركي-الأوربي في كيفية التعامل مع تطورات الأزمة السورية، بأنه اضحى أكثر جدية وتعاوناً من ذي قبل، ولاسيما بعد مقتل خمسة مدنيين أتراك نتيجة قصف القوات السورية لأحدى القرى التركية قرب الحدود السورية في 30تشرين الأول عام 2012، وتخويل البرلمان التركي الحكومة التركية القيام بعمليات عسكرية محدودة خارج الحدود التركية ونتج عن ذلك قيام القوات التركية بقصف المواقع السورية رداً على هذه الحادثة وهذا ما جعل رئيس منظمة حلف الناتو أن يصرح بأن الحلف مستعد للدفاع عن تركيا ضد اي اعتداء وان الخطط جاهزة لذلك.[3]

---

(1) مثنى فائق مرعي العبيدي، مبادئ السياسة التركية في ظل تطورات "الربيع العربي"، مصدر سبق ذكره، ص12-13.

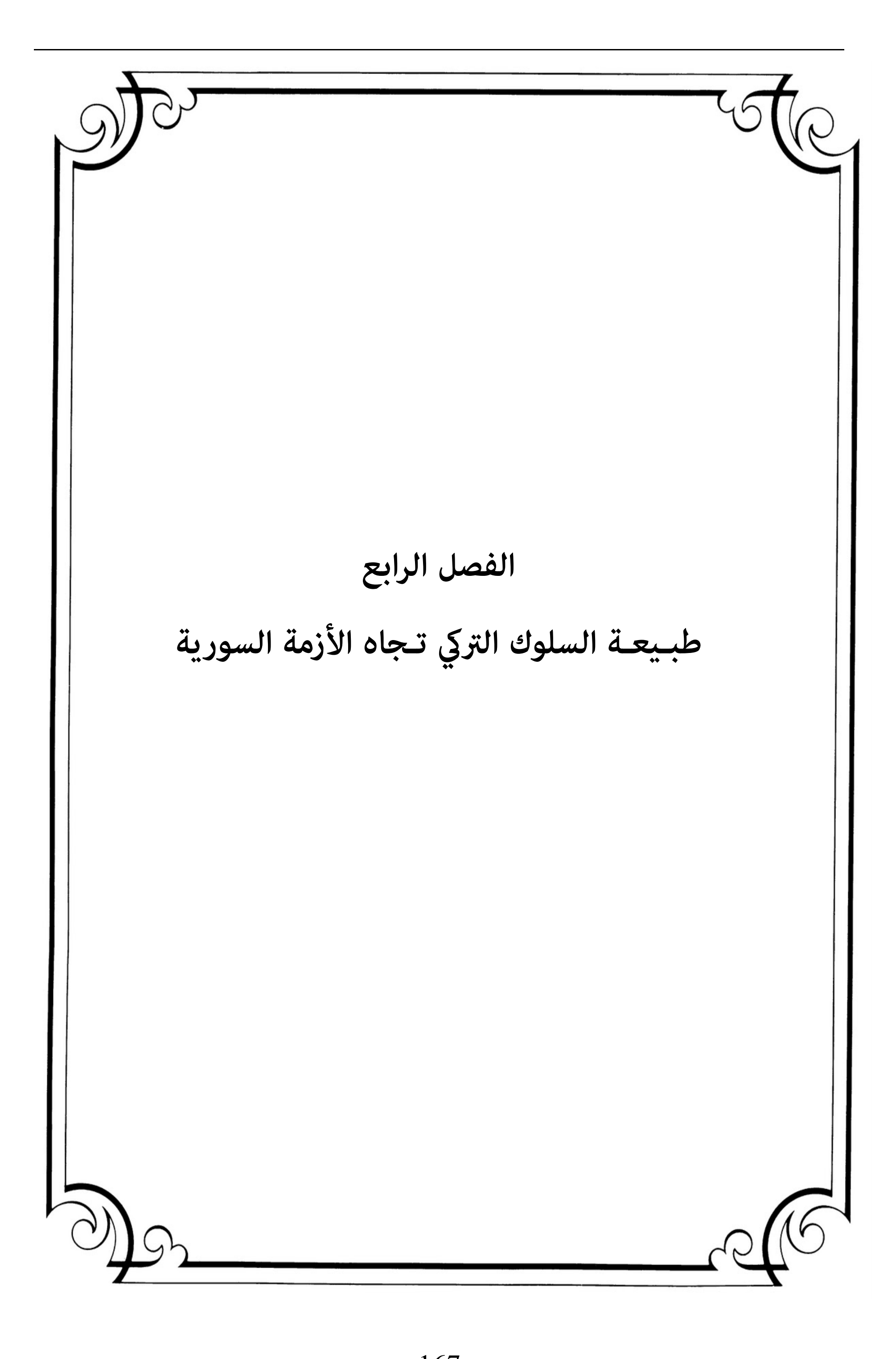
(2) المصدر نفسه، ص12.

(3)عارف خلف البياتي، السياسة التركية حيال الأزمة السورية، مصدر سبق ذكره، ص197-198.

ويأتي نصب صواريخ الباتريوت من جانب الحلف الأطلسي علىمقربة من الحدود التركية-السورية استجابة من الحلف للمخاوف المحتملة نتيجة للأوضاع المتدهورة في الساحة السورية واحتمالية انتقالها الى الدول المجاورة ومنها تركيا من جهة، ولتعزيز المواقف التركية من الأزمة السورية من جهة أخرى.[1]

وبناء على كل ما تقدم فأن الموقف الاوربي ازاء أي دور اقليمي تركي يعتمد بالدرجة الاساس على مدى استجابة السياسة التركية للمطالب الاوربية القاضية بالتنسيق التركي مع أوربا في معالجة قضايا المنطقة من ناحية، وبوصفها عضواً في حلف شمال الاطلسي (الناتو) من ناحية اخرى، وهذا ما نلتمسه بشكل واضح في كيفية معالجة تركيا للأزمة السورية اذ ظل التنسيق التركي مع دول الاتحاد الاوربي مواكباً لتطورات وتداعيات هذه الأزمة منذ بدايتها.

(1)المصدر نفسه، ص198.



الفصل الرابع

طبـيعـة السلوك التركي تـجاه الأزمة السورية

الفصل الرابع

طبيعة السلوك التركي تجاه الأزمة السورية

في اذار من عام 2011 اندلعت الثورة السورية، وقد تبنت تركيا في بداية الأمر موقفاً مزدوجاً تجاه الأزمة، أذ حاولت طوال عدة اشهر من اقناع النظام السوري بتفادي تداعيات انفجار الأزمة وذلك من خلال القيام بعملية اصلاحات عاجلة وشاملة شاملة ولكن رفض الاسد لهذه الاصلاحات التي دعت اليها تركيا أدى الى تدهور العلاقات بين الجانبين، واعلنت تركيا عن دعمها للثورة السورية ورفضها لسياسات القتل الجماعي التي يمارسها النظام ضد المدنيين، ثم عملت تركيا على القيام بتكتل إقليمي وحث الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الأوربي على الضغط على نظام بشار الاسد واقامة مناطق آمنة. وبالنسبة للسلوك الانساني فأن تركيا قد حملت الجزء الاكبر من عبئ اللاجئين السوريين وشرعت الحكومة التركية بفتح ابوابها للاجئين السوريين. اما بالنسبة للسلوك التركي تجاه الأزمة السورية فقد تبنت تركيا بعد رفض النظام السوري الاصلاحات التي دعته بالعمل بها دعم المعارضة السورية واقامة مؤتمرات للمعارضة على الأراضي التركية وتسعى جاهدة لتسليح المعارضة واقامة مناطق حظر جوي، ثم ما لبثت تركيا بعد تداعيات الاحداث التي رافقت الأزمة السورية وتغيير الموازين على الارض السورية بدأت تركيا بالتدخل عسكرياً وذلك بالانضمام الى قوات التحالف الدولي والقيام بقصف مدفعي وجوي على الاراضي السورية استهدف فيه مواقع تنظيم الدولة الاسلامية (داعش) الذي لطالما عارضت الانضمام الى الاتحاد الدولي الذي كونته الولايات المتحدة الامريكية ضد التنظيم الاخير..

لذلك سنقسم هذا الفصل الى ثلاثة مباحث، وسوف نحاول البحث في المبحث الاول السلوك السياسي تجاه الأزمة السورية، وسوف نبحث في المبحث الثاني

السلوك الانساني تجاه الأزمة السورية، اما في المبحث الثالث فسنحاول البحث في السلوك العسكري التركي تجاه الأزمة السورية.

المبحث الأول: السلوك السياسي

كان يمكن لتركيا ان تتجاوز الارتباكات والاختبارات المتتالية التي واجهتها مع بلدان الثورات العربية، ولكن اندلاع الأزمة السورية وضعها امام حسابات مختلفة، وذلك نظراً الى اهمية سورية الخاصة بالنسبة لتركيا، فضلا عن محاذاتها الجغرافية المباشرة لها بحدود 900 كم وتشكل البوابة العربية الوحيدة لنفاذها الى الوطن العربي.[1] ومن اجل تحديد الإجراءات المحتملة التي ترغب تركيا باتخاذها تجاه الأزمة السوريةاو على الاستعداد لاتخاذها، لذلك نحن بحاجة الى تحليل مسار العلاقات الثنائية للبلدين المتجاورين.[2]

المطلب الأول:-خلفية العلاقات التركية-السورية قبل الأزمة

لاريب فيه ان العلاقات التركية السورية قد تعرضت لنكسة قوية بعد فترة قصيرة من بدء الأزمة السورية، فأعادت العلاقات بين البلدين الى المربع الأول الذي كان قائماً ليس فقط قبل وصول حزب العدالة والتنمية عام 2002، بل حتى الى ما قبل بداية مشوار التحسن الأمني والسياسي في العلاقة بين دمشق وانقرة في نهاية عام 1998.[3]

وقد سادت العلاقات التركية-السورية حقبة طويلة من الخلاف والتوتر الذي اتسمت به، وكان هذا الخلاف والتوتر نتيجة لأسباب داخلية كطبيعة الجوار الجغرافي،

---

(1) احمد يوسف احمد وأخرون، حال الأمة العربية 2011-2012 معضلات التغيير وآفاقه، مركز دراسات الوحده العربية، بيروت، ط1، 2011، ص62-63.

(2) أرول جيجي وقادر أوستن، سياسة تركيا تجاه الأزمة السورية، مجلة رؤية تركية، متاح على الرابط:- http://rouyaturkiyyah.com

(3) احمد يوسف احمد وأخرون، مصدر سبق ذكره، ص63.

والشكوى السورية من السياسات التركية التي اضرت بها، منذ ضم أراضي سورية لتركيا، كإقليم الأسكندرون فضلا عن سياسات تركيا المائية التي اجحفت بالحقوق المائية لسورية والعراق واتهام تركيا بأن سورية داعمة لحزب العمال الكردستاني الـ(PKK).[1]

وان تحسن العلاقات التركية السورية ظهر بشكل كبير في عهد حكومة حزب العدالة والتنمية، وهذا ما يعد تحولا مهما وايجابيا في تلك العلاقة اذا ما قارناها في التسعينيات من القرن الماضي اذ اتسمت السياسة التركية تجاه سورية، بالتهديد الأمني والتصعيدفي المواقف بسبب الدعم السوري لحزب العمال الكردستاني، والتي أدت إلى الاقتراب من حافة الحرب. وقد كان قرار طرد زعيم حزب العمال الكردستاني عبد الله أوجلان في 1998 من دمشق بمثابة نقطة تحول في العلاقات الثنائية، كما أسفرت الضغوط التي مارستها أنقرة على دمشق عن نتائج ملموسة من حيث التعاون الأمني. نتيجة لذلك، فإنه على مدار العقد الماضي، تعمقت العلاقات التركية السورية في إطار استراتيجية (تصفير المشكلات مع الجيران).[2]

وقد جاء التقارب التركي-السوري بعد وصول حزب العدالة والتنمية الى الحكم نتيجة لتقاطع مصالح إقليمية ناتجة اساساً من التهديدات التي شكلها غزو أمريكا للعراق، ومخاطر الفتن المذهبية والعرقية والتقسيمية، التي رافقته وانتهت اليه فعلياً. وساهمت تركيا بتخفيف الضغوط عن سورية، ووقفت الى جانب سورية في مواجهة التهديدات ومحاولات العزل بعد الغزو الأمريكي للعراق عام 2003، ومنحت سورية لتركيا "شرف" ان تكون وسيطة في مفاوضاتها مع اسرائيل.[3]

(1) هيفاء احمد محمد، الموقف التركي من الثورة السورية، مجلة دراسات سياسية، العدد (24)، مطبعة الزمان، العراق- باب المعظم، 2013، ص54.
(2) أرول جيجي وقادر أوستن، مصدر سبق ذكره.
(3) احمد يوسف احمد وأخرون، مصدر سبق ذكره، ص63.

وقد كانت العلاقات الجيدة مع سورية هي السمة المميزة لسياسة الجوار التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط. ولم تحسن تركيا من علاقاتها السياسية والاقتصادية مع سورية فحسب، ولكن عملت أيضا على إنهاء عزلة سورية على الساحة الدولية من خلال محاولات عقد اتفاق سلام مع "إسرائيل". وظهرت تركيا بمظهر الوسيط النزيه في المنطقة. كما سعت تركيا إلى تعزيز مصالحها الإقليمية من خلال التكامل الاقتصادي والسياسي من جهة، والتعاون الأمني من جهة أخرى.[1]وانتهت تلك العلاقات بالتوقيع على اتفاقية التعاون الاستراتيجي بين البلدين قبيل الأزمة السورية[2].

المطلب الثاني:- مراحل طبيعة السلوك السياسي التركي تجاه الأزمة

المرحلة الأولى:- مرحلة النصح

عندما اندلعت الاحتجاجات الأولى ضد نظام الأسد في سورية، تدخلت تركيا بسرعة وحاولت إقناع الأسد بتنفيذ إصلاحات من شأنها أن تؤدي إلى نظام حكم تعددي وديمقراطي في نهاية المطاف،[3]أذ وجدت تركيا نفسها في موقف لا تحسد عليه بعد اندلاع هذه الاحتجاجات الشعبية في سورية، وارتأت التعامل بشفافية تامة نظراً للعلاقات السورية التركية المتطورة على اكثر من صعيد سياسي واقتصادي وشعبي اعتقاداً من حكومة اردوغان بأن لديها ما يكفي من النفوذ لدى القيادة السورية لأقناعها بأحداث اصلاحات سريعة وجذرية، وبهذا ارسلت الحكومة

(1) أرول جيجي وقادر أوستن، مصدر سبق ذكره.

(2)عرفت العلاقات السورية – التركية تطوراً مهماً في 16 ايلول عام 2009، بتوقيع أتفاقية تأسيس (مجلس التعاون استراتيجي)، والغاء تأشيرات الدخول بين مواطني البلدين، وكان له اثر في تحسين العلاقات الاقتصادية والاجتماعية، وفي اطار الاجتماع الاول للمجلس الاستراتيجي السوري- التركي على مستوى رئاسة الوزراء في 2009 تم التوقيع على (49) اتفاقية في مجال الصحة والطاقة والنقل والتعليم والبيئة والمياه والأرصاد الجوية والمعلومات والاتصالات والرياضة. للمزيد انظر عبدالله التركماني، تعاظم الدور الاقليمي التركي، ط1، دار نقوش عربية- تونس، 2010، ص98.

(3) أرول جيجي وقادر أوستن، مصدر سبق ذكره.

التركية العديد من الوفود السياسية والأمنية وعلى رأسهم وزير الخارجية احمد داود أوغلو الى دمشق لهذه الغاية، بل وصل الأمر الى حد أن أوغلو حمل معه في احدى الزيارات برنامج حزب العدالة والتنمية "كنموذج" للإصلاح في سورية.[1]

وتواصلت الجهود الدبلوماسية التركية مع النظام السوري في بداية الاحتجاجات وتبنت تركيا دور الناصح الأمين معه، وأشاروا للأسد بأنه قد حان الوقت للقيام بإصلاحات سياسية عديدة ويجب ان تلبي طموح الشعب السوري.[2]

وكما اصدرت وزارة الخارجية التركية بياناً في 2011/3/25، وركزت فيه على اهمية العلاقات الراسخة التي تربط الدولة التركية بسورية الأمر الذي يدفع لأنقرة بأن تعطي اهمية قصوى لتحقيق الرفاه والاستقرار في سورية الشقيقة والصديقة ولسعادة وأمن الشعب السوري.[3]

وأبرز ما تمثل البيان التركي بما يأتي:-[4]

1. تعرب عن أساها لما نتج من وفيات واصابات نتيجة الأحداث، وتعزي الضحايا وامنياتها بالشفاء العاجل للجرحى.
2. تأييد تركيا لقرارات الرئيس السوري بشار الأسد المرتبطة بضرورة التوصل الى الفاعلين المتورطين في هذه الأحداث وتقديمهم للعدالة وأطلاق سراح المعتقلين.

---

(1) عارف محمد خلف البياتي، السياسة التركية تجاه الأزمة السورية، مصدر سبق ذكره، ص198.

(2) رنا مولود شاكر، العلاقات التركية- السورية في ظل الأزمة السياسية الداخلية لسوريا، أوراق دولية(دورية تعني بالقضايا الأقليمية والدولية الراهنة) جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، العدد(210)،السنة(13)، شباط 2014، ص18.

(3) انظر:-علي حسين باكير، محددات الموقف التركي من الأزمة السورية، مصدر سبق ذكره. ص7-8.

(4) أحمد سلمان محمد، الموقف التركي من التحولات في المنطقة العربية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد (45) ص57-58.

3. تتمنى تطبيق القرارات التي صدرت على لسان المسؤولين السوريين حول الاستجابة للمطالب المشروعة واتخاذ خطوات جدية.

وكذلك جرى اتصالين في بداية الأزمة بين أردوغان والرئيس السوري بشار الأسد عبر له من خلال الاتصال الأول عن دعم بلاده لسورية في عملية الإصلاحات التي أعلنت انها بصدد أطلاقها قريباً في مسعى يحقق طموح الشعب السوري، وفي اتصال اخر نصح فيه اردوغان الرئيس السوري بشار الأسد بتطبيق سريع وحقيقي للإصلاحات على الأرض دون تأخير ومخاطبة شعبه بشكل مباشر في شأن ذلك متمنياً ان لا تتكرر تجربة ليبيا وان يتجنب السوريون الأحداث التي تبعث بالقلق والتوتر.[1]

وأن مواقف تركيا جاءت بالضد من النظام السياسي السوري في مواجهة الأزمة، ولكن مواقفها جاءت متدرجة من الحكومة السورية من المطالبة بالتغيير والإصلاح بقيادة بشار الأسد نفسه، وضرورة عدم استخدام العنف ضد المحتجين وأطلاق عملية اصلاح ديمقراطي شاملة.[2]

ولكن القلق التركي من عدم التزام الأسد بتنفيذ إصلاحات حقيقية ومن انعكاسات ذلك على الوضع برمته داخل سورية وخارجها، مما دفع الحكومة التركية على التواصل الدائم مع القيادة السورية حرصاً الا تفوت هذه الفرصة السانحة لتجاوز الأزمة الداخلية، أذ أرسل أردوغان في 2011/4/6 وزير خارجيته أحمد داود أوغلو الى دمشق على رأس وفد للقاء بشار الأسد وقد حمل الوفد رسالة تتضمن اربع نصائح:-[3]

(1) احمد سلمان محمد، مصدر سبق ذكره، ص8.

(2)محمد نور الدين، تركيا بين تحديات الداخل وتحولات الخارج، المستقبل العربي، العدد(389)، تموز 2011، ص115.

(3) علي حسين باكير، محددات الموقف التركي من الأزمة السورية، مصدر سبق ذكره، ص9.

1- عدم التأخير في تبني الإصلاحات المنشودة وتطبيقها، مع ضرورة الانفتاح على المعارضة خاصة ان ذلك من شأنه أن يؤمن الاستقرار السياسي المطلوب.

2- ضرورة الانفتاح على العامة وشرح البعد الإيجابي للعلاقة مع السنة.

3- استعداد تركيا لتأمين الدعم اللازم للعملية الإصلاحية كلها.

4- ضرورة الانتباه على ما يجري في المنطقة، لا يقتصر فقط على النموذجين المصري والتونسي، وأن الأوضاع في سورية قد تؤثر على المنطقة.

وقد عقد مجلس الأمن القومي التركي بتاريخ 28 نيسان 2011، جلسة بمشاركة عبد الله غول رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء رجب طيب أردوغان ووزير الخارجية أحمد داود أوغلو، بالإضافة إلى رئيس هيئة الأركان العامة ورئيس جهاز المخابرات والقائد العام للدرك، فضلاً عن سفير تركيا في دمشق لمناقشة الأوضاع في سورية، إذ علق المجلس على ما يجري هناك (بأن تركيا تأسف وتعبر عن قلقها الشديد اتجاه سقوط عدد من القتلى خلال المظاهرات المطالبة بإسقاط النظام السوري، وتأكيد ضرورة تطبيق الإصلاحات في سورية وتحقيق السلم الاجتماعي والاستقرار.[(1)]

كما أوصى مجلس الأمن القومي التركي بإرسال وفد حكومي تركي إلى سورية برئاسة رئيس جهاز المخابرات هاكان فيدان،بالإضافةإلى وكيل هيئة التخطيط القومي وعدد من الخبراء والمختصين، كما تم تحميل رسالة من المجلس بيد الوفد إلى القيادة السورية متضمنة دعم أنقرة الكامل لدمشق لتطبيق الإصلاحات السورية، فضلاً عن تقديم وكيل هيئة التخطيط القومي والخبراء المرافقين له بشرح التجربة

(1) حسن عادل محمد، مصدر سبق ذكره، ص118.

التركيـة للقيـادة السـورية في مجـال التنميـة الاقتصـاديةوالإدارة العامـة، والمسـاعدة علىإعداد خارطة طريق للتغييرات الديمقراطية المرتقبة.[1]

وبهذا فأن تركيا سعت منذ بداية قيـام الاحتجاجـات السـورية الى الحفـاظ عـلى قنوات الاتصال، ولا سيما بعد زيارة وزيـر الخارجيـة وقـت اشـتداد الأزمـة السـورية، ويمكن ان نعزو ذلك الى خلفية المصالح في ظـل معطـى الاسـتثمارات الاقتصـادية بـين البلدين، ولكن ما لبث أن تغير الموقف التركي حيال سورية الى مزيـد مـن التصـعيد في الـلـهجة التركية أزاء النظام السوري لحد التقاطع.[2]

كل ذلك ادى الى وضـع تركيـا في موقـع مماثـل للنظـام السـوري، وذلـك بسـبب خصوصية العلاقة مع سورية من جهة، وبسبب الموقف المنتظر منها أزاء الأحداث من النظام السوري ومن الشعب السوري من جهـة اخـرى، لاسـيما في ظـل انتشـار بعـض وجهات النظر التي تنقسم بين مشكوك في الدور الـتركي واتهامـه بـدعم النظـام وبـين متهم اياه بالازدواجية، مقارنة بالثورة الليبية والمصرية، وبين يأس منه لا يملك الأدوات اللازمة.[3]

ويمكن القول ان السياسة التركية الرامية الى تحقيق التوازن بـين دعمهـا لنظـام الأسد من جهة مطالب المشروعة مـن جهـة ومنـاصرة المطالـب المشروعـة للشـعب السوري للإصلاح من جهة أخـرى، تبقـى مهـددة بحساسـية السـوريين حيـال لهجـة النصح ومستوى الضغوط اللـذان تمارسـها تركيـا علـيهم مـن أجـل الإسراع بالمبـاشرة

(1) المصدر نفسه، ص118.

(2) فكرت نامق عبد الفتاح، كرار أنور ناصر، التفاعلات الإقليمية والدولية والأزمة السورية، قضايا سياسية، العدد(34)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2013، ص19.

(3) المصدر نفسه، ص20.

بالإصلاح المطلوب الذي لا تتورع أنقرة عن تعلية سقفه بما يتماشى مع تطلعات الجماهير السورية ويحول دون انفجار الأوضاع في سورية[1].

المرحلة الثانية:- الضغط والتهديد لتنفيذ الإصلاحات

ظهر بشكل جلي وواضح في الانتقاد العلني والواضح لسياسة القتل التي تجري على الساحة السورية وذلك بتحذير اردوغان الرئيس الأسد من عواقب الاستمرار في قتل المدنيين أو ارتكاب المجازر كما حصل عام 1982 في مذبحة حماه منبهاً الى ان سورية لن تنهض مرة أخرى أن استمرت أو تصاعدت وتيرة العنف، فقد تدفع المجتمع الدولي الى تجديد ضغوطه على سورية واتخاذ موقف حاد منها، وفي هذه الحالة ستكون تركيا مضطرة على القيام بما يجب عليها القيام به تجاه هذه المواقف. وهذا واضح في قول أردوغان (لا نريد أن تنقسم سورية ولا نريد حماة جديدة واذا ما تحرك المجتمع الدولي فأن تركيا ستتحرك معه، نريد من الأسد تطبيق الإصلاحات التي أعلن عنها وعدم اطلاق نار على المتظاهرين).[2]

وفي شهر أب من العام 2011 صعدت السياسة التركية موقفها وتحذيراتها بعد فترة من الهدوء واطلق اردوغان تصريحاً قوياً وربما كان من اقوى تصريحاته السلبية ضد الرئيس بشار الأسد فقال "أنه سيغرق في الدم الذي يسفكه" وقد قالت صحيفة (جمهوريت) عن تصريح أردوغان (أن انقره حددت بالفعل الأماكن التي ستنصب فيها نظام الدرع الصاروخي في تركيا).[3]

(1)مينا اسحق طانيوس بولس، السياسة التركية تجاه سوريا منذ 2002 حتى الأن، المكتب العربي للمعارف مصر الجديدة-القاهرة، ط1، 2014، ص56.

(2) عارف محمد خلف البياتي، السياسة التركية حيال الأزمة السورية، مصدر سبق ذكره، ص202.

(3) باسل العودات، بعد علاقات ومصالح استراتيجية. الأسد يغادر بيت الطاعة العثماني عدواً، صحيفة العرب، العدد (9460)، 02/05/ 2014، ص7.

وأن انقلاب تركيا والمطالبة بتنحي بشار عن السلطة جاء نتيجة افتراض القيادة التركية بأن الرئيس السوري غير متعاون مع الجهود الدولية والتركية وغيرها من الجهود الرامية الى المساعدة في التوسط لأنهاء العنف من خلال الإصلاح الساسي.[1] ومن اهم دوافع التحول التركي تجاه النظام السوري وتصعيد لهجتها ضده هي:[2]

1. عدم تجاوب الرئيس السوري مع الجهود التركية لتنفيذ الإصلاحات ووقف العنف ضد المدنيين.
2. المخاوف المتعلقة بانهيار النظام والفوضى، انتقال الفوضى الى المنطقة برمتها.
3. المخاوف من ازدياد عدد القتلى والتدخل الدولي.
4. الملف الكردي وتداعيات الانفصال، ومحاربة حزب العمال الكردستاني.
5. الضغط الشعبي التركي ووقوفه الى جانب الشعب السوري.

وحسب صحيفة (ميلليت) فقد أوفدت الحكومة التركية وزير خارجيتها أحمد داود أوغلو الى دمشق وحملته رسالة مفادها "لقد بذلنا جهداً كبيراً ليكون الإصلاح أولوية بقيادتكم ومن دون دماء وفي اطار سلمي، ولكن منذ ستة أشهر وانتم تتلاعبون بنا، لقد وصل صبرنا الى النقطة الأخيرة، أذا لم تتخلوا عن مواجهة الناس بالعنف وتنسحبوا من المدن فسنتخلى عن دعمكم"، وأن عدم استماع الاسد للنصائح التركية اثار استياء تركيه لأنه يقوض ادعاءاتها بأنها اللاعب الإقليمي الأقوى وهي التي كانت تقول أن تحسن علاقتها مع سورية والعراق هو أفضل نموذج على نجاح سياستها.[3]

(1) فكرت نامق عبد الفتاح، كرار أنور ناصر، مصدر سبق ذكره، ص21.
(2)علي حسين باكير، محددات الموقف التركي من الأزمة السورية، مصدر سبق ذكره، ص16-22.
(3) باسل العودات. مصدر سبق ذكره.

وأن وقوف الأوساط المؤيدة لحزب العدالة والتنمية إلى جانب مطالب الحراك الاحتجاجي في سورية جعل القادة الأتراك يتخذون مواقف أكثر حزماً حيال الوضع فيها، وراحوا يتحدثون عن عواقب عدم التجاوب مع مطالب المحتجين، وأطلق أردوغان وأحمد داود أوغلو تصريحات متصاعدة أزعجت المسؤولين السوريين، ودفعت وسائل الإعلام السورية إلى شن حملة على الخطاب والمواقف التركية.[1]

وقد نقلت الأزمة السورية العلاقات السورية-التركية الى مفترق طرق ومرحلة شديدة من التوتر بعد سنوات من الوئام وصل الى حد التعاون الاستراتيجي، واجراء مناورات عسكرية ووصل الى حد ان تكون علاقة شخصية بين الأسد وأردوغان، ولكن اليوم لم يعد لهذه النظريات اي مكان في العلاقة بين الجانبين، فتركيا تقول أن علاقتها مع النظام السوري وصلت الى مرحلة اللاعودة وأن المطلوب هو تغير هذا النظام وكيفية أدارة مرحلة ما بعده.[2]

وقد جاء التحول في الموقف التركي في هذه المرحلة عبر عدد من المؤشرات، كتسليط الضوء بشكل أكبر على المخاوف الناجمة عن عدم الأخذ بالنصائح التركية في ظل ازدياد الضغوط الإقليمية والدولية والخارجية والداخلية وفرض المزيد من العقوبات الأوربية والأمريكية ومناقشة الملف السوري في مجلس حقوق الأنسان ومجلس الأمن، والتحذير من التداعيات الكارثية للاستمرار في السياسة القمعية .[3]

وظهر بشكل واضح الانتقاد العلني لسياسة القتل التي يمارسها النظام السوري وللروايات التي يقدمها عن الأحداث ومفادها بأن المسلحين وعصابات هي التي

(1) عمر كوش، الموقف التركي من الثورات العربية، متاح على الرابط:- http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2011/6/10/

(2) خورشيد دلي، تركيا والأزمة السورية، مقال منشور في جريدة الرأي الكويتية، العدد (11941)، 11/ أذار/ 2012، ص42..

(3) مينا اسحق طانيوس بولس، مصدر سبق ذكره، ص59.

تواجه المتظاهرين والجيش، حيث اراد أردوغان ارسال رسالة من خلال هذا الموقف التركي الجديد والتصعيدي ويتمحور في ثلاثة عناصر اساسية تمثلت في الاتي:[1]

1- ان الأزمة السورية لم تعد مسألة سورية فقط وانما اصبحت مسألة داخلية تركية لعوامل كثيرة، واذا لم تأخذ القيادة السورية ذلك بعين الاعتبار فأن تطور الأحداث داخل سورية سيؤدي الى انفجار المنطقة برمتها.
2- لا أحد يصدق الرواية الرسمية عن المؤامرات فيما يتعلق بالاحداث الداخلية، فلا مزيد من القتل لأنه سيزيد من العمليات الأحتجاجية وستخرج الأمور عن السيطرة ولايمكن حينها السيطرة عليها.
3- اذا ما تدخل المجتمع الدولي وانتقلت القضية الى مجلس الأمن وتوسعت دائرة مناقشاتها في المجالس الدولية، فلن يكون بأمكان تركيا كدولة تحترم القانون ألا ان تقف في مواجهة المجتمع الدولي خاصة اذا استمرت سياسة القتل أو ازدادت وتيرتها.

وعلى صعيد التحول التركي من الأزمة السورية فقد قامت تركيا بالقيام بعدة خطوات منها ما يأتي:-

1- استضافة مؤتمر للمعارضة السورية الذي ضم مختلف أطيافها ومكونا من ثلاثمئة شخصية وطنية والذي أدى الى تأسيس مجلس انتقالي أطلق عليه (المجلس الوطني السوري) التي تأمل تركيا منه اسباغ الشرعية عليه، وأخيراً اطلق عليه الأتلاف الوطني السوري بعد انضمام عدد من الكتل والشخصيات السورية المعارضة للنظام السوري.[2]

(1)المصدر نفسه، ص59-60.

(2) Maria Fantappie, Turkey eyes Syrian crisis through lens of Kurdish stability. March 23, 2012, p,1.
http://www.thenational.ae/thenationalconversation/comment.

2- القيام بفرض عقوبات على النظام السوري. كوضعه تحت طائلة البند السابع في الأمم المتحدة.

3- التنسيق التركي مع دول الخليج والجامعة العربية لزيادة الضغط على النظام السوري.

4- تنسيق تركي-امريكي بشأن كيفية أدارة الأزمة.

5- التوجه نحو طهران وموسكو للتأثير على مواقفهم المؤيدة للنظام السوري.[1]

وأناحتضان إسطنبول للمرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين في سورية، ثم احتضانها مؤتمر الجماعات والشخصيات الإسلامية السورية، الأمر الذي أحدث شرخاً في علاقة القيادتين التركية والسورية، وتوقفت على أثره الاتصالات السياسية بين قادة البلدين.[2]

وتزامن ذلك مع تزايد ضغوط الولايات المتحدة الأميركية وفرنسا وبريطانيا حيال النظام في سورية، وخاصة بعد فرض عقوبات أميركية وأوروبية أحادية الجانب على شخصيات سورية، وأعقبتها زيارة مثيرة لرئيس الأركان الأميركي إلى العاصمة التركية.[3]

وانسجاما مع المواقف الدولية ولاسيما الأمريكية والأوربية تجاه ارتفاع عدد القتلى في سورية بتوسيع دائرة العقوبات على الحكومة السورية، بدأت الحكومة التركية بتشديد لهجتها ضد السلطات السورية، اذ اصدرت وزارة الخارجية التركية بياناً دعت فيه السلطات السورية الى عدم استعمال العنف ضد المتظاهرين والإسراع

(1) خورشيد دلي، تركيا والأزمة السورية، مصدر سبق ذكره، ص42.
(2) عمر كوش، مصدر سبق ذكره.
(3) عمر كوش، مصدر سبق ذكره.

بتنفيذ الإصلاحات السياسية، ووجهت الصحف التركية انتقادات الى سياسة الحكومة السورية في التعامل مع المتظاهرين، وعدت صحيفة الصباح التركية أن الرئيس السوري بشار الأسد ادار ظهره لكل النصائح التركية.[1]

المرحلة الثالثة:- الدعوة الى اسقاط النظام

مع تصاعد وتائر العنف الدموي تفاقم الأزمة السورية تحول الإلحاح التركي على الإصلاح الى ضغط سياسي ودبلوماسي، ومن ثم توالت التهديدات التي أطلقها أردوغان وسط حديثه المتكرر عن الفرصة الأخيرة وعدم السماح بتكرار ما جرى في مدينة حماة السورية، وصولا الى دعوة الرئيس السوري بشار الأسد الى التنحي عن السلطة على غرار ما فعله مع حسني مبارك.[2]

وبدأ التحرك التركي ضد الأسد بأقناع روسيا بضرورة انضمامها المجتمع الدولي للموافقة على مشروع قرار ضد النظام السوري ووضعه تحت طائلة البند السابع، وذلك في الزيارة التي قام بها رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان الى موسكو في 18 تموز من العام 2012، ولكنه لم ينجح بسبب الخلاف الروسي-التركي حيال المواقف تجاه الأزمة السورية.[3]

وقد جاء التغيير في الموقف التركي والمطالبة بتنحي بشار عن السلطة نتيجة افتراض القيادة التركية بأن الرئيس السوري غير متعاون مع الجهود الدولية والتركية وغيرها من الجهود الرامية الى المساعدة في التوسط لأنهاء العنف من خلال الإصلاح السياسي.[4]

---

(1) عارف محمد خلف البياتي، السياسة التركية حيال الأزمة السورية، مصدر سبق ذكره، ص202.

(2) خورشيد دلي، تركيا والأزمة السورية، مصدر سبق ذكره، ص42.

(3) قناة العربية الفضائية، 2012/7/18

(4) فكرت نامق عبد الفتاح، كرار أنور ناصر، مصدر سبق ذكره، ص21.

لا ريب أن تركيا تحاول تعزيز حضورها الفاعل في الأزمة السورية في ضوء تصاعد العنف الدموي وتدهور الأوضاع في سورية وازدياد عدد اللاجئين السوريين في الأراضي التركية. وجاء الرد التركي في ضوء قرار الجامعة العربية بتجميد عضوية سورية في الجامعة في 13 تشرين الثاني 2011 على سحب السفير التركي من دمشق، وفي اليوم نفسه صرح وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو بأن انقرة ستقف بجانب الكفاح العادل للشعب السوري، وأكد احمد داود أوغلو في اجتماع الجامعة بأن بلاده تدعم جهود الجامعة العربية لحل الأزمة في سورية.[1]

وبعد سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) على اجزاء من سورية والعراق وتشكيل تحالف دولي لمجابهته، طالب التحالف تركيا بالانضمام اليه ولكن تركيا رفضت الانضمام الى التحالف الدولي وتمسكت بشروطها للانضمام الى هذا التحالف والتي كان ابرزها إقامة منطقة أمنة وكذلك استهداف النظام السوري وتنظيم الدولة الإسلامية (داعش) على حد سواء.[2]

وفي موقف تصعيدي أخر يضاف الى المواقف التركية المناهضة للنظام السوري، اتهم رئيس الوزراء التركي أردوغان نظام بشار الأسد بانه اصبح (دولة إرهابية) بسبب ما قال انها (مجازر جماعية) يرتكبها في حق شعبه. وذلك بالتزامن مع اعلان الصين انها تدعم (انتقالا سياسياً)في سورية.[3]

وقال أردوغان في اجتماع عام لحزب العدالة والتنمية ان (المذابح في سورية التي تكتسب قوة من اللامبالاة التي يظهرها المجتمع الدولي ما زالت في ازدياد) مشيراً الى

(1) عارف محمد خلف البياتي، سياسة تركيا حيال الأزمة السورية، مصدر سبق ذكره، ص203.
(2) ثائر عباس، بايدن يفشل في ضم أنقرة للتحالف الدولي. وتوافق على فترة انتقالية بعيدة عن نظام الأسد، جريدة الشرق الأوسط، العدد (13144)، 2014/11/23.
(3) جريدة الشرق الأوسط، العدد(12336)، 2012/9/6.

ان (النظام السوري اصبح دولة إرهابية)، ومؤكداً بأن (تركيا لا يمكنها ان تسمح لنفسها بعدم الاكتراث بالنزاع الذي يمزق جارتها).[1]

وان سياسة تركيا تجاه سورية مليئة بالأولويات المربكة والمتناقضة في كثير من الأحيان. فأنقرة لن تدعم سياسة أمريكية تؤدي إلى انحلال «داعش» دون استهداف نظام الأسد. وهي لن تقبل بالتفاني في تبني استراتيجية تفشل في تقوية عناصر المعارضة السورية من غير تنظيم الدولة الإسلامية (داعش). وبدلاً من ذلك، ستعمل تركيا مع فصائل المعارضة، بما فيها جماعات صنفتها الولايات المتحدة على أنها إرهابية مثل (جبهة النصرة)، بينما ستعارض في الوقت نفسه أي تدابير أمريكية تدعم حزب العمال الكردستاني. ومن وجهة نظر أنقرة، إن أي استراتيجية تؤدي فقط إلى انحلال (داعش) من شأنها أن تقوي من عزيمة الأسد، في حين أن إضعاف الأسد وحده قد يشجع حزب العمال الكردستاني. ووفقاً لذلك، تقوم السياسة التركية على انحلال تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) ونظام الأسد على حد سواء وعلى إخضاع حزب العمال الكردستاني أيضاً.[2]

وقد عارضت انقرة قبول الطلب الأمريكي باستخدام قاعدة (انجرليك) التي تقع في الجنوب التركي، أمام الطائرات التي تقصف تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) في العراق وسورية، وتعد تركيا ان هذه الغارات غير مجدية وليست فعالة، وتقول ان مغادرة الرئيس السوري بشار الأسد من السلطة تشكل الأولوية في استراتيجية مكافحة تنظيم (داعش)، وأضاف أردوغان في رده على ضعف الموقف الأمريكي تجاه نظام الأسد بقوله (لقد أكتفوا الأمريكيون بأن يكونوا مجرد مشاهدين عندما قتل

(1) المصدر نفسه.

(2) Soner Cagaptay, Turkey to Vote on Syria policy, The Washington Institute, for Near East policy, Washington, United States, October 1, 2014. P,2-3.

الطاغية الرئيس السوري 300الـف قتيـل. وبقـوا صـامتين أمـام وحشـية الأسـد، والأن يتلاعبون بمشاعر الرأي العام الدولي حيـال مصـير كوبـاني) في اشـارة الى زيـارة بايـدن لإسطنبول في تشرين الثاني عام 2014.[1]

وقد طالب رئيس الحكومة التركي احمد داود أوغلو (بنشأة هيكل سياسي جديـد يشارك فيه الجميع، ويمثل جميع السوريين) مشيراً الى انه (ليس المهم من سـيأتي عـلى رأس هذا الهيكل)، ولكن احد مساعدي احمد داود أوغلو أكد بأن هذا لا يعنـي بـأي شكل من الأشكال أن تركيا قد توافق على بقاء الأسد في السلطة.[2]

ويلاحظ مما سبق ان تركيا قد تبنت موقف سياسي مزدوج في بداية اندلاع الأزمة السورية وقد مسكت العصا من المنتصف بالدعوة الى ضبط النفس، ثـم مـا لبثـت ان تغير موقفها من النظام السوري بعد رفضـه للإصـلاحات التـي قـدمها حـزب العدالـة والتنمية وأعلنت صراحة بأنها مع الشعب السوري وطالبت بتنحي نظام بشـار الاسـد عن السلطة، وذلك بالاستناد الى مؤتمر جنيف (1) والذي يقضي بعملية انتقال سياسي في سورية دون الأسد والذي تطالب به الولايات المتحدة في أكثر من مناسبة.

المبحث الثاني: السلوك الإنساني تجاه الأزمة السورية

تبنت تركيا منذ بداية الازمة السورية موقف ايجابي تجاه اللاجئين السوريين فقد احتلت المرتبة الاولى في عدد استقبال اللاجئين السوريين اذ استقبلت اكثر مـن مليـون ونصف لاجئ سوري، وقد طالبت بإقامة مناطق آمنة داخل الاراضي السورية لا تصـل اليها طائرات النظـام السـوري وذلـك لإقامـة منـاطق مؤمنـة ومحميـة لإيـواء هـؤلاء اللاجئين. وبهذا سوف نقسم هـذا المحـث الى مطلبـين وسـنحاول البحـث في المطلـب

(1)جريدة الشرق الأوسط، العدد (13146)، 27/11/ 2014.

(2) ثائر عباس، جريدة الشرق الأوسط،العدد(13144) مصدر سبق ذكره.

الأول اللاجئين السوريين في تركيا، اما في المطلب الثاني فسنحاول البحث في مطالبة تركيا بإقامة منطقة آمنة في شمال سوريا لإيواء اللاجئين السوريين.

المطلب الأول:- اللاجئين السوريين في تركيا

بدأ تدفق اللاجئين السوريين الى تركيا منذ نيسان 2011، وقد اعلنت تركيا من ذلك التاريخ تطبيق ""سياسة الباب المفتوح"" لهؤلاء اللاجئين، وفي اعلانهم الأول بشأن اللاجئين السوريين اعلنت منظمة أفاد (AFAD) التركية(*) في حزيران 2011 بأن هناك 8535 من الأفراد اللاجئين الذين يعيشون في هاتاي، وقد وصل عدد اللاجئين السوريين في تركيا حسب احصائيات منظمة أفاد في شهر أب من العام 2012 الى 78409 لاجئ، وقد ازدادت اعداد اللاجئين السوريين بشكل كبير تجاوز جميع التوقعات.[1]

ومنذ أواخر تشرين الأول عام 2011 سمحت تركيا للاجئين السوريين وأتاحت لهم (الحماية المؤقتة)، وضمنت لهم عدم العودة القسرية وايضاً لا يفرض عليهم مدة او حد معين للبقاء.[2]

(*) منظمة افاد(AFAD):- وهي منظمة اغاثية تركية، يرأس ادارتها "فؤاد أتكاي" وقد حصلت على المرتبة الرابعة على مستوى المساعدات الدولية لعام 2012 بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا والأمم المتحدة. انظر.. تركيا بوست، متاح على الرابط:-http://www.turkey-post.net/p-15498/

(1) Effects of The Syrian Refugees on Turkey, Report,Prepared in Cooperation between Orsam and Tesev. Center For Middle Eastern Strategic Studies, Washington, United States, January 2015. P,12.

(2) Souad Ahmadoun, Turkey's Policy toward Syrian Refugees, Domestic Repercussions and the Need for International Support,Stiftung Wissenschaft undPolitik, German Institutefor International andSecurity Affairs, November 2014, p,1.

وقد تلقت تركيا الجوائز بجدارة للاستجابة الإنسانية السخية منذ نشوب الأزمة السورية عام 2011، واستضافت تركيا حتى منتصف عام 2013 سادس اكبر عدد من اللاجئين في العالم، ويشكل السوريين المجموعة الأكبر في البلاد، اذ ان ثلث اللاجئين السوريين في المنطقة يتواجدون في مخيمات على الأراضي التركية، وتشير التقديرات التركية بأنه من المرجح ان يصل عدد اللاجئين في نهاية عام 2014 الى 1,5مليون لاجئ، وفي ظل عدم وجود نهاية قريبة للصراع الدائر في سورية، وحتى لو توقف العنف، فأن الكثير من السوريين سيبقون في تركيا لسنوات أطول.[1]

ومع ذلك فأن هناك تقديرات اخرى تشير الى ان عدد السوريين الذين دخلوا تركيا منذ عام 2011 هرباً من نظام الأسد إلى 1.645000 مليون شخص. وخاصة بعد الاعتداء الذي شنه تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) بتاريخ 18 أيلول 2014 على مدينة كوباني على الحدود السورية التركية والتي تقع تحت سيطرة الأكراد، اذ عبر 150 ألف سوري إضافي نحو تركيا. ويتركز هؤلاء اللاجئون بمعظمهم في محافظات تركيا الجنوبية، حيث يشكلون حوالي 20 بالمائة من عدد السكان. وحتى الآن، قدمت لهم أنقرة الرعاية في إطار دعم دولي محدود، اذ أنفقت أكثر من 3 مليار دولار على مدى السنوات الثلاث الأولى من بدء الأزمة السورية.[2]

وفي تصريح لرئيس الوزراء التركي اردوغان حول اللاجئين السوريين في تركيا بقوله (ان حدود تركيا ستبقى مفتوحة للاجئين. وقوى بشار تنهار يوماً بعد يوم).[3]

(1)The Rising Costs of Turkey's Syrin Quagmire, Europe Report, International Crisis Group, Avenue Louise , Brussels, Belgium, April 2014, p.2.

(2) Soner Cagaptay, Op cit, p,1.

(3)جريدة الشرق الأوسط، العدد (12214)، 2012/5/7.

وقـد أدى تـدفق اللاجئـين إلى بـروز ضـغوط اجتماعيـة واقتصـادية، لا سـيما في المحافظات الجنوبية، مثل كهرمان ماراس وغازي عينتاب، التي شهدت مـؤخراً أعـمال شغب ضد وجود اللاجئين المستمر فيها. ونظراً إلى أنه من المستبعد أن يعود اللاجئون إلى بلدهم على المدى القصير أو المتوسط، اقترحت تركيا اتخاذ تدابير أخرى للتخفيـف من التوترات المحلية، تتمثل بإيجاد ملاذات آمنة داخل سـورية يمكـن أن يـأوي إليهـا هؤلاء اللاجئين في منطقة يتم فيها الحظر الجوي. وبينما تحاول واشنطن تأمين المزيـد من التعاون في مواجهة «داعش»، ستستخدم أنقرة هذه الفكرة كورقة للمساومة.[1]

ويتم توزيع اللاجئين السوريين في المناطق التركية الى 13 مخيم وهي:-[2]

مخيم أوفه، مخيم كلـس، مخـيم غـازي عينتـاب، مخـيم قرمـان مـرعش، مخـيم الإصلاحية، مخـيم بخشـين1، مخـيم بخشـين2، مخـيم ييلاداغـي1، مخـيم ييلاداغـي2، مخيم التتوز، مخيم العثمانية، مخيم كوفتشي، مخيم ادي مـان.، وان هـذه المخـيمات منتشرة في مناطق جنوب تركيا ويختلف طبيعة كل مخيم عن الأخر، حسب الطبيعـة الجغرافية أو الخـدمات أو الرعايـة الصـحية. ومنهـا مـن يقـع عـلى الجبـال ومنهـا في الصحراء.

اما المخيمات التي تتواجد داخل الأراضي السورية والتي تقـع عـلى الحـدود بـين تركيا وسورية.

1- مخيم أطمة وفيه ما يقارب 4000 شخص.

2- مخيم قاح ويحصل على المساعدات الإنسانية من منظمة الاي التركية.

---

(1) Soner Cagaptay, Op cit, p,2.

(2) تقرير: النازحون في سورية واللاجئون السوريون في (لبنان، الأردن، تركيا، العراق، مصر)،اللجنة العربية لحقوق الأنسان، مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية، ص44.

3- مخيم باب الهوى حيث يـتم تجهيـزه حاليـاً في المنطقـة الواقعـة بـين المعـبر الحدودي السوري-التركي في باب الهوى، ومقدر لـه ان يسـتوعب حـوالي 7 الاف شخص. ويتم تجهيزه من قبل الهلال الأحمر القطـري وبالتعـاون مـع منظمة الاي.

وبهـذا فـان الحكومـة التركيـة تبنـت موقـف ايجـابي تجـاه اللاجئـين السـوريين بأستقبالها العدد الاكبر من اللاجئين السـوريين واقامـة لهـم المخـيمات داخـل الاراضي التركية واعلان الحكومة التركية تقديم المساعدة الكاملة لهم.

المطلـب الثـاني: مطالبة تركيا بإقامة منطقة أمنة في شمال سوريا

بسبب الجوار الجغـرافي وطـول الحـدود بـين سـورية وتركيـا، وتقـارب الثقافـات والعادات والتقاليد بين الشـعبين اضـافة الى المصـالح الاقتصـادية والأمنيـة والسياسـية وخاصة في المناطق الحدودية، وأضف الى ذلك ومنذ عام 2000 اصبح بإمكان العائلات بين الطرفين المتقابلين ان تقوم بزيارة بعضـها للـبعض الآخـر بكـل سـهولة، ثـم الغـاء تأشيرة الدخول في ظل التطورات الحاصلة في العلاقات بين البلدين عام 2009،اذ اصبح بإمكان المواطنين السوريين والاتراك عبور الحدود لمدة تسعين يوما دون أي متطلبـات أو اوراق باستثناء جواز السفر.[1]

ومع اشتداد المعارك الدائرة بين المعارضة السورية والجيش السـوري في مختلـف المدن والقرى السورية فأن الحكومة التركية بدأت تتخوف مـن ان يـؤدي التصـعيد في سورية الى زيادة العنف والى اغراقها بمزيد من اللاجئين السوريين، وخاصة في المنـاطق

(1) "Turkey ready for 'worst case scenario' on possible Syrian refugee crisis", May 01, 2011.
www.todayszaman.com/newsDetail_getNewsById.action;jsessionid=28BAAFCE5DAF3DDD3A32C00303AC3232?newsId=242526

الحدودية، وبالتالي انتقال المشكلة السورية الى الداخل التركي، وخاصة في ظل التضامن الشعبي التركي مع الشعب السوري.[1]

وعلى هذا الاساس فأنرئيس الوزراء التركي الجديد "أحمد داود أوغلو" أوضح بدوره أن مطالبة أنقرة إقامة منطقة آمنة في سورية هي ليست لحماية تركيا، بل لحماية المدنيين السوريين الفارين من قصف الطائرات وصواريخ سكود والبراميل المتفجرة والأسلحة الكيميائية، داعياً بعدم الخلط بين المنطقة الآمنة التي تدعو إليها تركيا، والمنطقة العازلة العسكرية التي لم تطالب بها تركيا أبداً، ولفت إلى أن بلاده عرضت هذا الأمر لدى بدايات الأزمة السورية عام 2011، "ولو أنه تم تطبيق هذه المنطقة وقتها لما تحول هذا العدد من السوريين إلى لاجئين".[2]

ويبدو أن من احد الاسباب المهمة لدعوة انقرة لإقامة مناطق آمنة هو قلقها على المدى البعيد من التطرف المحتمل المرتبط باللاجئين.. حتى لا يكونوا على غرار الأفغان الذين فروا من الحروب في بلادهم في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي وبقوا في النهاية لعقود من الزمن في باكستان، حيث كان اللاجئين الأفغان يشكلون حزام ناقل للتطرف داخل باكستان، ولذلك فأن لدى تركيا خشية من أن ينقل اللاجئيين السورين مشاكل بلدهم الى الداخل التركي، من بينها شبكات مرتبطة بتنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، والعنف الطائفي، والفكر الجهادي، وتؤمن انقرة

(1) GÖKÇE AYTULU, “Fleeing unrest, Syrians find shelter in southernmost district”, Hurriyet newspaper, 12/5/2011:-http://www.hurriyetdailynews.com/default.aspx?pageid=438&n=syrian-refugees-at-turkish-border-2011-05-19

(2)مقال: تركيا تدفع باتجاه المناطق الأمنة في سوريا وامريكا غير متحمسة.. متاح على الرابط:- http://www.noonpost.net/content/4007

ان قيام مناطق أمنة في شمال سورية من شأنها ان تساعد في معالجة هذه المخاطر من خلال تحفيز النقل التدريجي للاجئين ثانية الى بلادهم.(1)

وفي ضوء تلك المخاوف فإن أنقرة عازمة على إقامة ملاذات آمنة في سورية كوسيلة لإدارة أزمة اللاجئين. وتستضيف تركيا حالياً المزيد من اللاجئين السوريين، لن يعود الكثير منهم إلى بلدهم على المدى القصير ولا المتوسطٌ في الوقت الذي تبقى فيه سورية دولة ممزقة بسبب الحرب. إن قيام ملاذ آمن في سوريا سوف يشكل منطقة عازلة بالنسبة لتركيا تعمل ضد تدفق المزيد من اللاجئين.(2)

وقد أعلنت الخارجية السورية في بيان رفضها (رفضاً قاطعاً المحاولات التركية لإقامة منطقة آمنة على الأراضي السورية أو آي تدخل عدواني لقوات أجنبية فوق أراضيها)، وطالبت المجتمع الدولي لوضع حد لانتهاكات الحكومة التركية، وانها ستتخذ بالتشاور مع اصدقائها كل الإجراءات الضرورية لحماية سيادتها الوطنية ووحدة اراضيها.(3)

وهناك تقارير صحافية جديدة غير مؤكدة تتحدثعلى إن الولايات المتحدة وتركيا وافقتا أخيراً على إنشاء منطقة (أمر واقع) آمنة في سورية، يمكن للنازحين السوريين فيها الحصول على المساعدة الإنسانية والحماية من هجمات نظام الرئيس بشار الأسد، اهتماماً له ما يبرّره. غير أن إلقاء نظرة فاحصة على تفاصيل ما يفترض أنه يجري اقتراحه يشير إلى ما هو أقلّ بكثير من منطقة آمنة يمكن أن يتم فيها تجميع

(1) Soner Cagaptay and Andrew J. Tabler,Turkey Calls for Safe Havens and No-Fly Zones in Syria: Five Things You Need to Know,The Washington Institute for Near East Policy,Washington, United States, October 10, 2014, p,1.

(2)Ibid, p,2.

(3)جريدة الشرق الأوسط، العدد (13106)، 2014/10/16.

عدد كبير من السكان المشردين واللاجئين العائدين من تركيا، كما تشير بعض المصادر الغير الرسمية.[1]

وبعد الانتخابات التركية الأخيرة عادت تصريحات المسؤولين الأتراك بالمطالبة بإقامة مناطق أمنة في شمال سورية مرة أخرى الى الواجهة. حيث أكد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان ان بلاده بصدد أتخاذ التدابير اللازمة لتطبيق خطة أنقرة في انشاء مناطق أمنة في الشمال السوري، من أجل المساهمة في مكافحة الإرهاب، وللتخفيف من أزمة اللاجئين السوريين، التي اثقلت كاهل تركيا حكومة وشعباً وأن (انشاء هذه المناطق سيمكن 1,7مليون لاجئ من العودة لبلادهم)، وذلك ضمن عملية أطلق عليها ((جرابلس)).[2]

وتشير التقارير الأخيرة في 28 تموز 2015 موافقة أدارة اوباما على المطالب التركية بإقامة (منطقة آمنة) محمية من قبل التحالف شمال سورية في مقابل السماح للطائرات الأمريكية باستخدام قواعدها العسكرية في تركيا لمهاجمة الدولة الإسلامية (داعش).[3]

وسوف تمتد هذه المنطقة الآمنة على مسافة (68) ميلاً على طول الحدود بين تركيا وسورية، من بلدة جرابلس الى ماريا وسوف يكون عمقها حوالي 40 ميلاً وتصل الى مشارف حلب ثاني كبر المدن السورية، وحسب الاتفاق الذي تم بين الرئيس التركي رجب طيب اردوغان ونظيرة الأمريكي الرئيس باراك أوباما، بان الضربات الجوية للتحالف ستقوم بتطهير هذه المنطقة من مقاتلي داعش وابعاد

(1)جريدة الحياة، العدد(19117)، 2015/8/7.

(2)قناة RT الفضائية، 2015/7/28.

(3)موقع تقارير، تقرير لصحيفة الغارديان، متاح على الرابط:-http://altagreer.com

الجيش السوري عن هذه المنطقة، مما يساعد على وجود ملاذ آمن للاجئين السوريين.[1]

يلاحظ مما سبق ان سعي تركيا ومطالبتها بأقامة مناطق أمنة هو لتخفيف الضغوط التي تتعرض لها تركيا نتيجة العدد الكبير للأجئين السوريين الذي دخلوا الاراضي التركية وظهور مشاكل اجتماعية في المناطق التي يتواجد بها هولاء اللاجئين، اضافة الى ذلك خوف تركيا من زيادة اعداد اللاجئين المتوجهين الى تركيا في ضل زيادة العنف وعدم وجود بودار لنهاية هذه الازمة، وكذلك خوف تركيا من نقل التطرف والصراع الى داخل تركيا عن طريق اللاجئين، إلا أنه مع ذلك فأنه على ما يبدو ان تركيا لم تنجح في إقناع الولايات المتحدة على إقامة مثل هذه المناطق الآمنة في شمال سورية لوجود إشكالية وخلافات في تحديدها بين الطرفين.

المبحث الثالث: السلوك العسكري تجاه الأزمة السورية

منذ بداية الازمة السورية في اذار 2011 تبنت تركيا موقف سياسي معارض ضد النظام السوري فقط، ولم ترغب بتدخل عسكري فعلي على الاراضي السورية، واكتفت فقط بدعم المعارضة السوريةوعملت على تدريبها بالاتفاق مع الولايات المتحدة الامريكية، وسمحت لقادة المعارضة للتحرك بحرية داخل الاراضي التركية والسماح لها بإقامة المؤتمرات لاسيما مؤتمر (اصدقاء سوريا). ولكن بتطور الاحداث وسيطرة تنظيم الدولة الاسلامية (داعش) على اجزاء كبيرة من سورية والعراق اضافة الى سيطرة وحدات الحماية الكردية (YBG) على اراضي سورية حررت من تنظيم الدولة الاسلامية (داعش) واعلانها بأنها مناطق حكم ذاتي تغير الموقف التركي تجاه الأزمة، وذلك بقصف لمواقع تنظيم الدولة الاسلامية (داعش) ومواقع حزب العمال الكردستاني.. لذلك سنقسم هذا المبحث الى مطلبين، وسنحاول

(1)المصدر نفسه.

البحث في المطلب الاول التدخل العسكري التركي الغير مباشر في سوريا، وسنحاول البحث في المطلب الثاني التدخل العسكري التركي المباشر.

المطلب الأول:- التدخل العسكري الغير مباشر

رغم احتفاظ تركيا بحق انتقاد سياسة الرئيس السوري بشار الأسد، دون تدخل مباشر في الشؤون الداخلية، ولكن الأزمة السورية وما ارتبطت بها من تطورات إقليمية ودولية كشفت عن تغير تدريجي في علاقة تركيا بسورية، وهو ما يمكن وصفه بداية تحول أو اعادة توجيه للسياسة التركية تجاه هذه الأزمة، خاصة في ضوء ما جرى في مؤتمر (اصدقاء سورية) الذي استضافته تركيا، حيث عبر وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو على ان الوضع في سورية يشبه الوضع في البوسنة خلال التسعينيات من القرن الماضي وانه "ينبغي على المجتمع الدولي ألا يتأخر كما حدث في البوسنة " وهو مايعكس تحولاً في موقف تركيا، التي تعد قوة إقليمية مؤثرة في القضية السورية مما قد يمهد لها قيادة الجهود الإقليمية والدولية لحل الأزمة في سورية.[1]

ورغم ان تركيا قد سلكت سياسة "تصفير المشاكل مع الجيران" وكانت سورية واحدة من قصص نجاح هذه السياسة، ولكن بعد الربيع العربي اصبحت المنطقة مقسمة على نحو كبير واكتشفت انقرة بأنها لا يمكن ان تصبح صديقاً للجميع وكان عليها الاختيار في المعادلة الجديدة، ولذلك احتضنت تركيا التغير وتحولت تجاه المعارضة السورية في محاولة لدفع الرئيس السوري بشار الاسد للتنحي عن السلطة.[2]

---

(1)أيمان رجب و رضوى عمار، اعادة توجيه: كيف تؤثر تركيا على مسار الأزمة السورية، 2012/4/19، ص1. متاح على الرابط:-

http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=829551

(2) Bayram Balci, Turkey’s Relations with the Syrian Opposition,APRIL 13, 2012.http://carnegieendowment.org/2012/04/13/turkey-s-relations-with-syrian-opposition

وتعد تركيا احدى المؤيدين للمعارضة السورية منذ بداية قيام الأحداث على الساحة السورية وربما يرجع جزء كبير منه الى:-[1]

1-المشاكل العالقة بين الجانبين خاصة فيما يتعلق بمياه نهر الفرات والأسكندرونه وحزب العمال الكردستاني (PKK).

2- اختلاف وجهتي نظر الجانبين من حل الصراع العربي-الإسرائيلي.

3-طبيعة الحكومة التركية (الإسلامية) التي تغازل المعارضة السورية، واحتضانها لأكبر عدد من اللاجئين السوريين أضافة الى إقامة أغلب اعضاء الائتلاف الوطني السوري على الأراضي التركية وعقد المؤتمرات والمناقشات المتعلقة بتقرير الوضع السوري على الأراضي التركية.

وبعد زيارة وزير الخارجية التركي احمد داود أوغلو الى دمشق في اب عام2011 والتي جدد فيها رفضه رفضاً قاطعاً على التمرد من خلال اعتماد خطة حقيقية للحوار والإصلاح، صارت تركيا عدواً لنظام الأسد ومؤيدا للمعارضة السورية، وبعد ان قامت تركيا بغلق سفارتها في26 اذار عام 2012، استضافت الحكومة التركية في نيسان من العام نفسه الاجتماع الثاني لمجموعة "اصدقاء سوريا" الذي ضم عددا من الدول العربية والغربية التي تأسست لتقديم بعض الدعم للمعارضة السورية وأزاحة بشار الأسد من السلطة.[2]

وان استضافة تركيا للمعارضة السورية في المراحل الأولى من قيام الثورة السورية وعلى رأسها جماعة الإخوان المسلمين، هي محاولة الدفع بقيادة بديلة للأسد، ففي 13 تموز 2011 سمحت تركيا لرموز المعارضة المنفيين بالاجتماع في تركيا،

---

(1)حسين عليوي و أيسر الياسري، الأزمة السورية – المواقف الأقليمية والدولية، جامعة الكوفة، كلية القانون والعلوم السياسية، 2012-2013، ص8.

(2) Bayram Balci, Op cit.

واعلن كما ذكرنا سابقاً عن تشكيل (المجلس الوطني السوري) رسـمياً في اسـطنبول في اغسطس 2011 وقد سبق اعـلان هـذا المجلـس زيـارة أحمـد داود أوغلـو الى دمشـق والتي اعتبرت الأخيرة حيث لم تسفر عن اي تقدم يحقق رضا تركيا. كـذلك اعلـن عـن تشكيل "الجيش السوري الحر" من تركيا، كما تستضيف تركيا الآن جماعات المعارضـة السورية الرئيسية وقيادات "الجيش السوري الحر" المعارض،[1]

ووفقاً للتوجه الاستراتيجي الذي رسـمه احمـد داود أوغلـو، اذ يمتـد الـدفاع عـن الأناضول في عمق المناطق الشمالية لسورية، لذا بـدأت تركيـا بالحـديث عـن منـاطق أمنة في شمال سورية.[2]

وتجدر الأشارة بأن تركيا ومنذ بدء المرحلة المسـلحة للثـورة ضـد بشـار الأسـد في صيف عام 2011، عازمة على إقامة ملاذات آمنة إلى جانب منـاطق حظـر الطـيران في شمال سورية لحماية المناطق التي تسيطر عليها المعارضةالسبب الرئيسي لدعوة تركيا لإقامة هذه المناطقالأمنة هو حماية نفسها من عدم الاستقرار في سورية. وقـد أثـيرت القضية مرة أخرى أيضاً لأن قوات الأسد أحرزت مؤخراً تقدماً في الشمال على حسـاب الثوار، شملت المناطق المحيطـة بحلـب - أكـبر مدينـة في الـبلاد. وتأمـل أنقـرة إقامـة ملاذات آمنة تكون محمية من قبل الجيش التركي، فضـلاً عـن منـاطق حظـر الطـيران تكون متداخلة مع تلك التي فرضتها القوات الجوية التركية وتلـك التابعـة لــ "حلـف شمال الأطلسي" ("الناتو") والـدول العربيـة المشـاركة في الحملـة ضـد تنظـيم الدولـة الإسلامية (داعش). وتؤمن تركيا أنه بدون اتخاذ مثل هذه التـدابير، قـد يـنجح نظـام الأسد قريباً بطرد الثوار.[3]

---

(1) إيمان رجب و رضوى عمار، مصدر سبق ذكره، ص1-2.

(2) كـمال واكـيم، صراع القـوى الكـبرى عـلى سـوريا الأبعـاد الجيوسياسـية لأزمـة 2011، شركـة المطبوعات للتوزيع والنشر- بيروت لبنان، ط2، 2012، ص206.

(3) Soner Cagaptay and Andrew J. Tabler, Op cit.

وتسعى تركيا إلى إقامة الملاذات في قطع صغيرة من الأراضي السورية عبر الحدود، والتركيز على نقاط العبور التي يتجمع فيها معظم اللاجئين، وعلى مناطق يسيطر عليها (حزب العمال الكردستاني) وفرعه السوري (حزب الاتحاد الديمقراطي) بغض النظر إذا فعلت ذلك بواسطة جوانب متعددة الأطراف أو من جانب واحد. ويبدو أن تركيا تتمتع بالقدرة العسكرية لحماية أي ملاذات صغيرة، كان قد تم الإعلان عنها من جانب واحد. وقد قامت أنقرة بالفعل بنشر مدفعيتها على طول الحدود، وبإمكان هذه الوحدات الدفاع عن منطقة ضيقة تمتد إلى مسافة خمسة وعشرين ميلاً داخل سورية، وفقاً لما تمليه التضاريس. كما قد تعتمد أنقرة على حلفائها في سورية، من بينهم جماعة الثوار المعروفة باسم كتائب (أحرار الشام)، للمساعدة في حماية محيط هذه الملاذات.[1]

ويوازي الحديث عن منطقة أمنة تركية في شمال سورية ما قام به تورغوت أوزال بداية التسعينيات حين انشأ منطقة أمنة في شمال العراق بذريعة محاربة حزب العمال الكردستاني وظهر جلياً عزم الأتراك أداء دور في المنطقة العربية من البوابة السورية بما يتوافق مع التوجه الاستراتيجي الأمريكي الى مد نفوذ تركيا جنوباً ليتصل بالأردن وبالخليج العربي حتى يتم اغلاق سواحل البحر المتوسط أمام أي تغلغل أيراني او روسي أو صيني.[2]

واضافة الى ذلك قد يتمكن الأكراد السوريون من مساعدة جهود أنقرة أو تعقيدها اعتماداً على كيفية تطور الأحداث. فتركيا كانت قد حاربت (حزب العمال الكردستاني) منذ ما يقرب من أربعة عقود، وبدأت مؤخراً بإجراء محادثات سلام رسمية مع التنظيم، لذلك ما زالت علاقتهما دقيقة. ومن جانبه، سيطر (حزب الاتحاد الديمقراطي) على مناطق كردية في شمال سوريا في تموز 2012، وأعلن عنها

(1) Soner Cagaptay and Andrew J. Tabler, Op cit, p,1.

(2) كمال واكيم، مصدر سبق ذكره، ص207.

مقاطعات مستقلة. وحالياً، بإمكان الملاذات الآمنة المحمية من قبل تركيا أن تستوعب هذه المقاطعات الكردية وتساعد في الدفاع عنها ضد تنظيم (داعش). بيد، ذلك سيعارض (حزب العمال الكردستاني)وفرعه الاخر في سورية (حزب الاتحاد الديمقراطي) بشدة مثل هذا الترتيب لأنه قد يفرض سيطرة عسكرية تركية فعالة على أنشطتهما في سورية.[1]

وبالطبع، يشن تنظيم الدولة الإسلامية(داعش) حالياً هجمات على كوباني، التي هي إحدى هذه المقاطعات - وإذا ما هيمن التنظيم هناك وهاجم المقاطعتان الأخريان (عفرين والجزيرة)، قد يضطر (حزب العمال الكردستاني) وفرعه (حزب الاتحاد الديمقراطي) إلى اختيار ملاذات آمنة تركية كملجأ أخير. وفي الوقت نفسه، إذا سمحت أنقرة بسقوط كوباني، فسوف تتنامى مشاعر الاستياء ضد تركيا على المدى البعيد في صفوف العديد من الأكراد الذين يعيشون في الملاذات المستقبلية، حتى إذا وافقوا على قبول حمايتها ضد (داعش) على المدى القريب.[2]

وقد رفض البيت الأبيض باستمرار قبول دعوات لإقامة مناطق حظر جوي أو مناطق عازلة في سورية، وكان رفضه يأتي مباشرة بعد موافقه كبار المسؤولين الأمريكيين وتأكيدهم بأن الموضوع قيد النظر، الأمر الذي أثار استياء أنقرة إلى حد كبير؛ ومن بين أولئك المسؤولين وزير الدفاع تشاك هيغل ووزير الخارجية جون كيري ورئيس هيئة الأركان المشتركة مارتن ديمبسي. ويشكّل ذلك الاستياء جزء من القلق الأوسع بكثير القائم بين حلفاء واشنطن الإقليميين والأوروبيين ألا وهو: أنه يجري شن الغارات الجوية ضد تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) دون وجود أي استراتيجية تعود بالفائدة على المعارضة السورية المعتدلة، التي تعهدت الولايات المتحدة ودول أخرى بتدريبها وتجهيزها. ويشعر الحلفاء بالقلق من أن نهج

(1) Soner Cagaptay and Andrew J. Tabler, Op cit, p,2.

(2) Soner Cagaptay and Andrew J. Tabler, Op cit, p,1.

واشنطن "الضيق الحدود" هو وصفة لتقسيم سوريا وإضفاء الشرعية على سيطرة الأسد على جزء منها على الأقل، وإدامة الصراع في جميع أنحاء البلاد وحولها لسنوات مقبلة. ومثل هذه المخاوف يمكن أن تؤدي حتى إلى حل الائتلاف الوليد المناهض لـ (داعش)، وتزيد من احتمالية قيام حاجة لنشر قوات أمريكية على أرض المعركة لتدمير تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش).[1]

وأن تركيا والولايات المتحدة الأمريكية اتفقا على تسليح مجموعات من المعارضة السورية "المعتدلة" وتدريبها بحيث تتولى "وكالة الاستخبارات القومية التركية" تحديد هؤلاء المعارضين السوريين المعتدلين لتدريبهم في قاعدة عسكرية على الحدود التركية السورية، وان الولايات المتحدة قد وافقت على تقديم التسليح المتعلق بمعدات التدريب، كما تم الاتفاق على ان تضم المجموعة الأولى أربعة ألاف عنصر من المعارضة.[2]

وان برنامج التدريب الأمريكي - التركي لا يشمل حزب الاتحاد الديمقراطي، الذراع العسكري لوحدات حماية الشعب الكردي (YPG)، لأن تركيا تعده مرتبطاً بمنظمة إرهابية بحسب تصنيفه قانونياً لديها.[3]

ولكن هناك تطورات حديثة بشأن دعم المعارضة بين تركيا وامريكا وهذا ما افصح عنه وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو بقوله إن الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا أتفقا من حيث المبدأ لتقديم الدعم الجوي لبعض مقاتلي المعارضة في سورية الذين يجري تدريبهم في تركيا حالياً. وان هذه الجماعات من المعارضة

(1)Ibid,p1.

(2)"Turkey, US to Provide Military Training for Syrian Opposition," Daily Sabah, October 11, 2014, at: http://goo.gl/8JIhhK.

(3) Ibid.

سوف تتلقى دعماً ليدخلون مرة اخرى الى سورية للقتال ضد الجماعات المتطرفة بما في ذلك تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) والنظام السوري.[1]

وأضاف قائلا بأنه من الضروري لهذه القوى المعتدلة في الحصول على الغطاء الجوي من أجل ضمان فعالية العمليات ضد المتطرفين، وأن تركيا تنتظر من برنامج تدريب المعارضة السورية المعتدل التوصل الى حل سياسي لصراع نشب منذ اربع سنوات مع الجارة الجنوبية، مشيراً الى ان هجمات النظام السوري على شعبه مستمرة لذلك فمن الضروري أستعادة التوازن العسكري على الأرض من خلال برنامج التدريب الأمريكي التركي لمقاتلي المعارضة المعتدلين.[2]

وان دعم تركيا للمعارضة السورية جاء لعدة اسباب منها:-[3]

1- أنها تمثل رصيداً اضافياً للنفوذ التركي في المنطقة، اذ اعلنت جماعة (الإخوان المسلمين) في سورية عن انها تفضل "النموذج التركي" في سورية بعد الأسد وذلك على خلاف الأحزاب الإسلامية في مصر وتونس والمغرب.

2-منع ايران من تكريس نفوذها داخل سورية، واذا ما حصل ذلك سيكون له تداعيات سلبية عديدة على الأمن القومي التركي، مع تجنب الدخول في صراع معها داخل سورية.

(1)Bassem Dabbagh, Syrian opposition fighters to get US-Turkish air support,26 May, 2015.See more at: http://www.alaraby.co.uk/ english/ news/2015/5/26/syrian-opposition-fighters-to-get-us-turkish-air-support#sthash.a6ftP6ya.dpuf

(2) Bassem Dabbagh, Op cit.

(3) أيمان رجب و رضوى عمار، مصدر سبق ذكره، ص2.

ولكن تركيا حذرة ايضاً في تعاملها مع المعارضة السورية والتدخل في الأزمة لعدة أسباب منها:-[1]

1. الهاجس التركي من تحول الساحة السورية الى ملاذ جديد لأعضاء حزب العمال الكردستاني (PKK)، خاصة في ظل اعلان بعض المجاميع السورية بأنها المسيطر الفعلي على الأراضي الحدودية مع تركيا.

2. لا توجد ضمانة وتيقن تركي بالمعارضة السورية التي تشوبها الخلافات والانشقاقات.

3. الطابع الاسلامي للمعارضة السورية سوف يوقعها باختلاف عقائدي في حالة هزيمة بشار الأسد.

4. عدم رغبة تركيا في الدخول في صراع مباشر مع حلفاء النظام السوري مثل (ايران).

5. ان قيام المناطق الآمنة على حدودها مع سورية فيه بعض المخاطر عليها وينعكس سلباً على موقفها تجاه الأقليات المتواجدة على اراضيها.

المطلب الثاني: التدخل العسكري المباشر في سورية

بعد سنوات من بدء الأزمة السورية وإعلانها موقفًا عالي السقف من النظام فيها، تدخلت تركيا للمرة الأولى عسكريًّا في الشمال السوري عبر قصف جوي ومدفعي متكرر.،وقد جاء هذا الموقف بعد اتفاق تركي-أميركي غير معلن، يتضمن موافقة أميركية على إنشاء "منطقة آمنة" شمال سوريا لطالما طالبت بها أنقرة في مقابل السماح لطائرات التحالف الدولي باستعمال القواعد العسكرية التركية في قتالها

(1) حسين عليوي و أيسر الياسري، مصدر سبق ذكره، ص8-9.

لتنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، وتكمن أهمية هذه الخطوة التركية -إلى جانب ملف مكافحة تنظيم الدولة- في بُعدين آخرين لا يقلان أهمية، ألا وهما: الملف الكردي والمشهد السوري بشكل عام.[1]

وجاء التحول التركي في التحرك العسكري المباشر على الأراضي السورية بعد ما نجح الأكراد في السيطرة على مدينة (كوباني) عين العرب السورية وتمكنهم ايضاً في منتصف حزيران الماضي من هذا العام 2015 في السيطرة على مدينة (تل أبيض) السورية، مما يعني تطهير منطقة شرق الفرات بأكملها من تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) ماعدا منطقة الحسكة التي لاتزال فيها بعض المناوشات بين الوحدات الكردية وتنظيم الدولة الإسلامية (داعش).[2]

ومن هنا فقد جاء تخوف الأتراك من انتقال هذه الجماعات الكردية من مناطق شرق الفرات التي سيطرت على أغلبها وحدات الحماية الكردية وتحول هذه الجماعات الى مناطق غرب الفرات، وتقوم تلك الجماعات الكردية بوصل المناطق الثلاثة التي حررت من تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، والتي عملياً اعلنوها عام 2013 بأنها مناطق حكم ذاتي، وهذه المناطق هي منطقة الجزيرة في اقصى شمال سورية، ومنطقة عين العرب(كوباني) تقع في الشمال السوري ايضاً ومنطقة (عفرين) التي تقع في الشمال من مدينة حلب على حدود لواء الأسكندرونة، مما زاد من مخاوف الحكومة التركية إزاء الطموحات الكردية، وقيام الأكراد بأنشاء شريط على طول حدود تركيا مع سورية من القامشلي شرقاً وحتى عفرين غرباً وصولا الى البحر المتوسط، وان حلم الدولة الكردية تم استعادته مرة أخرى بشكل واضح وقوي

(1)سعيد الحاج، التحركات العسكرية التركية: الأسباب والانعكاسات الإقليمية، تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، 2015/8/7، ص2.
(2)قناة الجزيرة، برنامج (في العمق)، تركيا وقواعد اللعبة الجديدة، 2015/8/3.

مع دعم دولي، وهذا لم يتوفر في يوم من الأيـام لهـذا الكيـان الكـردي تحـت ذريعـة ومسمى الحرب ضد (داعش).[1]

وتجدر الإشارة الى أنه في 26 من حزيران 2015 قال الـرئيس الـتركي رجـب طيـب أردوغان للمجتمع الدولي بأن تركيا (لن نسمح ابداً بإقامة دولة جديدة على الحـدود الجنوبية لدينا في شمال سورية.. ولن نسمح لتغيير التركيبة السكانية للمنطقة). وكـما قال ذلك أيضاً رئيس الوزراء التركي أحمد داود أوغلـو في 3 تمـوز 2015، (لقـد أتخـذنا إجراءات ضد التهديدات الأمنية عبر الحدود، وان تركيـا اتخـذت موقـف واضـح ضـد المنظمة الإرهابية تنظيم (الدولة الإسـلامية)، وفي الوقـت نفسـه لـدينا ايضـاً اسـتمرار دعم المعارضة المعتدلة في سوريا،،ونحن لن نتردد في العمل في حالة وضـع يهـدد امـن تركيا).[2]

لقد جاءت هذه التصريحات من قبل المسؤولين الأتـراك تعبـيراً عـن قلقهـا ازاء تهديد الإرهاب للمدنيين، فضلا عن الإجراءات الأخيرة التي تهدف الى تغيير التركيبـة السكانية للمناطق المحررة مـن داعـش عـلى يـد وحـدات حمايـة الشـعب الكـردي (YPG).[3] ويتضح من التصريح الأخير لأحمد داود أوغلو ان حزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا يرغب في استخدام تهديد تنظيم الدولة الإسلامية لأراضـيه كذريعـة للتدخل العسكري في سورية، وأقامة منطقة آمنة من جـرابلس غربـاً حتـى عفـرين، ومنع وحدات الشعب الكردي (YPG) وغيرها مـن القـوات الكرديـة مـن السـيطرة عـلى اراض متجـاورة لمنطقـة الجزيـرة وعفـرين، وهـذا مـن شـأنه ان تكـون هنـاك

(1)قناة الجزيرة، برنامج في العمق، تركيا وقواعد اللعبة الجديدة، مصدر سبق ذكره.

(2)Taylor Goel,Turkey's AKP pushes for military intervention in Syria, Jul 02, 2015.https://flyer-generator.herokuapp.com/?article_url=https://flyer-components.herokuapp.com/flyers/53294/data.

(3)تركيا: مؤشرات على أرتكاب "تطهـير عرقـي" شـمالي سـوريا، BBC عـربي، 16/حزيـران/ 2015. متاح على الرابط التالي:-http://goo.gl/RSjaHN

منطقة آمنة تكون ملاذ امناً للمعارضة السورية التي تـدعم مـن قبـل تركيـا كـاحرار الشام وجبهـة الـنصرة وأنصـار الشريعـة التـي تشـارك في معركـة شرسـة ضـد النظـام للسيطرة على شمال مدينة حلب.[1]

وفي تطور لأفت في الأسابيع القليـة الماضـية قصـفت الطـائرات والمـدافع التركيـة مواقـع لتنظـيم الدولـة الإسـلامية (داعـش) في سـورية ومعسـكرات حـزب العـمال الكردستاني في العراق، وهـو تطـور قوبـل بالإستحسـان في البدايـة مـن قبـل حكومـة الإقلـيم والحكومـة العراقيـة، ثـم مـا لبـث ان أثـيرت حولـه الكثـير مـن التسـاؤلات والاحتجاجات داخليـاً وخارجيـاً. وفي 25 تمـوز عـام 2015، قصـفت الطـائرات التركيـة لمواقع تنظيم الدولة الإسلامية (داعـش) قـرب الحـدود السـورية، ولكـن تبنـي حـزب العمال الكردستاني لقتل عدد من الجنود ورجال الشرطة الأتراك حول وجهـة القصـف التركي نحو جبال قنـديل في العـراق حيـث تتواجـد مقـرات ال (PKK).[2] وقـد شـدد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان أن حكومة أنقرة ستتخذ اجراءات اكثر حسماً ضـد متشددي (داعش) والمسلحين الأكراد بالداخل على حد سواء.[3]

وفي هذا الصدد يرى بعض المراقبين أن انقرة تسـعى لتجنـب أن تـفضي الحـرب على تنظيم الدولة الأسلامية(داعش) الى أي شكل مـن الأشـكال دمـج حـزب العـمال الكردستاني في التحالف الدولي، لان تركيا ترى في انضمام هذا الحزب لقتال داعش الى التحالف الدولي سـيعزز قوتـه وشرعيتـه قبـل ان تصـل معـه الى أتفـاق سـلام نهـائي، ويتنامى الحذر التركي في وقت يستعد فيه هذا الحزب للاستفادة من حاجة التحـالف الملحة، وهو يبحث عن طريق لاحتواء خطر التنظيم وتقلـيص انتشـاره، وقـد يـؤدي الاسـتعانة بهـذا الحـزب الى أجـراء قـانوني ضروري في الولايـات المتحـدة الأمريكيـة

(1) Taylor Goel, Op cit.

(2)سعيد الحاج، مصدر سبق ذكره. ص3.

(3)قناة RT، 2015/7/24.

بحذفه من قائمة المنظمات الإرهابيـة كي تـتمكن هـي والاتحـاد الأوربي مـن تزويـده بالأسلحة.[1]

ولكن تركيا ترى ان تحسين صـورة حـزب العـمال الكردسـتاني يـأتي في وقـت غـير مناسب، وان تحسين صورته عالمياً قـد تجعـل طلباتـه في ازديـاد وتعـالي في محادثـات التسوية الجارية بين الطرفين، ففي حـال فشـل هـذه المحادثـات قـد يـؤدي الأمـر الى عودة تركيا لمواجهته مرة أخرى، وان ذلك سيكون غير مناسب لأنه قد لا تلقـى دعـماً وتأييداً دولياً.[2] وفي حين رحبت واشنطن في القرار التركي بالانخراط الفعلي للحرب ضد الإرهاب فقد وجهت الى انقرة اعتراضات متوقعة من النظام السوري وايران وحكومـة بغداد وحزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني، إذ وصفت حكومة بغداد القصف التركي على مواقع حزب العمال الكردستاني في المناطق الخاضـعة لإقلـيم كردسـتان في شـمال العراق بالتصعيد الخطير بعد ايام من بدء القصف التركي.[3]

وقد جاء رد وزارة الخارجية التركيـة في 31/تمـوز 2015 بأعرابهـا عـن خيبـة أملهـا إزاء رد فعل رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي على قصـفها لمواقـع حـزب العـمال الكردستاني، واشارت الى ان الحكومة العراقية تـدرك أرادة أنقـرة بهـذه المسـألة وانهـا تمارس حق الدفاع المشروع عن النفس مؤكدة أن تحركها يأتي في أطار الاتفاقية سـارية المفعـول مـع العـراق منـذ عـام 1980 التـي تعهـدت بهـا الحكومـة العراقيـة بعـدم

(1) Sinan Ulgen and F. Doruk Ergun, “A Turkish Perspective on the Rise of the Islamic Caliphate” EDAM Discussion Paper Series 2014/6, Centre for Economics and Foreign Policy Studies.Brussels, Belgium, September 1, 2014, p,2.

(2) Ibid. p,3.

(3) بغداد تصف القصف التركي بـالتطور الخطـير، سـكاي نيـوز عربيـة، 29/7/ 2015. متـاح عـلى الرابط:- http://www.skynewsarabia.com/web/article/763457 /

السماح لأي هجوم من الأراضي العراقية على تركيا، وقالت وزارة الخارجية التركية بـأن حكومة بغداد لم تستطيع الوفاء بهذا الالتزام.[1]

ولقد استطاعت الحكومة التركية أن تحصل عـلى الـدعم الـدولي في ضرب مواقـع تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) وحزب العمال الكردسـتاني (PKK) والـذي لم يتـوفر هذا في السابق، حيث ان الحروب السابقة التي كانت تشنها تركيا ضد حـزب العـمال الكردستاني في التسعينيات وعام 2000، كانت لا تحظى بتأييد دولي كما هو في الوقت الراهن، بمعنى أن التنظيمات الكردية في سورية اصبحت مشروعاً ايرانياً وتابعاً للنظام السوري بنسبة كبيرة بسبب وجود ورفع علم النظام السوري والحواجز التابعة لنظـام الأسد قد عادت من جديد في منطقة (تل الذهب) التي تحررت من داعـش عـلى يـد الوحدات الكردية وبدعم من طيران التحالف الدولي.[2]

وعلى هذا الأساس فأن الاسباب التي تقـف وراء موقـف الحكومـة التركيـة تجـاه تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) والدخول في سورية عسكرياً بشكل مباشر هي:-[3]

1-أتفاق الولايات المتحدة الأمريكية مع وحدات حماية الشعب الكردي (YPG) فرع حزب العمال الكردستاني في سورية واستخدامه كقوة بريـة في مواجهـة (داعش).

2- تـوفير غطـاء جـوي لوحـدات حمايـة الشـعب الكـردي أضـافة الى الـدعم اللوجسـتي والـدعم المـادي الكبـير مـن قبـل الولايـات المتحـدة الأمريكيـة

(1) Turkey disappointed by Iraqi PM's criticism of airstrikes against PKK, Hurriyet Daily News, 31 July 2015,(Date of Entrance: -10 3August 2015. http://goo.gl/FfKE3m.

(2)قناة الجزيرة، برنامج في العمق، تركيا وقواعد اللعبة الجديدة، مصدر سبق ذكره.

(3) المصدر نفسه.

والتحالف الي شكلته الولايات المتحدة ضد تنظيم الدولة الإسلامية (داعش).

3- غض نظر الولايات المتحدة الأمريكية عن طموحات هـذه الحركـات الكرديـة التي بدأت تتمدد بشكل واضح وكبير مما يشكل خطراً كبير بالنسبة للأتراك.

4- أن ما يؤرق انقرة أكثر ليس الصعود الكردي فحسب، وإنما إحساسها العميـق بأن حليفتها التاريخية (امريكا) تقف وراء ذلك، وأن الهدف النهائي من وراء هذا الصعود هو إقامة دولـة كرديـة مسـتقلة سـتكون تركيـا الخـاسر الأكـبر منها.[1]

وبهذا باتت تركيا وربما غيرهـا مـن الـدول تـرى أن المسـتفيد الأكـبر مـن الأزمـة السورية حتى الآن هـم الكـرد، الـذين نجحـوا للمـرة الأولى بتـاريخ سـورية في بسـط سيطرتهم على مناطقهم وبلورة كيان سياسي خارج معادلة النظام والمعارضة.[2]

وان تركيا ترى إن سيناريو اسـقاط الأسـد لـن يبـدو سـهلا وانهـا حـذرة ولا ينبغـي المبالغة بتوغل عسكري بري للقوات التركية على الأراضي السورية لعدة اسباب منها:-[3]

1-قناعة الحكومة التركية مـن الناحيـة النظريـة والاسـتراتيجية بخطـورة التـورط العســكري المبــاشر في ســورية، خصوصــاً ان الصراع يحمــل ابعــاداً اثنيــةً ومذهبية تعمق الأزمة.

---

(1)تركيا والتـدخل العسـكري في سـوريا، موقـع الجزيـرة نـت، متـاح عـلى الـرابط:-http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2015/6/30.

(2)المصدر نفسه.

(3) سعيد الحاج، مصدر سبق ذكره. ص7-8.

2- عدم التوافق بين انقرة وواشنطن حتى الآن على رؤية محددة لوضع حل محدد لأنهاء الأزمة السورية، بدليل تعثر مشروع تدريب وتسليح المعارضة السورية، وغياب الدعم الأمريكي الكامل لفكرة انشاء منطقة آمنة. واقتصار امريكا على دعم رقعة جزئية من التصور التركي الأولي مع ترك مناطق مهمة شرقي نهر الفرات للقوات الكردية، الأمر الذي يظهر الفرق الواضح في تصور أنقرة السابق للمنطقة الآمنة وما تم الاتفاق عليه حديثاً.

3- هناك حالة من عدم الاستقرار السياسي في البلاد، في ظل محاولات تشكيل الحكومة والغموض بشأن الشريك المحتمل فيها، وكذلك سيناريو اعادة الانتخابات والدعوة الى انتخابات مبكرة.

4-معارضة قادة الجيش التركي لأي عملية موسعة حالياً والانتظار لحين تشكيل الحكومة الجديدة وترقية جديدة للقوات المسلحة لاتخاذ قرار بهذا الحجم.

5- حسابات التورط في المستنقع السوري ومواقف داعميه روسيا وايران المحتملة، خصوصاً بعد الاتفاق النووي بين ايران ومجموعة 6+1.

6- أن أغلبية الرأي العام التركي يرفض التدخل العسكري في سورية.

7- الانعكاسات الاقتصادية المتوقعة في حال تدخل تركيا عسكرياً في سورية وخاصة اذا استطال الأمر وهو ما سيؤدي الى زيادة عمق الأزمة الاقتصادية في البلاد.

8- ضعف فصائل المعارضة السورية وعدم جاهزيتها بما يصعب امكانية التعاون معها او الاعتماد عليها في اي عملية محتملة وخاصة الانشقاقات التي تشوب تلك الفصائل واختلاف الرؤى حول كيفية التعامل مع الداعمين لهذه الفصائل.

9- الـتردد مـن اي عمليـة انتقاميـة في داخـل تركيـا أو عـلى الحـدود مـن قبـل التنظيمات الكردية او النظام السوري او تنظيم الدولة الإسلامية (داعش).

10- حاجة تركيا لقرار دولي لمثـل هـذا التـدخل الـذي لـن يكـون بمقـدور تركيـا استصداره، أضافة الى عدم توقعها دعماً من دول التحالف او الدول العربية التي انشغل بعضها في الحرب في اليمن.

وان قـرار تركيـا المشـاركة رسـمياً في التحـالف الـدولي لمواجهـة تنظـيم الدولـة الإسلامية (داعش) في العراق وسورية جاء بعد ان ادركت انها اضحت هدفاً لهجماتـه الانتقامية، وان تعرضها لهجوم مبـاشر مـن قبـل تنظـيم (داعـش) أو اي مجموعـة في تركيا قد يدعمها التنظيم علانية، سوف يعد تهديداً مباشراً للأمن القومي التركي، وبهذا قد يحظى التدخل العسكري المباشر حينها بتأييد شعبي، بل ربما بمطالبة واسعة بالرد، وبخاصة اذا تم استهداف ضريح سليمان شاه، جد سلالة السـلاطين العثمانيـين، الـذي يقع شمال حلب على بعد نحو ثلاثين كيلومتر من الحدود التركية السورية، ويعد ارضاً تركية بموجب اتفاق انقرة عام 1921.[1]

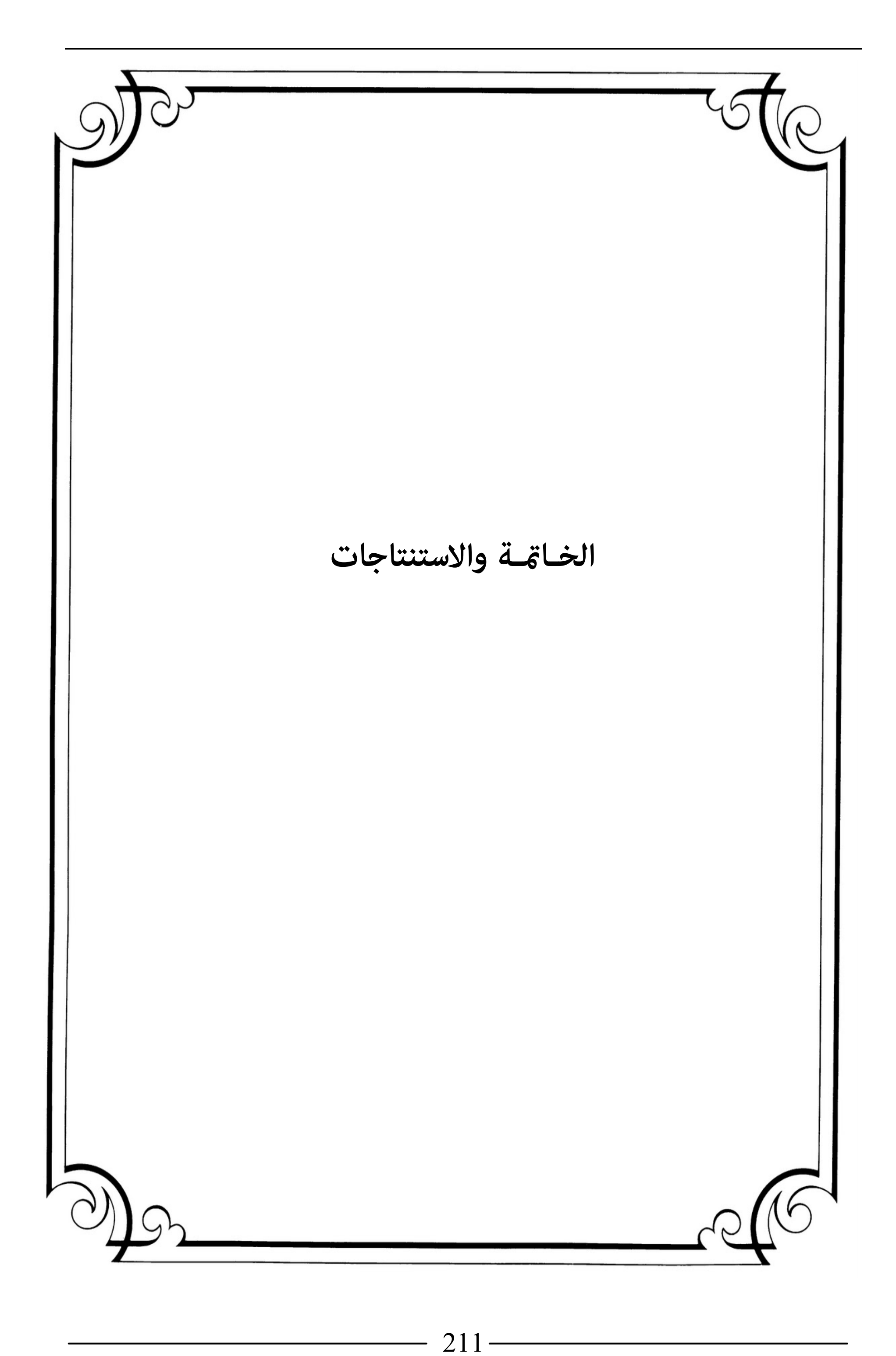
وبهذا فأن تدخل تركيا عسكريا وقصفها لمواقع تنظيم الدولة الاسلامية (داعـش) وقصفها ايضا لبعض مواقع حزب العـمال الكردسـتاني في سـورية وشـمال العـراق هـو محاولة انقرة التذكير بانها دولة اقليمية مركزية تقرر ما تقوم بـه ولا تخضـع لأجنـدة الاخرين وهي المقولة التي لطالما نظر لها رئيس الـوزراء الـتركي احمـد داود اوغلـوا في كتاباته وتصريحاته، اضافة الى ذلك يؤكد الموقف التركي حتى الآن الافتراض القائل بـأن تركيا بعد الانتخابات الأخيرة تسعى الى تقليص انخراطها في مشاكل الجـوار بـدلا مـن النهج الـذي اتبعتـه في العقـد السـابق، لآن لـديها اهـدافاً داخليـة تسـعى لتحقيقهـا

(1)عماد قدورة، تركيا ومسألة التدخل العسكري بين الضغوط والقيـود، تحليـل سياسـات، المركـز العربي للأبحاث والدراسات، الدوحة- قطر، 2014، ص7-8.

تتعلق باستراتيجية عام 2023، ومنها تحقيق المرتبة العاشرة على مستوى الاقتصاد العالمي، وكذلك اقرار دستور جديد يؤسس "جمهورية جديدة" وحل قضية الأكراد بشكل نهائي، لذلك يتوجب على تركيا ان تنصرف عن تركيز اهتمامها عن هذه الاهداف، الا في حالة وقوع اعتداء مسلح مباشر او وجود تهديد فعلي يستهدفها، وبهذا يكون تدخل تركيا الحالي محدوداً في أطار الرد الذي يحفظ هيبة الدولة ويحقق الردع وتقليص التهديد دون الدخول في حرب مفتوحة مع دول الجوار.[1]

ويلاحظ مما سبق ان تدخل تركيا العسكري جاء نتيجة التخوف التركي من زيادة نفوذ حزب العمال الكردستاني على الاراضي السورية بعد ما استطاع ان يسيطر على اراضي لا يستهان بها في ظل الدعم الدولي والغطاء الجوي لهذه المجاميع الكردية، ثم لتغيير موازين القوى على الارض في سوريا، ورغبة تركيا على رجحان كفة المعارضة السورية التي تفضل النموذج التركي(الاخوان المسلمين)، وابطال حلم الدولة الكردية الذي ظهر من جديد وبقوة مرة اخرى على الساحة الاقليمية.

(1)عماد قدوره، مصدر سبق ذكره، ص10



الخـاتمـة والاستنتاجات

الخاتمة والاستنتاجات

نستخلص من كل ما تقدم من استعراض في صفحات هذه الرسالة أن الدور الإقليمي التركي صار واضحاً من السمات البارزة في التوازنات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط، أذ من المعروف أن تركيا تعد احدى الدول الإقليمية التي تمتلك مقومات وامكانيات القوة بما يجعلها قادرة على فرض دورها الاقليمي، فلتركيا مكانة مهمة على المستوى الاقليمي والعالمي، فهي تحتل موقعاً فريداً بوصفها دولة مترامية في وسط ارض واسعة تقع بين آسيا وأوربا وتعد بلداً محورياً ذو اتجاهات اقليمية متعددة لا يمكن حصره في صفة واحدة، فهي ليست على غرار البلدان الاخرى اذ لا يمكن تفسيرها جغرافيا او ثقافيا بصيغة واحدة اضف الى ذلك فأن موقعها الجغرافي يمنحها القدرة على المناورة في العديد من المناطق، ويساعدها على ان تتحكم في معظم مناطق نفوذ جوارها بشكل مباشر كما يمنحها هذا الموقع الجغرافي مكانة استراتيجية خاصة ويجعلها دولة محورية ومركزية، وفي عهد حزب العدالة والتنمية انتهجت تركيا سياسة اقليمية معتدلة ومتوازنة اثمرت عن تعزيز علاقاتها الثنائية مع جميع دول المنطقة في المجالات السياسية والاقتصادية والامنية فضلا عن ان تلك السياسة جنبتها التورط في المشكلات المعقدة الموجودة في المنطقة، بل مكنتها من ان تأخذ دور الوسيط والمبادر لحل المشكلات التي تحدث في المنطقة. وهذا يعني ثقل وزنها الاقليمي في المنطقة.

وعلى هذا الأساس فقد عملت تركيا على تصفير مشاكلها مع الجيران وتم تحقيق نجاح هذه السياسة على مدار سنوات حكم حزب العدلة والتنمية في السلطة. واصبحت علاقتها مع جيرانها تبنى الى المصالح السلمية وتسويتها بالاتجاه الصحيح وهذا مالم يكن موجود قبل عام (2002)، وان هذه السياسة مطلوبة نظرا لترابط تركيا بعلاقات ثقافية واجتماعية واقتصادية مع دول الجوار. اضف الى ذلك ان لدى تركيا علاقات جيدة مع الاتحاد الاوربي والولايات المتحدة الامريكية وكذلك لديها

علاقات اقتصادية كبيرة مع روسيا الاتحادية، زد على ذلك ان تركيا عملت وفق مبدأ العلاقة البرغماتية المصلحية مع الجميع لاسيما علاقتها مع ايران وروسيا أذ أرتبطت بالمصالح الاقتصادية رغم الخلاف السياسي الظاهر للعيان لذلك يمكن القول ان تركيا قد طبقت مبدأ سياسة تصفير المشاكل بشكل صحيح وفق مصالحها.

اضافة الى ذلك ان تركيا دولة ذات قوة اقتصادية لا يستهان بها فقد احتلت المرتبة (16) عالميا على مستوى الدول الاعلى نمواً في العالم لتحل خلف بلجيكا والسويد مباشرة وشكل الاقتصاد التركي اكبر اقتصاد اسلامي على الاطلاق متفوقا على حجم الاقتصاد السعودي، مع الاخذ بعين الاعتبار ان تركيا حققت ذلك دون انضمامها الى الاتحاد الاوربي ولنا ان نتخيل كيف يكون دورها في حالة الانضمام الى الاتحاد الاوربي. وبهذا فأن الاقتصاد التركي اهم العوامل التي ستسمح لتركيا باستعادة دورها الاقليمي الذي كان سائدا قبل (90) سنة.

وكذلك تم ملاحظة ان لدى تركيا قوة عسكرية تتناسب مع حجم دورها الاقليمي اذ ان لديها قوة التصنيع العسكري المحلي اضافة الى حصولها على المساعدات العسكرية من الولايات المتحدة الامريكية، الى جانب عضويتها في حلف الشمال الاطلسي وان من يهدد امنها القومي يهدد أوربا والولايات المتحدة الامريكية، وكما توضح ايضاً ان هناك معوقات ومحددات تسهم في وضع العقبات امام فاعلية الدور الاقليمي فلديها مشاكل داخلية مزمنة كقضية الأكراد وتبعاتها الاقليمية اضافة الى الطائفة العلوية والحركات الاسلامية المناهضة العلمانية. اما اقليمياً فأن اسرائيل المدعومة من الغرب لا ترضى بأن يكون هنالك دور فعال في منطقة الشرق الأوسط يضاهي دورها الاقليمي. اضف الى ذلك ايران ونفوذها الاقليمي في العراق وسورية وايران واليمن. اما دوليا من فهناك روسيا الاتحادية صاحبة العضوية الدائمة في مجلس الأمن وقوتها العسكرية ونفوذها في بلاد البلقان والقوقاز وحليفتها في المنطقة العربية سورية أذ بإمكانها ان تلحق ضرراً بها في حال

تعارض مصالحها مع الدور الاقليمي التركي. اما الولايات المتحدة الأمريكية فهي الفاعل الأكبر في عرقلة الدور الاقليمي التركي، فالدور التركي لا يكتمل من دون التنسيق مع الولايات المتحدة الأمريكية. اضف الى ذلك فأن المساعدات العسكرية والاقتصادية التي تقدمها الأخيرة لتركيا تعد محدداً مؤثراً لفاعلية التركي وبروزه بشكل أكبر، اما الاتحاد الأوربي فله تأثير فاعل على الدور الإقليمي التركي لارتباطه بالمطالب الأوربية والتنسيق التركي الأوربي. أضف الى ذلك فأن حجج حقوق الانسان والأقليات والعنف التي يتخذ منها الاتحاد الأوربي كذريعة يضعها كعقبات امام انضمام تركيا الى هذا الاتحاد.

اما بالنسبة لدور تركيا في الأزمة السورية على وجه الخصوص، فقد تبين ان الدور التركي في سورية كان متوقفاً على مدى تنسيق تركيا مع حلفائها في الاتحاد الاوربي والولايات المتحدة الامريكية، فهي لا تتحرك تجاه الازمة السورية من دون التوافق مع الحلفاء، لذا فأن خطوات حكومة العدالة والتنمية تجاه سورية تكون محسوبة وتكون متوافقة مع الاتحاد الاوربي والولايات المتحدة الأمريكية خوفاً من مواجهة الفيتو الروسي والصيني وتقاطع المصالح مع ايران صاحبة النفوذ الاقوى في سورية. وعلى هذا الاساس فأن تركيا لاتستطيع ان تتخذ قراراً حول لأزمة السورية من دون الحصول على الدعم الدولي، وقراراتها تكون متناسقة ومتوافقة ولاتختلف عن القرارات الدولية تجاه هذه ألأزمة بأي شكل من الأشكال. فهي لاتريد التورط في صراعات اقليمية غير محسوبة النتائج ولا تريد الوقوع في مستنقع حرب مفتوحه قد تهدد كيانها الداخلي ومستقبل دورها الإقليمي.

وقد توصل الباحث في خاتمة هذه الدراسة الى عدد من الاستنتاجات وهي على النحو الآتي:-

1- ان المعطيات الدولية والاقليمية منحت تركيا فرصة للأخذ بزمام الأمور المبادرة والتركيز في توجهها نحو العالم العربي والاسلامي دون الافراط بسياسة جيدة مع الغرب. واستطاعت تركيا ان تكيف سياستها بما ينسجم مع الواقع الاقليمي والدولي وبما يجعل تركيا قادرة على قيادة المنطقة والاستفادة من انهيار منظومة الأمن القومي العربي وغياب التوازن في المنطقة بعد الاحتلال الامريكي للعراق عام 2003، لذا فأن السياسة التركية الجديدة تسعى الى القيام بالتوازن مع جميع الاطراف.

2- تسعى تركيا الى ان تلعب دوراً اقليمي اكبر فاعل ومؤثر من خلال انهاء مشاكلها مع جيرانها وان هذا واضح من خلال سير سياستها الخارجية وفق مبدأ (سياسة تصفير المشاكل) وهذا ما يجعل دورها اقوى في الرؤية تجاه منطقة البلقان والقوقاز ومنطقة الشرق الأوسط.

3- ان وصول حزب العدالة والتنمية الى السلطة عام 2002 احدث علامة فارقة في تاريخ الجمهورية التركية الحديثة. اذ ان السياسات التي اعتمدها هذا الحزب احدثت تغيرات في الداخل والخارج لازالت تركيا تجني بذرتها وتفاعل دورها في المنطقة وصعودها الاقليمي والدولي بشكل بارز كدولة محورية ذات اهمية استراتيجية لا يستهان بها.

4- تمثلت المواقف التركية تجاه الأزمة السورية بناءً على متطلبات الأمن القومي التركي مع التطورات الجارية في سورية على انها تهديداً استراتيجي مباشر خاصة ان الوحدات الكردية في الساحة السورية اعلنوا ان المناطق التي تحت سيطرتهم هي مناطق حكم ذاتي مما يمهد لقيام دولة كردية بما يؤثر بشكل مباشر على الأمن القومي التركي وخاصة ان تركيا لديها اعلى نسبة قومية كردية في المنطقة.

5- ان التحـرك الـتركي تجـاه الأزمـة السـورية لـيس اسـتجابة للرغبـة الأمريكيـة الأوربية فقط وانما استجابة للحفاظ على مصالحها القومية والتي تتمثل في ما يأتي:-

أ- محاولة تقييد الطموحات الكردية الخاصة بالانفصال بإقليم كردي في الشـمال السوري مشابه لإقليم كردستان العراق وخاصة بعـد الـدعم الـذي حصـلت عليه القوات الكردية لوحـدات حمايـة الشـعب الكـردي (YPG) مـن قبـل الولايات المتحدة الأمريكية والغرب مما يساعد على ظهـور القضـية الكرديـة الى الواجهة مرة اخرى. ثم الدعم الذي حصلت عليه تركيا من قبل المجتمـع الدولي توجب عليها استثمار هذا الدعم لمحاربـة حـزب العـمال الكردسـتاني وهذا مالم تحصل عليه تركيا في التسعينيات و عام2000 عندما كانت تحارب حزب العمال الكردستاني في شمال العراق.

ب- محاولة علاج تداعيات اسقاط النظام السوري اذا حصل ذلك، وخـوف تركيـا من تأثير فوضى هذا السقوط في سورية على امنها القومي.

6- وجود مصلحة امريكية خاصة في حضور تركي فاعل في الأزمـة السـورية لـيس فقط لمجابهة النفوذ الإيـراني والـدعم الـروسي للنظـام في سـورية وإنمـا بهـدف تـوفير الدعم اللوجستي والعسكري اللازم لمحاربة تنظـيم الدولـة الإسـلامية (داعـش) الـذي بات يهدد المصالح الأمريكية في المنطقة وخاصة بعد سـيطرته عـلى أجـزاء كبـيرة مـن العراق وسورية.

7- ان الموقع الجغـرافي الـذي تتمتـع بـه تركيـا يؤهلهـا ويفـرض عليهـا الاهـتمام بالقضايا الاقليمية. مما يساعدها على مواجهة اي شكل مـن اشـكال التهديـد الأمنـي. اضافة الى ان موقعها يعود عليها بمنافع اقتصادية جمة و يمنحها مجالاً أوسع في التأثير الإقليمي سواء على الجهة الأوربية او الجهة الآسيوية.

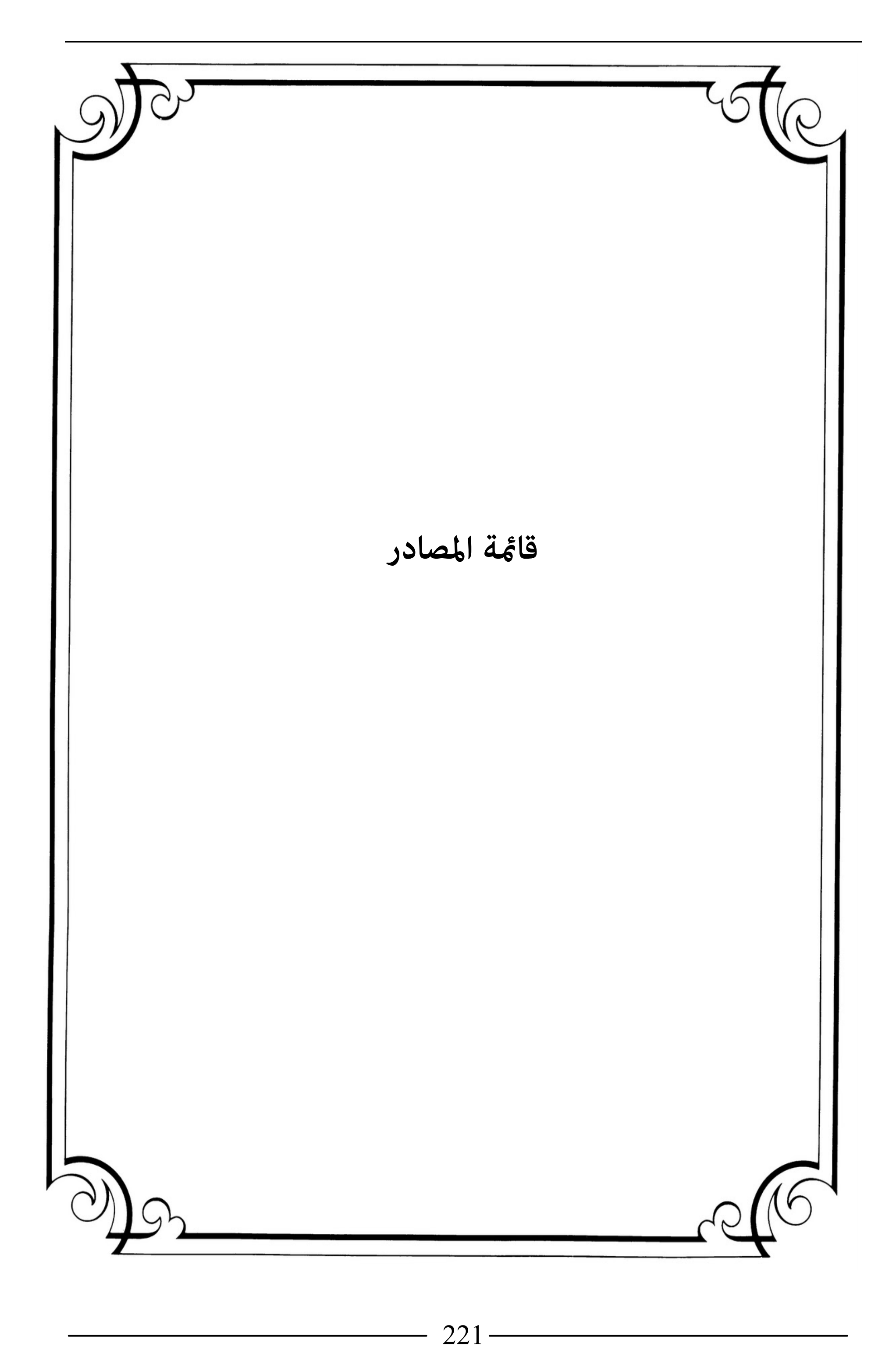
8- ان الموقع المتميز الذي تقع فيه تركيا قد ساعد على تزايد الأهمية التركية في الاستراتيجية الأمريكية الأوربية مما اتاح لتركية حرية المناورة والتنقل باتجاه سياسات إقليمية فعالة ومؤثرة مما سيؤهلها مستقبلاً الى الوصول الى تحقيق هدفها الاستراتيجي الأكبر وهو الانضمام الى الاتحاد الأوربي.

9- ان الفراغ الأمني والفوضى التي تمر بها المنطقة العربية بعد ما يسمى (بالربيع العربي) وغياب قوى اقليمية فاعلة ومؤثرة في الوطن العربي مكن تركيا من ان يسمح لها بالمزيد من التحرك الإقليمي المؤثر للمحافظة على الاستقرار في المنطقة.

10- ان السياسة المتبعة للحكومة التركية داخلياً لاسيما التداول السلمي للسلطة والانتعاش الاقتصادي والاستقرار الأمني وخارجياً من خلال الدعم الفلسطيني وادانتها لإسرائيل في انتهاكاتها ضد الفلسطينيين واحداث سفينة (مرمرة) التركية في محاولتها لكسر الحصار عن غزة في عام 2010 واستقبالها لأكبر عدد من اللاجئين السوريين قد اشعر بعض الشرائح العربية بأن تركيا هي المدافع الحالي عن حقوقهم في ظل غياب السلطة الحقيقية في بلدانهم.

11- ان الدور الاقليمي التركي يواجه العديد من العقبات الإقليمية والدولية خاصة في انها تمثل النموذج الغربي والمدافع عن العلمانية في المنطقة وانها تعد عند البعض دولة تابعة وممهدة للنفوذ الغربي في منطقة الشرق الأوسط، فبوجود مشاكلها الداخلية فأن لديها منافسين اقليميين لايستهان بهما كأسرائيل وأيران اللاعب الاقليمي الابرز والمنافس الأقوى لتركيا على الساحة السورية، أضف الى ذلك روسا الاتحادية الحليف الاقوى للنظام السوري وصاحب الفيتو الداعم لهذا النظام في مجلس الآمن الدولي وخاصة في ظل تأكيد روسيا أن سيادة الحليف السوري هي خطوط حمراء في التوازن بين الشرق والغرب. اما الولايات المتحدة الأمريكية وما تقدمه من دعم للسياسية الاقليمية التركية، وبتراجع الولايات المتحدة الأمريكية عن

بعـض القـرارات الإقليميـة وخاصـة في الأزمـة السـورية والتراجـع في مسـألة تسـليح المعارضة فقـد أثـر سـلباً عـلى سياسـة تركيـا ووضـعها في موقـف صـعب وخاصـة ان الاستراتيجية التركية في المنطقة قد بنيت انطلاقاً من دور الولايـات المتحـدة الامريكيـة وسسياستها في المنطقة. أضافة الى ذلك الاتحاد الأوربي الذي يحتم على تركيا ان يكـون دورهـا يتوافـق مـع متطلبـات الاتحـاد الأوربي وخاصـة مـا يتعلـق بحقـوق الأنسـان والاقليات مما يحدد السياسة الخارجية التركية.



قائمة المصادر

قائمة المصادر

القرآن الكريم.

أولاً: الكتب

1. أبراهيم البيومي غانم، الارقام الذهبية الخمس للاقتصاد التركي، ملف الاهرام الاستراتيجي، مركز الدراسات السياسات والاستراتيجية،القاهرة، 2006.
2. احسان محمد الحسن، علم الاجتماع السياسي، الموصل، مطبعة الموصل، 1984.
3. أحمد داود أوغلو، "العمق الاستراتيجي "موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، مركز الجزيرة للدراسات، الدار العربية للعلوم ناشرون بيروت- لبنان، ط2، 2011.
4. احمد نوري النعيمي، الحركات الإسلامية الحديثة في تركيا حاضرها ومستقبلها، دراسة حول الصراع بين الدين والدولة في تركيا، دار البشير، عمان-الأردن، 1992.
5. احمد نوري ألنعيمي، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1975.
6. احمد يوسف احمد وأخرون، حال الأمة العربية 2011-2012 معضلات التغيير وآفاقه، مركز دراسات الوحده العربية، بيروت، ط1، 2011.
7. الموسوعة الجغرافية للعالم الإسلامي، المجلد(5) المملكة العربية السعودية، جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية، 1999.

8. ثامر كامل محمد، نبيل محمد سليم، العلاقات التركية الأمريكية والشرق الأوسط في عالم مابعد الحرب الباردة، دراسات، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الأستراتيجية، 2004.

9. جراهام فولر، الجمهورية التركية الجديدة(تركيا كدولة محورية في العالم الأسلامي)، دراسات مترجمة36، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الأستراتيجية، ابو ظبي، الأمارات العربية المتحدة، ط1، 2009.

10. جلال عبدالله معوض ، (العرب ودول الجوار المشرقي- العرب وتركيا) ،مركز دراسات الوحدة العربية ،المؤتمر القومي العربي،حال الامة العربية ،اذار 1997 ،بيروت 1997.

11. حميد بوزرسلان، تاريخ تركيا المعاصر، ترجمة حسين عمر، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط1، 2010.

12. خليل ابراهيم الناصري، التطورات المعاصرة في العلاقات العربية-التركية، مطبعة الراية، بغداد، 1990.

13. خليل احمد خليل، المفاهيم الاساسيه في علم الاجتماع، ط1، دار الحداثة للنشر والطبع والتوزيع، بيروت، 1984.

14. خورشيد حسين دلي، تركيا وقضايا السياسة الخارجية(دراسة)، منشورات اتحاد العرب، 1999.

15. روبرت أولسن، المسألة الكردية في العلاقات التركية الأيرانية، ترجمة، د- محمد حسان، ط1، دار أراس للطباعة والنشر-أربيل، 2001.

16. سمير العيطه وأخرون، العرب وتركيا تحـديات الحـاضر ورهانـات المسـتقبل، تقديم محمد نور الدين، المركز العربي للأبحاث ودراسـة السياسـات، ط1، 2012.

17. سيار الجميل، العرب والأتراك: الانبعاث والتحديث من العثمنة إلى العلمنـة، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1997.

18. صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي أسسـه وابعـاده، بغـداد، دار الحكمـة للطباعه، 1990.

19. صدام احمد سليمان الحجاجحه، دور حـزب العدالـة والتنميـة في التحـولات الاسـتراتيجية للعلاقـات العربيـة التركيـة في الفـترة 2002 – 2010، قسـم العلوم السياسية، كلية الآداب، جامعة الشرق الاوسط، 2011.

20. طلال يونس الجليلي، قـراءة في افكـار النخبـة السياسـية الاسـلامية في تركيـا، الموصل، 2006، ص116.

21. عبد الزهرة شلش العتـابي، توجهـات تركيـا نحـو أقطـار الخلـيج العـربي، دار الشئون الثقافية العامة، بغداد، ط1، 2002.

22. عبدالـلـه التركماني، تعـاظم الـدور الاقليمـي الـتركي، ط1،دار نقـوش عربيـة- تونس، 2010.

23. عبد القـادر محمـد فهمـي، دور الصـين في البنيـة الهيكليـة للنظـام الـدولي، دراسات اسـتراتيجية، مركـز الامـارات للدراسـات والبحـوث الاسـتراتيجية، العدد 42، ط1، 2000.

24. عقيل سعيد محفوض، السياسة الخارجية التركية الأستمرارية-التغيير، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحه-قطر، 2012.

25. عماد الضميري، تركيا والشرق الأوسط، مركز القدس للدراسات السياسية (دراسات)، ط بلا، 2002.

26. عمر تشبينار، سياسات تركيا في الشرق الاوسط: بين الكمالية والعثمانية الجديد، أوراق كارينغي، العدد مركز الشرق الاوسط، بيروت، لبنان، 2008.

27. فارس تركي محمود، المحدد الأمريكي في السياسة التركية تجاه المنطقة العربية 2001-2010، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، 2013.

28. قبس ناطق محمد، سياسة تركيا الاقليمية وانعكاساتها على دول الجوار، ط1، دار الفراهيدي للنشر والتوزيع، بغداد، 2011.

29. كمال السعيد حبيب، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، مجموعة باحثين، الدار العربية للعلوم، ناشرون، بيروت، 2010.

30. كمال واكيم، صراع القوى الكبرى على سوريا الأبعاد الجيوسياسية لأزمة 2011، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر- بيروت لبنان، ط2، 2012.

31. مثنى فائق العبيدي، دور اسرائيل في الأستراتيجية الامريكية مرحلة مابعد الحرب الباردة، ط1، مجمع الوليد الطباعي، تكريت، العراق، 2014.

32. محمـد الجـوهري واخـرون، مقدمـة في علـم الاجـتماع، ط5، دار المعـارف، القاهرة،1981.

33. محمد نور الدين، تركياوالمسألة اللبنانيـة، شـؤون الاوسـط، مركـز الدراسـات الاستراتيجية، بيروت، ع123، 2006.

34. محمد نور الدين، تركي الصيغة والدور، رياض الريس للكتب والنشر، 2008.

35. محمد نور الدين، تركيا الجمهوريـة الحـائرة: مقاربـات في الـدين والسياسـة والعلاقات الخارجية، مركـز الدراسـات الأسـتراتيجية والبحـوث والتوثيـق، ط1، بيروت، 1998.

36. محمد نور الدين، تركيا في الزمن المتحول قلق الهويـة وصراع الخيـارات، دار الريس، بيروت، ط1، ك2، 1997.

37. مينا اسحق طانيوس بولس، السياسة التركيـة تجـاه سـوريا منـذ 2002 حتـى الأن، المكتب العربي للمعارف مصر الجديدة-القاهرة، ط1، 2014.

38. هاشـم خضـير الجنـابي، جغرافيـة اوراسـيا، دار ابـن الأثـير للطباعـة والـنشر، جامعة الموصل، 1987.

39. ياسر احمد حسن، تركيا البحث عن المستقبل، الدار المصريـة اللبنانيـة، ط1، 2006.

ثانياً: الرسائل والأطاريح الجامعية

1. أحمد سليمان سالم الرحالحة، الدور التركي الجديد في منطقة الشرق الأوسـط "الفرص والتحديات" رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم السياسـية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، 2014.

2. أملان عباس محسن زغير الغريري، الدور الاسرائيلي في السياسة الخارجية الامريكية حيال الشرق الاوسط بعد احداث (11/ايلول/2001)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2010.

3. بشير هادي عبدالرزاق، سياسة تركيا الخارجية تجاه منطقة المشرق العربي مابعد عام 2002، رسالة ماجستير غير منشوره، قسم العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2012.

4. جليل عمر علي، السياسة التركية حيال الشرق الأوسط1991-2006، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2008.

5. حسن عادل محمد، الدور السياسي للمؤسسة العسكرية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2013.

6. حيدر جاسم محمد محمود، واقع السياسة الخارجية التركية حيال الأتحاد الأوربي ومستقبلها، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، 2014.

7. حيدر عادل كاظم خضير، الدور السياسي للمؤسسة العسكرية في تركيا (1980-2000) رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2009.

8. حيدر عبد الجبار الخفاجي، المحددات السياسية والاقتصادية تجاه علاقة تركيا بالاتحاد الاوربي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، 2009.

9. خالد موسى جواد، السياسة التركية ازاء منطقة الشرق الوسط في المدة الواقعة بين عام (2002-2010)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2012.

10. رفل هاشم محمد، دور الصين في التوازنات الإقليمية مرحلة مابعد الحرب الباردة "أنموذج جنوب وجنوب شرق اسيا"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بغداد، 2012.

11. رنا خالد عبد الجبار العلي، دور المملكة المتحدة في الاستراتيجية الامريكية حيال العراق في مرحلة مابعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، 2002.

12. ريز لطيف صادق، العلاقات الأمريكية-التركية في ظل عهد حزب العدالة والتنمية (2003-2011)، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، 2011.

13. زيد اسامة أحمد الرحماني، دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية في تركيا اثناء فترة حكم حزب العدالة والتنمية(2003-2010)، رسالة ماجستير منشورة، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الشرق الأوسط، 2013.

14. سمية الحوادسي، العلاقات التركية-الإسرائيلية في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية، رسالة ماجستير غير منشورة،، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خضير، بسكرة، 2014.

15. شيماء عادل فاضل القره غولي، الدور الاقليمـي للعـراق والمتغـيرات الدوليـة دراسة مستقبلية، رسالة ماجستير غـير منشـورة، كليـة العلـوم السياسـية، جامعة النهرين،2002.

16. صبحي فاروق صبحي، الدور الاقليمي لمصر في الاسـتراتيجية الامريكيـة بعـد احـداث 11 ايلـول 2001، رسـالة ماجسـتير غـير منشـورة، كليـة العلـوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، 2009.

17. نضال جهـاد حميـد العبيـدي، الـدور الإقليمـي لتركيـا بـين محـددات النـاتو والتطلع القومي، رسالة ماجسـتير غـير منشـورة، كليـة العلـوم السياسـية، جامعة النهرين، 2013.

18. طايل يوسف عبدالـلـه العدوان، الاستراتيجيةالإقليمية لكل من تركيـا وأيـران نحو الشرق الأوسط (2002-2013)، رسالة ماجسـتير غـير منشـورة، قسـم العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، 2013.

19. غيث سفاح متعـب، الـدور الصـيني في اسـيا، دراسـة لواقـع ومسـتقبل دور الصين في القارة الاسيوية وأثره على مكانتها الدولية، اطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم، السياسية جامعة بغداد، 1999.

20. غيداء سعيد عبد المجيـد، العلاقـات التركيـة-الأمريكيـة 1991-2005، رسـالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2007.

21. كوثر طه، النظام السياسي التركي في ظل دسـتور عـام 1982 وتوجهاتـه اتجـاه العراق، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، 2006.

22. مازن قاسم مهلهل، التغيير في السياسة الخارجية التركية (2002-2011)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2012.

23. محمد خالد سرحان أبو الريش، الأوضاع السياسية لأكراد العراق في ضوء الاحتلال الأمريكي(2003-2011م)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر، غزة، 2013.

24. نادرة وهاب احمد الفيلي، دور تركيا الإقليمي في العراق من 2002-2009، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2010.

25. نهرين جواد شرقي العارضي، السياسة الإقليمية التركية لمرحلة مابعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2004.

26. يسري عبد الرؤوف يوسف الغول، أثر صعود حزب العدالة والتنمية التركي على العلاقات التركية- الإسرائيلية، رسالة ماجستير غير منشورة، دراسات الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر، غزة، 2011.

ثالثاً:- المجلات

1. أحمد سلمان محمد، الموقف التركي من التحولات في المنطقة العربية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد (45).2014.

2. أفـراح نـاثر جاسـم، توركـت اوزال ومشروع العثمانيـة الجديـدة، دراسـات إقليمية، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، السنة (3)، العـدد(6)، 2007.

3. اياد عبد الكريم مجيـد، الموقـف الإقليمـي مـن التغيـير في المنطقـة العربيـة (تركيـا) أنموذجـاً، مجلـة العلـوم السياسـية، جامعـة بغـداد، العـدد(46)، 2012.

4. حسون جاسم العبيـدي، حـزب العـمال الكردسـتاني (PKK) وأزمـة الهويـة، المجلة السياسية الدولية، جامعة المستنصرية، العدد (17)، السنة2010.

5. حسون جاسم العبيدي، دور تركيا الإقليمي الجديد بعد 2003، كلية العلـوم السياسية، جامعة النهرين، 2010.

6. صدام مريـر الجمـيلي، الموقـف الـتركي مـن التحـولات السياسـية في المنطقـة العربية، مجلة جامعة تكريت للعلـوم القانونيـة والسياسـية، المجلـد(3)، العدد (12)، 2011.

7. صلاح ياسين محمد الحـديثي، معتـز خالـد عبـد العزيـز، التـأثيرات السـلبية والايجابيـــة للعولمـــة في القضـــايا الاجتماعيـــة والثقافيـــة والسياســـية والاقتصادية، مجلة أبحاث كلية التربية الاساسية، المجلد (11)، العـدد(1)، 2011.

8. عارف محمد خلف البيـاتي، الـدور الإقليمـي الـتركي، مجلـة جامعـة تكريـت للعلوم القانونية والسياسية، العدد (5) السنة(2)، 2010.

9. عارف محمد خلف البياتي، السياسة التركية حيال الأزمة السورية، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية(مجلة علمية محكمة)، المجلد(5)، العدد(17) حزيران 2013.

10. عارف محمد خلف البياتي،الدور الروسي في الأزمة السورية، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية، السنة(6)، العدد(22)، كلية القانون، جامعة تكريت، حزيران 2014.

11. عبدالله عرفان، الاقتصاد في السياسة الخارجية التركية تجاه كردستان، مجلة السياسة الدولية، السنة السادسة والأربعون، العدد (182)، مطبعة الأهرام التجارية، قيلوب-مصر، 2010.

12. عصام فاعور ملكاوي، تركيا والخيارات الاستراتيجية المتاحة، مجلة كلية العلوم السياسية، كلية العلوم الاستراتيجية،جامعة نايف للعلوم الأمنية، الخرطوم-السودان، 2013.

13. فاتن النصار ،تركيا واسرائيل،مجلة السياسة الدولية، جامعة بغداد، العدد (182) اكتوبر 2010.

14. فكرت نامق عبد الفتاح، كرار أنور ناصر، التفاعلات الإقليمية والدولية والأزمة السورية، قضايا سياسية، العدد(34)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2013.

15. قاسم حسين الربيعي، الجماعات الإسلامية في الشرق الأوسط، العلويين في تركيا وتأثيرات المتغيرات الإقليمية، ابحاث استراتيجية، مركز بلادي

للدراسات والأبحاث الاستراتيجية، العدد(الخامس)، مطبعة البياع، بغـداد، 2013.

16. قاسم حسين الربيعي، الدولة الموازيـة في تركيـا... فـتح اللـــه كـولن، أبحـاث استراتيجية، مركز بلادي للدراسات والأبحاث الاستراتيجية، العدد (الثامن)، كانون الثاني 2015، ص126.

17. لقمان عمر محمود، القضـية العراقيـة وانعكاسـاتها عـلى العلاقـات التركيـة-الأمريكية 2003-2006، مجلة دراسات اقليمية، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، عدد (8)، تشرين الأول2007.

18. لقمان عمر محمود، تركيا والولايـات المتحـدة الأمريكيـة دراسـة في علاقاتهـا الاستراتيجية بعد الحرب الباردة،1991-2000، مجلة الدراسات الإقليميـة، مركز الدراسات الإقليمية، موصل، السنة (2)، العدد (4)، 2005.

19. محمـد نـور الـدين، تركيـا بـين تحـديات الـداخل وتحـولات الخـارج، مجلـة المستقبل العربي، العدد(389)، تموز 2011.

20. محمد نور الدين، مرتكـزات السياسـة التركيـة تجـاه قضـية فلسـطين، مجلـة الدراسات الفلسطينية، مجلد (21)، العدد(82)، بيروت، 2010.

21. مصطفى جاسم حسـين، الـدور الإقليمـي الـتركي للمـدة مـن 2002الى2010، مجلة السياسية الدولية العدد(20)، الجامعة المستنصرية، 2012.

22. مثنى فائق مرعي العبيدي، مبادئ السياسة التركية في ظل تطورات "الربيع العربي"، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، المجلد (1)، السنة(5)، العدد(19)، 2013.

23. نظير محمود أمين، موقف تركيا من احداث التغيير في المنطقة العربية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة ديالى، العدد(2)، 2013.

24. نغم نذير شكر، الدور التركي والتغيرات في المنطقة العربية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد(44)، 2012.

25. هيثم الكيلاني، تركيا والعرب، دراسة في العلاقات العربية–التركية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد 6، ط 1، 1996.

26. هيفاء احمد محمد، الموقف التركي من الثورة السورية، مجلة دراسات سياسية، العدد (24)، مطبعة الزمان، العراق- باب المعظم، 2013.

27. وصال العزاوي، رواء زكي الطويل، العلاقات التركية، دراسات ستراتيجية، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، العدد (34)، 2002.

28. وصال نجيب العزاوي، ابعاد التعاون العسكري التركي – الاستراتيجي،دراسة في الدوافع والاهداف، مجلة دراسات استراتيجية، مركز الدراسات الدولية،جامعة بغداد، عدد (5)، سنة 1998.

رابعاً:- الدراسات

1. بتول هليل جبير الموسوي، السياسة التركية تجاه منطقة الخليج العـربي منـذ عام 1991...وأفاقها المستقبلية، سلسـلة شـؤون علميـة، مركـز الدراسـات الإقليمية/جامعة الموصل، ط1، 2010.

2. طلال حرير العنزي واخرون، نظرية الدور (ROLE-THEORY)، قسم علم الاجتماع والخدمة الاجتماعيـة، كليـة الاداب والعلـوم الانسـانية، جامعـة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، 2013.

3. عبد الجبار عبد مصطفى النعيمي، سياسة تركيا الإقليميـة وانعكاسـاتها عـلى الأمن القومي العراقي، دراسات اسـتراتيجية، (العـراق والبيئـة الإقليميـة) عدد(5) بغداد، 1998.

4. عقيل سعيد محفوض، السياسة الخارجية التركية الاستمرارية- التغيير، المركـز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة-قطر، 2012.

5. عماد الضميري، تركيـا والشرق الأوسـط، مركـز القـدس للدراسـات السياسـية (دراسات) ،عمان- الأردن، 2002.

6. عماد يوسف قدورة، روسيا وتركيا: علاقات متطورة وطموحـات متنافسـة في المنطقـة العربيـة، سلسـلة تحلـيلات، المركـز العـربي للأبحـاث ودراسـة السياسات، الدوحة-قطر، 2015.

7. عماد قدورة، تركيا ومسألة التدخل العسكري بين الضـغوط والقيـود، تحليـل سياسات، المركز العربي للأبحاث والدراسات، الدوحة-قطر، 2014.

8. علي حسين باكير، محددات الموقف التركي من الأزمة السورية،سلسلة دراسات واوراق بحثية، المركز العربي للأبحاث والسياسات، (معهد الدوحة)، الدوحة- قطر، حزيران 2011.

9. لقمان عمر محمود، البنية السياسية للنظام التركي والمتغيرات الخارجية، النظام السياسي العربي والاقليمي، التغير والاستمرارية، سلسلة شؤون إقليميه، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، عدد26، 2009.

خامساً:- الدوريات

1. رنا مولود شاكر، العلاقات التركية- السورية في ظل الأزمة السياسية الداخلية لسوريا، أوراق دولية(دورية تعني بالقضايا الإقليمية والدولية الراهنة) جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، العدد(210)،السنة(13)، شباط 2014.

2. رنا مولود، دوافع انضمام تركيا الى ألأتحاد الأوربي، اوراق دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد (201)، 2011.

سادساً:- التقارير

1. أميرة أسماعيل ألعبيدي، التطورات المعاصرة في العلاقات التركية-الإسرائيلية 2010-2013، مقال، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل،2014.

2. تقرير: النازحون في سورية واللاجئون السوريون في (لبنان، الأردن، تركيا، العراق، مصر)،اللجنة العربية لحقوق الأنسان، مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية.

3. سعيد الحاج، التحركات العسكرية التركية: الأسباب والانعكاساتالإقليمية، تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة- قطر، 2015/8/7.

4. سعد الحاج:- خيارات تركيا امام "عاصفة الحزم" محتملة في سوريا، تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة- قطر، 26/ 2015/4.

5. علي حسين باكير، اكراد سوريا في الحسابات التركية من الأزمة السورية، تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة- قطر، 15/أب/ 2012.

6. محمود سمير الرنتيسي، عاصفة الحزم: حدود التنافس التركي- الأيراني، تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة- قطر، 2015/4/5.

7. مراد يشيلطاش، اسماعيل نعمان تيلجي، التحولات الخارجية التركية في ظل التحولات الإقليمية، تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة- قطر، 2013/12/16.

سابعاً:- الحلقات النقاشية وورش العمل

1. حامد عبيد حداد، العلاقات العراقية- التركية، الواقع وأفاق المستقبل، (الملف السياسي، حلقة نقاشية بعنوان الدور التركي في المنطقة العربية)، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، عدد (79)، حزيران، 2010.

2. عمر تشبينار، سياسات تركيا في الشرق الأوسط: بين الكمالية والعثمانية الجديدة، أوراق كارنيغي، مركز كارنيغي في الشرق الأوسط،بيروت-لبنان، العدد(10)، أيلول 2008، ص27.

ثامناً:- مصادر أخرى

1. أيمان رجب و رضوى عمار، اعادة توجيه: كيف تؤثر تركيا على مسار الأزمة السورية،تحليلات- المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، بالقاهرة- مصر،2012/4/19.

2. بكر صدقي، الثورة السورية والدور التركي، محددات وآفاق، مكان النشر بلا، 2012.

3. حسين عليوي و أيسر الياسري، الأزمة السورية – المواقف الإقليمية والدولية، جامعة الكوفة، كلية القانون والعلوم السياسية، 2013.

تاسعاً: القنوات المرئية

1. قناة RT الفضائية، 2015/7/28.
2. قناة RT، 2015/7/24.
3. قناة الجزيرة، برنامج (في العمق)، تركيا وقواعد اللعبة الجديدة، 2015/8/3.
4. قناة العربية الفضائية، 2012/7/18
5. قناة الغدير الفضائية، 2015/3/22

عاشراً: الجرائد

1. ثائر عباس، بايدن يفشل في ضم أنقرة للتحالف الدولي..وتوافق على فترة انتقالية بعيدة عن نظام الأسد، جريدة الشرق الأوسط، العدد (13144)، 2014/11/23.

2. باسل العودات ،بعد علاقات ومصالح استراتيجية ..الأسد يغادر بيت الطاعة العثماني عدواً، صحيفة العرب،العدد (9460)، 02/05 /2014.

3. جريدة الحياة، العدد(19117)، 2015/8/7.

4. جريدة الزمان، العدد 4121، 2012/2/13

5. جريدة الشرق الأوسط، العدد (12214)، 2012/5/7.

6. جريدة الشرق الأوسط، العدد (13106)، 2014/10/16.

7. جريدة الشرق الأوسط، العدد (13146)، 11/27 /2014.

8. جريدة الشرق الأوسط، العدد(12336)، 2012/9/6.

9. جريدة الشرق الأوسط، مظاهرات في تركيا بعد مقتل فتى خلال احتجاجات في ميدان التقسيم، الأربعاء 10 جمادي الأولى 1435ه، 12 مارس 2014، العدد (12888).

10. جريدة الرأي الكويتية، العدد (11941)، 2012/3/11.

الحادي عشر:- الانترنت

1. Turkey ready for ‘worst case scenario' on possible Syrian refugee crisis”, May 01, 2011.

   www.todayszaman.com/newsDetailgetNewsById.action;jsessionid=28BAAFCE5DAF3DDD3A32C00303AC3232?newsId=242526

2. “Turkey, US to Provide Military Training for Syrian Opposition,” Daily Sabah, October 11, 2014, at: http://goo.gl/8JIhhK.

3. Turkey's defense power grows at pace to be envied. http://english.pravda.ru/world/asia/31-01-2012/120376-turkeydefensepower-0/

4. Turkey against Nuclear Weapons in Its Region," Turkish Daily News, (March 30, 2006).
http://www.hurriyetdailynews.com/
5. turkey's geo political end eavor in the middle east instablogs
http://liberator.instablogs.com/entry/turkeys-geopolitical-.
6. Ali Kulebi , The impact of Turkey's Geopolitics and Geostrategical on our foreign policy , world affairs board , at this link ; - http :\\ www . world affairsboard . com .
7. Bassem Dabbagh, Syrian opposition fighters to get US-Turkish air support, 26 May, 2015. See more at:
http://www.alaraby.co.uk /english/news/2015/ 5/26/syrian-opposition -fighters-to- get-us-turkish-air-support#sthash.a6ftP6ya.dpuf
8. Bayram Balci, Turkey's Relations with the Syrian Opposition, APRIL 13, 2012.
http://carnegieendowment .org /2012/04/13 /turkey -s-relations -with- syrian-opposition.
9. GÖKÇE AYTULU, "Fleeing unrest, Syrians find shelter in southernmost district", Hurriyet newspaper, 12/5/2011:-
http://www.hurriyetdailynews.com/default.aspx?pageid=438&n=syrian-refugees –at -turkish-border-2011-05-19.
10. Hasan Kanbolat, "Davutoğlu in Moscow: New Era in Turkish-Russian Relations," 23, 2012.
http://www.todayszaman.com/columnist-269380- davutoglu-in- moscow -new-era -in-turkish-russian-relations.html.
11. Maria Fantappie, Turkey eyes Syrian crisis through lens of Kurdish stability:-
http://www.thenational.ae/thenationalconversation/comment.
12. Pierre Kohle, World Economic Situation and Prospects Weekly Highlights, The end of the Iranian-Turkish oil-for-gold trade?.3 july, 2013

http:// www.un. org/ en/development/desa/policy/wesp/wespwh/wespwh24.pdf

13. Kendall M. Stempel, The Turkish-Kurdish Conflict in Theory and Practice:- http://www.studentpulse.com/articles/862/the-turkish-kurdish-conflict-in-theory -and-practice

14. Putin sees new opportunities for Turkey-Russia relations"; "Putin: Energy is 'locomotive' of Russia-Turkey economic cooperation," RT, November 28, 2014,at: http://bit.ly/1IcMI7O.

15. Putin: Energy is 'locomotive' of Russia - Turkey economic cooperation. http://bit.ly/1IcMI7O

16. Taylor Goel,Turkey's AKP pushes for military intervention in Syria, Jul 02, 2015;- https://flyer -generator .herokuapp.com /?articleurl =https: //flyer- components .herokuapp.com/flyers/53294/data.

17. Turkey displays its military capabilities to friends and foe;- http://www.dailysabah.com/columns/ilnur-cevik/2015/02/23/turkey-

18. İlnur Çevik, Turkey displays its military capabilities to friends and foe. Daily Sabah , February 23, 2015:- http://www.dailysabah.com/columns/ilnur-cevik/2015/02/23/turkey-displays-its - military-capabilities-to-friends-and-foe.

19. أرول جيجي وقادر أوستن،سياسة تركيا تجاه الأزمة السورية،مجلة رؤية تركية، متاح على الرابط:- http://rouyaturkiyyah.com

20. الأقتصاد التركي يحقق قفزات رغم البطالة والديون، متاح على الرابط http://www.aljazeera.net/news/archive? Archiveld= 1060581

21. الأقتصاد يمنع تفجر العلاقات بين تركيا وأيران.:- متاح على الرابط التالي:- http://soutraya.fm/news.

22. انتخابات تركيا صفعة لأردوغان وصعود وجه جديد:- متاح على الرابط:-
http://www.dw.dea-18502197

23. انتخابات تركيا: حزب العدالة والتنمية الحاكم يخسر الأغلبية المطلقة،:- انظر موقع BBCعربي، متاح على رابط التالي:/http://www.bbc.com/arabic
middleeast/2015/06/150607turkeyelectionsobjections

24. أنظر: أردوغان: اعتذار اسرائيل أظهر نفوذ تركيا، موقع الجزيرة نت: متاح على الرابط:-http://www.aljazeera.net/news/international/2013/3/23

25. باسم دباغ، تركيا وحرب التسلح: جيش قوي وتصدير خارجي، مجلة العربي الجديد، متاح على الرابط: /http://www.alaraby.co.uk/politics/2014/11
/18

26. بغداد تصف القصف التركي بالتطور الخطير، سكاي نيوز عربية، 29/7/ 2015. متاح على الرابط:-/http://www.skynewsarabia.com/web/article
./763457

27. بيريز: أردوغان يريد تحويل تركيا الى ايران..ولا مجال لطهران أخرى:-متاح على الرابط:-http://www.youm7.com/story/2015/6/8

28. التحالف يعيد صياغة العلاقات الأمريكية-التركية، قاعدة مقدمة للناتو، متاح على الرابط:http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions
//2014/10/29

29. التدخلات الأ جنبية في القضية الكردية..ملامح عامة، الجزيرة نت، متاح على الرابط:- http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/bd2371fc-490a
-955a-3d8a2be043c1

30. البحرية التركية تمتلك أقوى اساطيل الغواصات في حلف الناتو، ترك بريس، متاح على الرابط التالي: http://turkpress.co/node/7534

31. تركيا والتدخل العسكري في سوريا، موقع الجزيرة نت، متاح على الرابط:-
http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2015/6/30

32. تركيا وأوربا...ومعالجة المسألة الكردية. متاح على الرابط:- http://www.almoslim.net/node/84810

33. تركيا...الأكراد والعلويين يهددون عرش اردوغان. متاح على الرابط: http://www.tahrirnews.com/news/print.php?ID=428884

34. تركيا: مؤشرات على أرتكاب "تطهير عرقي" شمالي سوريا، BBC عربي، 16/حزيران/ 2015. متاح على الرابط التالي:-http://goo.gl/RSjaHN

35. تقرير الكونغرس الأمريكي حول مستقبل الأقتصاد العالمي، القوى الأقتصادية الصاعدة والسياسة التجارية للولايات المتحدة الأمريكية، تاريخ 2012/12/21. متاح على الرابط التالي: http://www.loc.gov

36. جميل عفيفي، القوة العسكرية التركية في ظل الدور الاقليمي الجديد، مجلة الاهرام الرقمي، الطبعة الدولية، متاح على الرابط: http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=645374&eid=190

37. جنكيز كتنه، تركيا والغرب عقد التاريخ ومصالح الحاضر. الجزيرة نت، (المعرفة) http://www.aljazeera.net

38. "جلوب فاير باور" الجيش التركي يتفوق على "الأسرائيلي والمصري"، متاح على الرابط:- http://www.elshaab.org/news/135291

39. خالد المعيني، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية،
Almansorecom/makalat-Drkhale

40. رانية طاهر، الدور الأقليمي التركي في ظل ثورات الربيع العربي، مركز آمية للبحوث والدراسات الأستراتيجية، 2014. متاح على الرابط:-
http://www.umayya.org/uncategorized/4591

41. شريفة فاضل محمد، الدور التركي واستراتيجية الأمن القومي العربي 2002، 2012، 2015، متاح على الرابط http://www.kitabatnews.com/

42. صحف عربية تشيد بزيارة إردوغان لإيران بالرغم من الخلافات، http://www.bbc.com/arabic/inthepress/2015/04/150408arabpress

43. طارق عبد الجليل السيد، الحركات الأسلامية في تركيا المعاصرة(دراسة في الفكر والممارسة)، متاح على الرابط: http://www.ikhwanwiki.com/index .titl .php?

44. طلال جامل، تركيا: جماعة كولن في مقابل حزب العدالة والتنمية.. التجاذبات الداخلية والدولية،http://www.alzaytouna.net/permalink/63157.htm

45. طه عودة، تركيا الدولة النموذج، امريكا، متاح على الموقع التالي:- www.almislim.net

46. العلاقات الحائرة بين تركيا والأتحاد الأوربي. مجلة الدفاع الوطني:- متاح على الرابط التالي:-http://www.lebarmy.gov.lb/ar/news/?28546#.VY2qqfl-Viko

47. علي الظفيري، وثيقة الرؤية المشتركة بين تركيا و امريكا للموقع :- WWW.ALJAZEERA.NET/NR/EXERES/CDF3G03c-1728-4ABC-84BE-3C3560D90ED4

48. علي حسين باكير، الأقتصاد لتركي معجزة حزب لعدالة والتنمية، متاح على الربط التالي:- http://www.ikhwanwiki.com/index.php?title

49. عماد خضر، توجه تركيا نحو الشرق الأوسط..الأدوار والنتائج، متاح على الرابط:- http://www.almoslim.net/node/85802

50. عمر كوش،الموقف التركي من الثورات العربية،متاح على الرابط:- http:// /www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2011/6/10

51. كتاب التعريفات للشريف الجرجاني، انظر الى الرابط التالي:-http://www ..ghazali.org/arabic/jurjani-tarifat.htm

52. مجلة الدفاع الوطني، الأقليات الدينية والعرقية في تركيا: المجتمع والكيان والتحديات، متاح على الرابط:-http://www.lebarmy.gov.lb/ar/news/ ?4413#.VXihmPlViko

53. مجلة روداو، الجيش التركي يدخل كوباني مجهز بالأسحلة الثقيلة، متاح على الرابط:http://rudaw.net/arabic/kurdistan/220220151

54. محمد ابراهيم السقا، "هل يتكامل العرب مع تركيا"، المجلة الأقتصادية الأكترونية، العدد 6647، 2011/12/23، انظر، www.aleqt.com

55. محمد بوبوش، الدور التركي الأقليمي المتصاعد الى أين؟. متاح على الرابط: www.marocdroit.com.

56. محمد عبد القادر، كيف تفكر انقرة؟:حسابات تركيا الداخلية والأقليمية بشأن التصعيد مع أسرائيل، مجلة السياسة الدولية،2011، موقع مؤسسة الأهرام، متاح على الرابط:-www.siyassa.org.eg

57. مشكلة تركيا مع الأكراد، متاح على الرابط:-http://www.assakina.com/ center/files/55907.html

58. مصطفى اللباد، الأبعاد الجيوبولتيكية للحوار العربي التركي الأيراني:- متاح على الرابط:--http://www.aljazeera.net/NR/exeres/164BC20E-005E 4FAE-82A7-F628CB3E4174.htm

59. معجم المعاني الجامع، متاح على الرابط:- /http://www.almaany.com/ar dict/ar-ar/%D8%AF%D9%88%D8%B1

60. مفهوم موقع الجوار، عـلى الـرابط التـالي:http://www.uobabylon.edu.iq-
./uobColeges/lecture.aspx?fid=11&lcid=33282

61. مقال: تركيا تدفع بأتجاه المناطق الأمنة في سوريا وامريكا غير متحمسة.. متاح على الرابط:-http://www.noonpost.net/content/4007

62. موقــع السياســة كــوم، متــاح عــلى الــرابط التــالي:http://www.elsyasi.-
com/articledetail.aspx?id=865

63. موقع تقارير، تقرير لصيحفة الغارديان، متاح على الـرابط:-http://altagreer
.com

64. الولايات المتحدة توقف تسـليم سـفن حربيـة الى تركيـا بسـبب موقفهـا مـن اسرائيل، ترك برس، متاح على الرابط:-http://turkpress.co/node/4694

65. ويكيبيديا الموسوعة الحرة.

66. نظرية الدور الأقليمي :-متـاح عـلى الـرابط التـالي:- http://www.tomohna
.net/vb/showthread.php?t=10529

الثاني عشر:- المصادر الاجنبية

1. Aron Stein : Resetting U.S. – Turkish relations : charting a new way forward , Vol. (6) , issue (1) , Journal of strategic security, Henley-Putnam University, United States of America, 2011.

2. Bruce Biddle & Edwin Thomas, Role theory: Concepts & Reaserch, New York, London, Sydney, Willy & Sons, 1966.

3. Bulent Aliriza and Others, The Turkey, Russia, Iran Nexus driving forces and strategies, Center For Strateg & International Studies, Washington, United States March 2013.

4. Bulent Aliriza, «Turkey, European Union and the United States», Center for strategic and international studies, Washington, United States, April 12, 2003.
5. Begüm Burak, The Role of the Military in Turkish Politics: To Guard Whom and From What?, European Journal of Economic and Political Studies, Vol(4), issue(1), 2011.
6. Cazi Ercel. European Political Union and Turkey. The Central Bank of the Repuhe of Turkey. 1998.
7. Dr. Banu Eligür, Are Former Enemies Becoming Allies?Turkey's Changing Relations with Syria, Iran, and Israel Since the 2003 Iraqi War, Crown Center for Middle East Studies, Brandeis University,2006.
8. David Ghanim,Turkish Democracy and political Islam, Middle East Policy Council, Volume(16), Number (1), , Washington, United States, Spring 2009.
9. Effects of The Syrian Refugees on Turkey, Report, Prepared in Cooperation between Orsam and Tesev.Center For Middle Eastern Strategic Studies, Washington, United States, January 2015.
10. Ebru Oğurlu, Rising Tensions in the Eastern Mediterranean: Implications for Turkish Foreign Policy, Working Papers, Istituto Affari Internazionali, Rome, Italy March 2012.
11. Encyclopedia of Incarta, 1998.
12. International Encyclopedia of the Social Scinces (New York, the Macmillan Company & amp; The Free Press,1968), Vol.13.
13. F. Stephen Larrabee, Alireza Nader, Turkish-Iranian Relationsin a Changing Middle East, National Defense Research Institute, Library of Congress Cataloging-in-

Publication Data,, Santa Monica, California, United States p,11.

14. Jang Ji-Hyang and Peter Lee, Middle East Q&A: Turkey's 2013 Taksim Square Protests, The Asan Institute for Policy Studies, Asan, South Korea ,2013.

15. LIMITS OF REGIONAL POWER INFLUENCE.

16. Morris Singer, Ataturk's Economic Legacy, Middle Eastern Studies, Frank Css and Company Limited ,voL.(19), Number (3), London, 1983..

17. Şaban Kardaş, Turkey: Redrawing the Middle East Map Or Building Sandcastles?, Middle East Policy Council, Volume(17), Number (1), Washington, United States, Spring 2010.

18. Sinan Ulgen and F. Doruk Ergun, "A Turkish Perspective on the Rise of the Islamic Caliphate" EDAM Discussion Paper Series 2014/6, Centre for Economics and Foreign Policy Studies. Brussels, Belgium, September 1, 2014.

19. Soner Cagaptay and Andrew J. Tabler,Turkey Calls for Safe Havens and No-Fly Zones in Syria: Five Things You Need to Know,The Washington Institute,Washington, United States, October 10, 2014.

20. Soner Cagaptay, Turkey to Vote on Syria policy, The Washington Institute, for Near East policy, Washington, United States, October 1, 2014.

21. Şener Aktürk, A Realist Reassessment ofTurkısh-Russıan Relatıons, 2002-2012: From the Peak to the Dip?, Caspian Strategy Institute, Center for Politics & International Relations Studies, Washington, United States, January 2013.

22. Souad Ahmadoun, Turkey’s Policy toward Syrian Refugees, Domestic Repercussions and the Need for International Support, Stiftung Wissenschaft und Politik, German Institute for International and Security Affairs, November 2014.

23. See “The Turkey, Russia, Iran Nexus: Economic and Energy Dimensions,” Proceedings of an International Workshop, organized by the Center for Strategic and International Studies, the Economic Policy Research Foundation of Turkey, and the Institute of Oriental Studies of the Russian Academy of Sciences,Moscow, Ankara, March 29, 2012.

24. See Tuncay Babali, “The Role of Energy in Turkey’s Relations with Russia and Iran,” discussion paper at the workshop on The Turkey, Russia, Iran Nexus: Economic and Energy Dimensions, hosted by theEconomic Policy Research Foundation of Turkey, Ankara, March 29, 2012.

25. See:- U.S.-Turkey Relations A New Partnership, Independent Task Force Report No. 69, Madeleine Albright and Stephen Hadley, chairs Steven Cook, project manager, council on foreign relations, Washington, United States,2012.

26. See: Commission Staff Working Document , Turkey 2010 Progress Report accompanying the Communication From The Commission To The European Parliament And The Council, Enlargement Strategy and Main Challenges 2010-2011, Brussels, 9 November 2010.

27. Tansu Ciller. Turkish Foreign Policy its Dynamic Tradition Perceptions. Vol(2).Number (No), 3. November. 1996.

28. The Rising Costs of Turkey’s Syrin Quagmire, Europe Report, International Crisis Group, Avenue Louise , Brussels, Belgium ,April 2014.

29. Ömer TaŞpınar,Turkey: The New Model?, Working Paper, The Brookings Institution, Washington, United States, April 2012.

30. Dr. Nedim Yalansiz , Turkey-Middle East Relations in Cold War Era and the Great Powers,History Studies: International Journal of History, Volume (4) Issue (2),July,2012..

31. Ziya Onis, Turkey And Post-Soviet States: Potential And Limits of Regional Power Influence, Middle East Review of International Affairs, Vol. (5), Issue. (2), Center (GLORIA) Herzliya, Israel, Summer 2001.